الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليـم العالـي و البحث العلمـي
جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانـــــة
كلية الحقوق و العلوم السياسيـــــة
المجلس العلمي

Ministry Of Higher Education and Scientific Research
University Djilali Bounaama Khemis-Miliana
Faculty of Law and Political Science
Scientific Council

الرقم/14/م ع ك ح ع س/2023 خميس مليانة في: 07 مارس 2023

إشهاد

. بناء على محضر اجتماع المجلس العلمي للكلية المنعقد بتاريخ 2022/09/14 والمتضمن معايير اعتماد المطبوعات.

. بناء على الإشهاد الإداري الصادر عن رئيس قسم الحقوق، رقم 400، المؤرخ في 2022/12/07، المتضمن تدريس الدكتور(ة) شريفة سوماتي ، مقياس "**منهجية البحث العلمي**".

ـ بناء على محضر اجتماع المجلس العلمي للكلية المنعقد بتاريخ 2022/12/22، والمتضمن تحديد لجنة الخبراء لمطبوعة الدكتور(ة) **شريفة سوماتي**، متكونة من **108 صفحة**، بعنوان "**منهجية البحث العلمي**".

و بعد تقارير الخبرة الإيجابية المقدمة من الخبراء الآتية أسماؤهم:

– د. أسماء شاوش، أستاذ محاضر قسم "أ"، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة.

– د. حكيم طيبون، أستاذ محاضر قسم "أ"، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة.

–د. كريمة خطاب، أستاذ محاضر أ، جامعة الجزائر 1.

يمنح المعني إشهادا باعتماد مطبوعته لاستعماله فيما يسمح به القانون .

رئيس المجلس العلمي

رئيس المجلس العلمي
د.طحطاح علال

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

منهجية البحث العلمي

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة أولى ماستر

تخصص: قانون إداري

المجلس العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
كلية الحقوق و العلوم السياسية

من إعداد الدكتورة: شريفة سوماتي

السنة الجامعية 2020-2021

مقدمة:

يقوم رجال القانون بأدوار مختلفة في المجتمع كقضاة أو محامين أو مستشارين أو وسطاء او محققين وأساتذة وكتاب عدل وغيرهم، والنسبة الأكبر منهم يخدمون مجتمعهم بتمثيل مصالح موكليهم أفرادا كانوا أو مؤسسات أمام المحاكم القضائية والأجهزة الإدارية[1].

ويحتاج طالب الحقوق الذي يسعى أن يكون أحد هؤلاء الرجال إلى أساس من المعلومات القانونية ليتمكن من البناء عليه في دراسته والقيام بمهامه وواجباته. فكيفية جمع هذا الأساس من المعلومات وتنظيمها وإدراجها في مستندات خطية هي أعظم المهارات التي يجب على الطلبة اكتسابها وتوسيعها في مراحل التدرج وما بعد التدرج، و تطبيقها فيما بعد كآليات وطرق وأساليب لجمع المعلومات القانونية واستثمارها في الزمان والمكان المناسبين وهي ما يسمى بالمنهجية القانونية[2] كما يمكن تسميتها بمنهجية البحث العلمي في البحث القانوني .

تعتبر مادة المنهجية مادة حديثة نسبيا تم اعتمادها في مختلف برامج التعليم عبر العالم، لأنها لا تهدف إلى تعميق المحاضرات التي يلقيها الأساتذة على الطلاب، كما أنها ليست مختصة بمادة قانونية بالذات، وإنما هي مادة مشتركة لكل المواد، وقد اعتمدت كوحدة منهجية في جميع أطوار الدراسة في الجامعة الجزائرية[3].

غير أنه في مادة القانون فإن المنهجية ترتبط بمختلف فروعه وأشكاله، حيث تنشأ لدى الطالب الأسلوب والطريقة في التعامل مع شتى الميادين التي يطرحها علم القانون، فلا يكتفي الطالب بمراجعة وحفظ المحاضرات النظرية ثم محاولة استرداد المعلومات بطريقة آلية قد تصطدم بمشكل النسيان عند الاسترجاع، بل الهدف من المنهجية بصفة عامة، هو تمكين الطالب من منهج ووسيلة تؤدي به إلى دراسة سليمة لمختلف المواد، والاستعمال الأمثل للمعلومات التي

---

[1]– صالح طليس، " المنهجية في دراسة القانون" د ط، منشورات زين الحقوقية، لبنان ، 2010، ص 2

[2]– المرجع نفسه.

[3]– بدري جمال " محاضرات وأعمال موجهة في منهجية البحث العلمي 2 " محاضرات ألقيت على طلبة الطور الثاني ماستر، فرع قانون العقود والمسؤولية ، السنة الأولى ، السداسي الثاني ، جامعة الجزائر 1 يوسف بن خدة ، كلية الحقوق ، ص 1 .

يستقيها من النصوص والمراجع في مسيرته التعليمية، مما ينعكس إيجابا على تحصيله العلمي وعلى حياته المهنية فيما بعد[1].

إلا أنه من خلال تجربتي المتواضعة في تدريس مادة المنهجية على مدار أربع مواسم دراسية لاحظت أن معظم الطالب يتعاملون مع مادة المنهجية كإحدى المواد النظرية التي تحفظ وتنسى بعد الامتحان مباشرة، فلا يعيرون المادة الأهمية اللازمة معتبرين أنها مادة غير أساسية، كما أن الكثير منهم يعتقدون أن الرسالة أو الأطروحة أو المقالة هي عملية تجميع لمعلومات تدور حول موضوع معين، دون أن يدركوا أن هذه المعلومات التي يتلقونها في الكتب والمحاضرات ليست أكثر من مادة خام عليهم استخدامها بأسلوب وطريقة فنية، أي بمنهجية معينة لإنتاج العمل المطلوب منه[2].

لذا فقد أثرت أن أخصص مطبوعة بيداغوجية تحتوي على المحاضرات التي ألقيتها على الطلبة في طور الماستر 1، تهدف إلى تبسيط المادة وشرحها بأسلوب سلس وسهل بما يتناسب والمستوى الثقافي لطلبة الحقوق.

من خلال التقديم الذي سبق، سيتم اعتماد تقسيم يتكون فصلين:

الفصل الأول بعنوان المنهجية النظرية يتكون الفصل الأول من ست محاضرات رئيسية كالآتي:

- المحاضرة 01: مفهوم البحث القانوني
- المحاضرة رقم 02: صفات الباحث والبحث العلمي الجيد.
- المحاضرة رقم 03: المنهج العلمي في البحث القانوني
- المحاضرة رقم 04: مراحل إعداد البحث القانوني
- المحاضرة رقم05: أدوات جمع المعلومات والبيانات.
- المحاضرة رقم 06 : مهارات البحث الالكتروني

---

[1]– بدري جمال ، المرجع السابق ، ص 1

[2]– أنظر: صالح طليس، المرجع السابق ، ص 4

المحاضرة 07 : أزمة البحث العلمي في الجامعات

أما الفصل الثاني بعنوان المنهجية التطبيقية يتكون من أربع محاضرات رئيسية تستوجب دراسات تطبيقية يتم تدعيمها بأعمال موجهة كالأتي:

- المحاضرة 01: منهجية حل استشارة قانونية
- المحاضرة 02 : منهجية التعليق على النصوص القانونية
- المحاضرة 03: منهجية التعليق على الأحكام والقرارات الفضائية
- المحاضرة 04: منهجية حل مذكرة استخلاصية

الفصل الأول: المنهجية النظرية

المحاضرة 01: مفهوم البحث القانوني

تعريفه، علاقته بالمنهجية، أهميته ،أنواعه ومصادره

أولا: تعريف البحث القانوني:

لا يخرج مفهوم البحث القانوني عن مفهوم البحث العلمي عموما إلا في مجال التخصص فهو يعرف على أنه ذلك " **الجهد الفكري والبناء الفني الذي يقوم به الباحث في مجال القانون عن طريق الاستعلام والتفتيش والنقد والتحليل بغرض اكتساب معلومات جديدة أو تفسيرها أوتعديلها أو حتى التعليق عليها. أو بهدف إيجاد حلول قانونية للوقائع والأحداث المعروضة**"، ويعرف أيضا على أنه: " **مجموع الأعمال والأنشطة الذهنية التي تسعى لاكتشاف المعرفة أو القوانين والقواعد الجديدة**" [1] ، فهو إذن: " **مجموعة طرق أو آليات لتحديد وجمع المعلومات الضرورية للمساعدة في صنع القرار القانوني، ويشمل بذلك في معناه الواسع كل خطوة أو عمل بدءا من تحليل وقائع أو حقائق معينة، ووصولا إلى نتائج متجانسة وتناغمه معا، وهذا التسلسل المتناسق في الطرح والاستنتاج هو جوهر البحث القانوني**"[2].

وعليه فإن البحث العلمي القانوني يشير إلى التقصي المنظم الهادف إلى إنتاج المعرفة القانونية، والتأثير في الحياة العامة للمجتمع من كل جوانبها الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، السياسية وهي مجالات ومواضيع للعلوم الاجتماعية التي مازلت الظاهرة فيها متغيرة متحركة يصعب معها إيجاد القوانين الثابتة[3]

---

[1] – سقلاب فريدة، " محاضرات في منهجية العلوم القانونية" ، جامعة عبد الرحمن ميرة ، بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017-2018، ص 4

[2] صالح طليس ، مرجع سابق ، ص 17

[3] – محمود شرقي: " البحوث النظرية والتطبيقية في العلوم الانسانية" معروض على : https://platform.almanhal.com/Files/2/112530. اطلع عليه في : 2021/02/12.

حيث تصاغ القاعد القانونية بشكل مقتضب جدا وبعبارات عامة ويؤدي إلى اشكاليات وتساؤلات حول كيفية تطبيقها، ويترك المجال واسعا للقيام بدراسات حولها قد تظهر في مقالة أو رسالة أو أطروحة، أو استشار قانونية أو تعليق على نص قانوني، ومهما كانت الدراسة لابد أن يتبع فيها الباحث منهجية علمية، لأن هذه الدراسة بالنتيجة هي تجميع وتنظيم للمعلومات وتحليلها في أجزاء متجانسة[1].

- **ثانيا: علاقة البحث القانوني بمنهجية البحث العلمي**

ترتبط المنهجية بالعلوم القانونية بمختلف فروعها وأقسامها فهي تهدف إلى إكساب الدارس الطريقة و الأسلوب العلمي والمنطقي في التعامل مع المواضيع المختلفة وتزوده بأدوات كيفية استعمال المعلومات المتحصلة والتي يستقيها من المراجع للقيام بأي عمل علمي[2]، .فوظيفتها أن ينشأ لدى الطالب الأسلوب والطريقة في التعامل مع شتى الميادين التي يطرحها علم القانون. ذلك أن المشكل الحقيقي الذي عنى ويعاني منه الطالب في الدراسة القانونية ، سواء في إطار النظام الجامعي القديم، أو في إطار الإصلاح الحالي، يتمثل أساسا بالدرجة الأولى في عد. إلمامه بأدوات التحليل والتعليق، والمناقشة والبحث بطريقة علمية سليمة، وبالتالي نكون أمام طالب الشهادة في الحقوق لا الطالب القانوني بالمعنى الحقيقي للكلمة، في وقت يتطلب أن تكون لو شخصية قانونية جديرة بالحصول على الشهادة في الحقوق .وبناء على ذلك فالأمر الهام في الدراسة القانونية ليس هو استعرض كل المعلومات، ولكن كيفية صياغتها وفق منهجية وأسلوب قانوني سليم، ولا شك أن إتباع قواعد المنهجية ستمكن الطالب من اكتساب الأسلوب والطريقة العلمية في التعامل مع مختلف المواضيع القانونية، وهي حقائق لا تتجسد في المحاضرات التي يلقيها الأستاذ المحاضر فقط[3]. ولذا فعلى طالب الحقوق أن يكون ملما بالخطوات التأسيسية في

---

[1] – وافية داهل : " محاضرات في مقياس منهجية البحث العلمي 1 " لطلبة السنة أولى ماستر ، تخصص قانون الأعمال ، جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2 كلية الحقوق والعاوم السياسية، 2020–2021، ص 6.

[2] – براء منذر كمال عبد اللطيف " أصول البحث القانوني التقليدي والالكتروني" ط 3 ، مكتبة السنهوري، بيروت، 2018. ص 8

[3] – أحميدوش مدني " الوجيز في منهجية البحث القانوني " طبعة 3، 2015 ، ص 6

البحث العلمي وبشروط التوثيق الجيد وبمقومات التركيب وكيفية وضع التصميم وما إلى ذلك من الأساليب والإجراءات والتوجيهات العلمية والفنية التي يتعين أن يلتزم بها الباحث القانوني حتى يتوصل إلى نتائج وحلول وحقائق علمية صائبة بطرق علمية وموضوعية منظمة ودقيقة ومضبوطة[1]

ولعله من المفيد في هذا المقام ان نفرق بين المنهج والمنهجية فالمنهج العلمي هو عبارة عن طريقة نظرية عامة تساعد الباحث في التوصل إلى نتائج معقولة، ويمكننا القول أنه الطريقة العلمية التي يكتشفها ويستخدمها العلماء والباحثون للوصول إلى الحقيقة وذلك بواسطة مجموعة من القواعد والقوانين العامة والتي تحكم وتنظم سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتائج معلومة[2]، أما المنهجية فهي أشمل وأعم لأنها تشمل كل الطرق والأساليب التي يتبعها العقل البشري لمعالجة موضوع أو مسألة معينة بغية التوصل لكشف الحقيقة القانونية ومدى تطابقها مع الواقع. وسنأتي إلى التفصيل الدقيق للمصطلحين في العناصر القادمة.

- **ثالثا: أهمية وأهداف البحث القانوني**

للبحث القانوني أهمية كبيرة يمكن تلخيصها على وجه الخصوص فيما يلي :

- معالجة مشكلات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، وكلما كانت أبعاد المشكلة واضحة والحلول التي وضعت لها دقيقة ومبنية على أساس سليم أمكن للمشرع أن يستند على البحوث القانونية في صياغة القاعدة القانونية وإذا لم تستند القاعدة القانونية إلى البحوث العلمية القانونية فأنها من الممكن أن تنجم مشكلات عدة عند التطبيق.

[1] – محمد عمار عوابدي " مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر ، 1987، ص 2

[2] –المرجع نفسه ، ص 13

- كما أن البحث القانوني يمكن أن يكون دليلا ومرشدا للقاضي يحيطه علما بالمشكلة التي يتعرض لها وأبعادها والنصوص التي تعالجها وأراء الفقهاء المتعلقة بها ومدى اختلافها ثم بيان الرأي في هذا الخلاف .
- وكذلك البحوث القانونية تفيد رجل الإدارة الذي يجب أن يلم بالقاعدة القانونية وبكافة أحوال تطبيقها وفق التفسير القانوني السليم ومن ثم لا يخطئ في تطبيقها [1]

وعموما يهدف البحث العلمي في الدراسات القانونية إلى[2]:

- تطوير العلوم الطبيعية والاجتماعية، وتحقيق التطور المنشود لمجتمع من البشر.
- تغيير المفاهيم الخاطئة، والتعرف على الاتجاهات والسلوكيات القويمة.
- تشكيل هوية المجتمع وأفكاره وتوجيهها بشكل صحيح بما يحقق الاستقرار.
- الانخراط مع المجتمعات والدول الأخرى عن طريق التواصل البناء، والتعاون البحثي المشترك.
- وضع أُطر ونظريات جديدة تساعد على توسيع مدارك القراء بوجه عام.
- تنمية روح الاستنتاج العقلي، وحضور البديهة، والإبداع لدى الباحثين، فالتقليد أو الجمود هو في الأساس تحنيط للعلم، ولا خير في أبحاث تنفصل عن مجتمعها ، فالبحث العلمي القانوني يؤدي الى الوصول الى النتائج التي يكون من شأنها تحقيق العدل واستقرار العلاقات القانونية
- تكوين الشخصية العلمية القادرة على التفكير المستقل، والنقد الحر والمنطق السليم والمنظم
- رفع الكفاءة على حسن التعبير عن الفكر الذاتي وأفكار الغير، بأسلوب صياغي منتظم وصحيح

---

[1] – براء منذر كمال عبد اللطيف، المرجع السابق ، ص 8

[2] – يوسف شباط " محاضرات مقرر منهجية البحث العلمي " لطلاب ماجستير القانون العام على الموقع الالكتروني التالي: http://damascusuniversity.edu.sy/law/downloads/files/1586774416_mmbades.pdf ص 15.

- اكتشاف الظواهر الطبيعية، ومحاولة فهمها، ومعرفة أسبابها، والسيطرة عليها، وكذلك معينا والتحكم في بعض العوامل الأساسية التي تسبب ظاهرة أو حدثا معينا
- إمكانية التنبؤ بحدوث تلك الظواهر، هذا فضلا عن المردود التي تحققه البحوث العلمية في الميادين العلمية والاقتصادية والاجتماعية.

رابعا: <u>أنواع البحوث العلمية القانونية :</u>

تعددت التقسيمات التي أعطيت للبحوث العلمية، فهناك من يقسمها منهجيا إلى بحوث نظرية أساسية، وبحوث علمية تطبيقية، والمقصود بالبحوث النظرية هي البحوث التي تجرى للحصول على نتائج المعرفة أي من أجل الحصول معارف ومعلومات جديدة أو تطويرها، اما البحوث التطبيقية فهي تلك البحوث التي تجرى من أجل إيجاد حلول لمشكلة قائمة لذا فهي تحتاج الى التطبيق العملي لحل المشكلة من خلال استخراج الباحث نتائج يمكنه تطبيقها لظاهرة معينة،

ومما **لا** شك فيه أن البحث القانوني الناجح هو البحث الذي يكون بتفاعل وتكامل البحثين معا (أي نظري وتطبيقي)، ولهذا تقتضي منهجية البحث العلمي التكامل والتعاون المتفاعل بين البحث النظري التطبيقي والبحث العملي التطبيقي لأن البحث العلمي يقوم عليهما معا[1]

وتقسم البحوث العلمية من الناحية الموضوعية إلى[2]:

-**البحث العلمي التنقيبي**، الذي يهدف إلى التنقيب عن الحقائق، وهو البحث الذي يسعى للكشف عن حقائق معينة مسبقا، دون أن يحاول التعميم أو التجاوز لحل المشاكل

- **البحث التفسيري النقدي**، وهو البحث الذي يهدف من خلاله الباحث الوصول إلى نتيجة إيجابية متضمنة حلول لمشاكل معينة مسبقا، ويعتمد على التدليل المنطقي، ويصلح إذا تعلق الأمر بالأفكار أكثر من المسائل المتعمقة بالحقائق، ويستعمل كثيرا في العلوم الاجتماعية.

---

[1] – براء منذر كمال عبد اللطيف، المرجع السابق ، ص 8

[2] – أنظر: أحميدوش مدني، المرجع السابق، ص 30

-**البحث الكامل**، وهو البحث الذي يسعى إلى جمع الحقائق ووضع التصميمات، وتحليل جميع الأدلة التي يتم الوصول إليها وتصنيفيا من أجل حل المشاكل.

-**البحث العلمي الاستطلاعي**، يسعى من خلاله الباحث إلى التعرف على المشكلة موضوع البحث حينما يكون هذا الموضوع جديدا أي لم يسبق لأحد الخوض فيه وتكون البيانات والمعلومات المتوفرة نادرة وقيمة.

- **البحث الوصفي التشخيصي**، وهو البحث الذي يقتصر على وصف ظاهرة معينة قائمة سواء باستخدام طرق كمية أو وسائل نوعية، وهي تقييم طبيعة الأحوال القائمة، وأهداف هذه البحوث جزئية ومحدودة، تقتصر أساسا على تشخيص سمات شيء ما كما هو في الواقع .

- **البحث التجريبي**، وهو البحث الذي يعتمد فيه الباحث بالأساس على الملاحظة والتجربة الدقيقة لإثبات صحة الفروض (Hypothèses) المطروحة في البحث عف طريق استعمال قوانين عملية عامة لتفسير وضبط المشكلات والظواهر علميا.

أما من حيث المكانة العلمية فيجب التمييز بين الأنواع التالية:

1-**أبحاث المدارس:**

أبحاث المدارس نوع من أنواع البحث العلمي، وتتميز بالبساطة في طريقة الإعداد، وهي لا تتطلب ترتيبات منهجية أو وقتًا طويلًا، وفي الغالب تُطلب من التلاميذ لقياس مدى ما اكتسبوه من معلومات في إطار المنهج الدراسي، وهي شبيهه بالمقالات الطويلة أو المواضيع الإنشائية، ولا تتضمن أفكارًا كثيرة أو مركبة أو دراسة متعمقة، ويعد ذلك مناسبًا لتلك المرحلة السنية.

2- أبحاث الجامعات

هي نوعان أبحاث تدريبية و أبحاث فصلية:

الأبحاث التدريبية هي الأبحاث التي تقدم للطلبة أثناء الدراسة، تتميز بالبساطة في طريقة الإعداد، وهي لا تتطلب ترتيبات منهجية معقدة أو وقتًا طويلًا، وفي الغالب تُطلب من الطلبة لقياس مدى ما اكتسبوه من معلومات في إطار المنهج الدراسي، وهي شبيهه بالمقالات الطويلة أو المواضيع الإنشائية، ولا تتضمن أفكارًا كثيرة أو مركبة أو دراسة متعمقة، ويعد ذلك مناسبًا لتلك المرحلة السنية.

أما الأبحاث الفصلية فهي أبحاث تتضمن الفحص الدقيق والنقد والتفسير والتقييم التي يطلع عليها الطالب في موضوع ما مرتبا ترتيبا جيدا لتقديمه في نهاية الدراسة الجامعية " في طور الليسانس و الماستر "

3-**أبحاث الدراسات العليا :**

هي من أصعب أنواع البحث العلمي وهي نوعان:

أ- **رسالة الماجستير:**

وهي الدراسة التي تلي الحصول على الشهادة الجامعية، تقدم استكمالا لنيل درجة علمية وتختلف عن الأبحاث السابقة بكونها أوسع وأشمل وتقوم في معالجتها على استقصاء مشكلة بحثية متخصصة تخصصا دقيقا، وتستغرق مدة من الزمن ويشترط أن تشتمل على إضافة جديدة للمعرفة الموجودة ، والهدف الأول من الماجستير هو أن يحصل الطالب على تجارب في البحث تحت إشراف أساتذة مختصين ليمكنه ذلك من مواصلة البحث.[1]

ب- الأطروحة:

تطلق على البحث الذي يقدم للحصول على درجة الدكتوراه، وهي تجسيد لكل ما قام به الطالب من نشاطات وفعاليات عقلية وفكرية وعملية من أجل الوصول إلى حل أصيل للمشكلة

[1] – براء منذر كمال عبد اللطيف،مرجع سابق ، ص 9 نقلا عن : أحمد شلبي " كيف تكتب بحثا أو رسالة " دراسة منهجية لكتابة الأبحاث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، ط 2 مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، 1968 ص 09

التي تقوم عليه أطروحة الدكتوراه ويجب ان تشتمل أيضا على معلومات جديدة، وأن يكون الجديد الذي يضاف أوضح وأقوى وتعتمد على مصادر ومراجع أكثر، وتحتاج إلى براعة في التحليل والنقد والتفسير وتنظيم المادة [1]

4-المقالات

المقال هو عبارة عن بحث قصير يتضمن عرض وجيز لمعلومات تخص موضوعا معينا ولا يلتزم صاحب المقال بإعطاء شيء جديد؛ إذ يمكن أن تكون هناك دراسات سابقة عن هذا الموضوع .لكن يلتزم الكاتب في كتابته باتباع أسلوب علمي، على أن يتم نشره في إحدى المجلات، وهي كثيرة في ميدان العلوم القانونية سواء في الجزائر أو خارج الجزائر عربية كانت أو أجنبية[2]، ومن أهم المواقع الالكترونية المشهورة بالمقالات العلمية في الجزائر يوجد موقع المنصة الجزائرية الالكترونية للمقالات العلمية (asjp)

خامسا: مصادر البحوث العلمية القانونية

قبل كل شيء يجب التفرقة بين المصدر والمرجع، فالمصدر هو الأساس والأصل، وما عدا ذلك فهو مرجع، فالقرآن الكريم مصدر، وتفسيره مرجع، ونصوص القانون المدني، أو فصوله هي المصدر، بينما شرح هذا القانون من قبل الفقهاء هو مرجع . فأهم ما يدفع البحث العلمي إلى النجاح، كثرة مصادره ومراجعه، والتي يقف عليها الباحث من خلال اطلاعه على فهارس المكتبات الخاصة والعامة، والموسوعات العلمية المتخصصة، وفهارس المصادر والمراجع المثبتة في أواخر الكتب، التي لها صلة بالموضوع (الرسائل والأطروحات) والمجلات العلمية، وكذلك مراجعة الأشخاص المتخصصين، والباحثين في مجال بحثه والأساتذة الجامعيون، وكذلك قوائم دور النشر، والمكتبات التي تصدر كل عام[3].

[1] – براء منذر كمال عبد اللطيف، مرده سابق ، ص09.

[2] – وافية داهل ، مرجع سابق، ص13

[3] – يوسف شباط، مرجع سابق ، ص 42

وان من اهم المصادر في البحث القانوني نجد النصوص القانونية و الاجتهادات القضائية و الاراء الفقهية، ذلك أن البحث القانوني، تتحكم فيه ثلاثة عناصر أساسية: الفقه، والقضاء، والتشريع، فإذا كان الباحث القانوني، يقوم بعملية جمع المراجع الفقهية العامة والخاصة، ، فإنه أضحى الاعتماد على النصوص القانونية والاجتهادات القضائية، من مستلزمات البحث القانوني، سواء كانت وطنية أو أجنبية، لإضفاء قيمة علمية مضافة للبحث، فبالنسبة للنصوص القانونية، قد تتعلق ببعض المواد، أو الفصول في القانون الخاص، أو القانون العام، وهي إما نصوص تشريعية، أو تنظيمية، ويتعين على الباحث القانوني، أن يبحث عن النصوص القانونية، انطلاقا من مصادرها الرسمية، ذات الحجية المطلقة، من حيث الجهة التي تصدر عنها، وهي الجهة المخولة لها، قانونا ورسميا بنشر التشريعات، وهي الجريدة الرسمية[1].

المحاضرة رقم 2: صفات الباحث والبحث العلمي الجيد

[1] – يوسف شباط ، المرجع نفسه ، ص 42

- **أولا: خصائص الباحث العلمي الجيد**

الباحث هو انسان متميز بقدراته العلمية وفكره على التتبع للوصول الى المعرفة العلمية المتخصصة بطريقة ابداعية، فنحن بحاجة الى الباحث العلمي صاحب القدرات العلمية والعملية والنفسية التي تمكنه من الصبر والجلد، ولعل من الاهمية بمكان أن نوفر له مستلزمات البحث العلمي وأن نكفيه ماديا ومعنويا وان نشجعه بالنهوض بأعباء البحث العلمي اذا اردنا في البحث الاصالة والابداع .لأن البحث عملية شاقة تحتاج لجهد وتفكير وتقصي ودراسة عميقة، وتقع على عاتق على الباحث نفسه للسير في تحليلها ومعالجتها[1]

تعد مواصفات الباحث العلمي الجيد من الأمور المهمة في ميدان البحث العلمي، يجب أن يتحلى بها الباحث؛ كي يخرج البحث العلمي بصورة إيجابية تحقق الأهداف السامية النبيلة والتي تتبلور في خدمة الجنس البشري، وتحقيق الرفاهية والتطوير المنشودين، ومن أهم الصفات التي يجب أن يتحلى بها الباحث مايلي:

1- **الصدق:** هي قيمة أخلاقية عالية تعكس لنا مدى صدق نتائج البحث التي توصل إليها الباحث، ويتم التأكد من هذه الصفة من خلال إخضاع المعلومات وحتى العقيقية منها للدراسة والنقاش والتحليل.
2- **الحيادية والموضوعية:** فالباحث يجب أن لا يتمسك بالمعلومة التي تؤيد نظره مع معرفته بعدم صلاحيتها، بل يجب أن يتقبل كل معلومة صالحة لا تتفق مع وجهة نظره أو تجاربه أو خبارته.
3- **التأني وعدم التسرع:** بحيث يجب أن يتحلى الباحث بالتأني والابتعاد عن التسرع في بحثه وأخذ الوقت الكافي لفحص المعلومة ودراستها، فالتسرع هو طريق لإعطاء نتائج غيؤ صحيحة ودليل على تهور الباحث.

[1] – يوسف شباط ، مرجع سابق ، ص 22 .

4-**الصبر:** إذ أن العمل البحثي من الأعمال المضنية والذي تكتنفه مواقف صعبة تواجه الباحث، إضافة إلى أن بعض الإدارات والمؤسسات قد تمانع بإعطاء المعلومات، كما أنه قد لا يجد التعاون المنشود من المكتبات أو المعنيين بالموضوع محل البحث، لذا يتطلب من الباحث أن يكون صبورا بعيدا عن الإحباط متحديا للصعوبات

5-**التحلي بالأمانة العلمية:** هي صفة أساسية يجب أن يتحلى بها الباحث، تعكس مدى صدقه وإخلاصه وأمانته في نقل المعلومات بمضامينها واسنادها إلى أصحابها[1]. بل أن التأكد على التزام الباحث الأمانة العلمية في مجال الدراسات والبحوث الاجتماعية والإنسانية، وأجب من أي مجال أخر، حيث أن الباحث يبدأ من حيث انتهى الآخرون، وعلية أن يقتضي عن الخلفية العلمية للموضوع الذي يبحث فيه، وقد يلجأ في سبيل تدعيم وتعزيز وجهة نظرة إلى الاستشهاد ببحوث الآخرين وأفكارهم ذات الصلة ببحثة. وهنا يكون عليه الحذر عند الاقتباس أو الاستشهاد، بالإشارة إلى المصدر الذي يرجع إليه[2].

6-**التفكير المنطقي:** وبصورة منهجية من أبرز مواصفات الباحث العلمي الجيد، حيث إن العشوائية في التفكير تؤدي إلى الفشل، وعدم الحصول على نتائج بناءة.

7- إتقان اللغات الأجنبية، إذ يجب على الباحث العلمي أن يكون مُلمًّا بأكثر من لغة، وخاصة أن الدراسات المتعلقة بميدان العلوم معظمها باللغة الإنجليزية أو اللغات الأخرى

8-التواضع، وخاصة عند طرح النظريات أو الأفكار التي تتعلق بالآخرين، وفي حالة القيام بنقد بعض الآراء يجب أن يأخذ الباحث العلمي في عين الاعتبار أن البشر قد يصيبون أو يخطئون، ولا يوجد نتائج حاسمة في البحث العلمي، حيث إن جميع ما يتم سوقه في المؤلفات والمراجع السابقة عبارة عن أفكار وتأملات تخضع لظروف زمنية ومكانية معينة، ومن الممكن أن تتغير من فترة لأخرى .ويجب على الباحث ألا يبالغ في ثقته بنفسه، فلا

[1] – براء منذر كمال عبد اللطيف، مرجع سابق ، ص 11

[2] – يوسف شباط ، مرجع سابق ، ص 24.

يكثر من مديح أرائه ونتائج بحثه، كأنه يقول أنه أفضل الآراء التي قيلت في المسألة وأقواها، أو أن بحثه أو رسالته من أبرز البحوث أو الرسائل التي قدمت في هذا الميدان. كما ينبغي عليه التلطف في عباراته بحيث لا يشعر جمهور قرائه أنهم يجهلون تماما الموضوع محل بحثه، فلا يقول مثلا (إن القارئ قد لا يدرك أن..، أو إننا نعالج موضوعا بكرا تغافل عنه الباحثون..) وينصح الباحث ألا يكثر من استعمال ضمير المتكلم، وعلى هذا فلا يقول: (أنا، وأرى .. وقد انتهيت في هذا الموضوع إلى.....) وعليه ألا يكثر من استعمال الأساليب التالية: (ويرى الكاتب..، والمؤلف بجزم بأن..) ، أما العبارات التي يجب أن تغلب على الأسلوب فهي مثل (ويبدو أنه..، ويظهر مما سبق ذكره..، ويتضح من ذلك)[1] إلى غير ذلك من الكلمات التي تدل على تواضع الباحث

9-سعة الاطلاع : يجب على الباحث أن يكون مثقفاً بالشكل الكافي، ومطلعاً على كافة المعلومات في مجال بحثه، كما عليه مراقبة التطورات التي تطرأفي مجال البحث بشكل مستمر.

10- القدرة على التصور، بأن يكون متوقّد الذهن وحاضر البديهة ولديه القدرة على ربط الأفكار وكيفيّة موازنتها بموازين ثابتة للحصول على نتائج سليمة، بالإضافة إلى التركيز وقوة الملاحظة خاصة عندما يجمع المعلومات ويحلّلها[2].

11- القدرة العلمية والتنظيمية، سواء في الترابط بين مفردات البحث أو جمع المعلومات او عرضها أو تبويبها والقدرة على تصميم البحث وترابط مراحله

12- الرغبة وقبول التوجيه، بتوافر الرغبة النفسية الصادقة والتصميم على الجهد والمثابرة وهذه الصفات لا تتحقق إلا إذا كان لدى الطالب استعداد تام لقبول التوجيه والنقد والنقد الذاتي والمقدرة على الفهم والقدرة على الكتابة [3]

---

[1] – يوسف شباط ، مرجع سابق، ص 25

[2] – أحمد ابراهيم خضر : 14 صفة يجب أن يتحلى بها الباحث الجيد " معروض على موقع https://www.alukah.net/web/khedr/0/55444/ أنشأ بتاريخ 2013/06/02 أطلع عليه في 2021/02/12

[3] – براء منذر كمال عبد اللطيف، مرجع سابق ، ص13

- **ثانيا: خصائص البحث الجيد:**

من خصائص البحث الجيد :

1-أن يكون اختيار الموضوع مناسب وواضح، وذلك ليعطي القراء نبذة واضحة عن الموضوع المراد بحثه، وهنا يجب: أن يكون شامل وواضح وأن تكون عناوينه واضحة، دالّة عليه[1].

2-أن يركز على موضوع أساسي واحد .

3-أن يعكس محتواه قراءة واسعة للمصادر والمراجع المتاحة و المتعلقة بالموضوع [2].

4-أن يقدم تصورا شموليا مترابطا ومنطقيا للموضوع الذي يعالجه.

5-أن يراعي الدقة اللغوية من حيث: القواعد النحوية والإملائية وعلامات الترقيم .

6-أن يلتزم بمنهج البحث العلمي بصدق والدقة والنزاهة في جميع مراحل معالجة المشكلة وكتابتها.

7-أن يوثق كافة المصادر والمراجع التي استعان بها [3]

---

[1] – " خصائص البحث الجيد " معروض على موقع ماستر تاز على الرابط الالكتروني التالي: https://master-theses.com/ أطلع عليه في 2021/02/13

[2] – تجدر بنا الإشارة إلى أن المراجع القانونية تتوافر في المكتبات القانونية المتواجدة في :

- كليات الحقوق
- مكتبة المحاكم والمجالس القضائية
- المكتبة الخاصة بالسلطة التشريعية
- المكتبات العامة يوجد فيها مراجع قانونية ولكنها قليلة
- مكتبات القانون تحتوي على كم هائل لا يمكن أن يستوعبه مكتبات عامة أو عادية

. أنظمة القانون.

- المصادر مثل التشريعات والقواني
- تقارير قضائية سابقة.

[3] – براء منذر كمال عبد اللطيف، مرجع سابق، ص15.

8- الموضوعية في الطرح وأن تكون الغاية والهدف تساوي إنجاح البحث ويجب توافر الجدية في الطرح، لأن البحث العلمي الذي يستند على أرضية غير علمية لا يقدم شيئاً، ولا يندرج تحت لائحة البحوث العلمية

9-التنبؤ، أهم خصائص البحث، إن استخدام نتائج البحث ليس للوقت الراهن فقط، بل يمكن أن يستخدم للتنبؤ بظواهر عديدة قبل وقوعها.

المحاضرة رقم 03 : المنهج العلمي في البحث القانوني

أولا : تعريف المنهج العلمي:

يقصد بالمنهج في اللغة الطريق أو المسلك، والكلمة بالعربية ترجمة لكلمة Méthode الإنجليزية التي تعني طريقة أو نظام، كما تعني كيفية أو فعل أو تعليم شيء وفقا لبعض المبادئ بصورة مرتبة ومنسقة ومنظمة[1].

أما اصطلاحا فقد عرف المنهج في مجال البحث العلمي عدة تعريفات ذات مضمون واحد

عرفه عبد الرحكان بدوي بأنه: " **الطريق المؤدي للكشف عن الحقيقة في العلوم المختلفة وذلك عن طريق جملة من القواعد العامة التي تسيطر على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة مقبولة**" [2]. ويرى جابر عصفور المنهج بأنه " ي**هدف إلى الكشف عن الحقيقة من حيث أنه يساعدنا على التحديد الدقيق والصحيح لمختلف المشكلات التي يمكن معالجتها بطريقة علمية وتمكننا من الحصول على البيانات والنتائج بشأنها** "

ويعرفه جمال زكي بأنه:" **الوسيلة التي يمكننا عن طريقها الوصول إلى الحقيقة أو مجموعة الحقائق من أي موقف من المواقف، ومحاولة اختبارها للتأكد من صلاحيتها من مواقف أخرى، وتعميمها لنصل إلى ما نطلق عليه اصطلاح نظرية وهي هدف كل بحث علمي**"[3]

من خلال هذه التعاريف، يتبين أن المنهج هو تلك الطريقة العلمية التي ينتهجها أي باحث في دراسته وتحليله لظاهرة معينة أو لمعالجته لمشكلة معينة وفق خطوات بحث محددة من أجل

---

[1]– عمار عوابدي ، مرجع سابق ، ص 139

[2] – أشرف عبد اللطيف، مهارات البحث العلمي " معروض على الموقع الالكتروني التالي: " https://doc-ashraf.yoo7.com/t66-topic أطلع عليه في 2021/02/13

[3] – مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية،ط1، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن،2000، ص69

الوصول إلى المعرفة اليقينية بشأن موضوع الدراسة والتحليل[1]، ولقد سبق لنا أن أشرنا إلى أن المنهج ليس مرادفا للمنهجية، لأن هذه الأخيرة أي المنهجية هي العلم الذي يهتم بدراسة المناهج أي هي علم المناهج وبذلك المنهجية هي أشمل من المنهج، ففي البحوث العلمية نستخدم مفهوم المنهجية في حال اعتمادنا المنهجية بمفهومها العام الذي يشمل كل الطرق والأساليب والخطوات وكذا الأدوات المستعملة في البحث العلمي، ونستعمل مصطلح منهج في حال الاعتماد على منهج معين في إعداد البحث والوصول الى النتائج.

ثانيا: أنواع المنهج العلمي في البحث القانوني

مناهج البحث العلمي الأكثر شيوعا واستخداما في البحوث القانونية هي:

1-المنهج الاستقرائي.

المنهج الاستقرائي وكما يسميه البعض المنهج التأصيلي هو عملية ملاحظة الظواهر وتجميع البيانات عنها للتوصل إلى مبادئ عامة وعلاقات كلية .وينبني على فكرة أساسية مفادها أن الباحث ينتقل أثناء تحليله لموضوع البحث من فكرة الجزء إلى الكل ومن الخاص إلى العام, حيث يبدأ بالتعرف على الجزئيات ثم يقوم بتعميم النتائج على الكل.

حيث ينقسم الاستقراء إلى نوعين :

أ- استقراء كامل :

هو استقراء يقيني يقوم على ملاحظة جميع أجزاء الظاهرة موضوع البحث، لإصدار الحكم الكلي على مجموع الظاهرة المدروسة.

[1] – حوبة عبد القادر " محاضرات في مناهج العلوم القانونية " مقدمة لطلبة السنة أولى ليسانس 2009-2010، ، المركز الجامعي ورقلة ، ص 16

ب- استقراء ناقص:

هو استقراء غير يقيني حيث يقوم الباحث بدراسة بعض أجزاء الظاهرة، دراسة شاملة، ثم يقوم بتعميم النتائج على الكل.

ولعل من أهم مجالات هذا المنهج تتمثل في استقراء اتجاهات أحكام القضاء في موضوع معين، لبيان القاعدة العامة التي تحكم الموضوع، مثال ذلك استقراء أحكام القضاء الإداري المتعلقة بالرقابة على أعمال الإدارة، وأعمال القضاء المتعلقة بفكرة الرقابة على دستورية القوانين[1]

فكان المنهج الاستقرائي يمر فيه الباحث بعدة مراحل :مرحلة تقصي وفحص ظاهرة معينة ومرحلة وصف تلك الظاهرة و تفسيرها الانتقال لايجاد العلاقة من المظاهر الخارجية للظاهرة محل الدراسة إلى مظاهرها الداخلية وايجاد العلاقة بين السبب و المسبب لينتهي إلى تقرير الحقيقة العامة التي تحكم تلك الظاهرة كل هذا على عكس المنهج الاستنباطي[2]

2- المنهج الاستنباطي (الاستدلالي أو التحليلي):

يعمل الباحث في المنهج الاستنباط يعكس المنهج الاستقرائي فهو يقوم على فكرة أساسها أن الباحث ينتقل في تحليله لموضوع البحث من الكل إلى الجزء أو من العام إلى الخاص.

فالمنهج الاستنباطي يربط بين الأشياء وعللها على أساس المنطق والتأمل فيبدأ من الحقائق الكلية لينتهي إلى الحقائق الجزئية[3]، ويعد هذا المنهج من أهم المناهج المستعملة في البحوث والدراسات القانونية نظرا لاستخدامه الواسع من طرف المحامين والقضاة والدارسين في مجال القانون[4]، ويصلح استخدام هذا المنهج في دراسة الظواهر المستجدة والحديثة بحيث ينطلق الباحث من

---

[1] – براء منذر كمال عبد اللطيف، ص23.

[2] – يوسف شباط ، مرجع سابق ، ص 46

[3] – أحمد حافظ نجم و اخرون " دليل الباحث، دار المريخ 2002، ص11

[4] – حوبة عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 64

القواعد العامة للقانون ليرى مدى إمكانية تطبيقها على هذه الظواهر مثال ذلك تطبيق القواعد العامة للسياسة الجنائية على الجرائم الالكترونية.

ويستخدم هذا المنهج كذلك في إعداد مشروعات الأحكام القضائية قبل النطق بها حيث يوجب المنهج التحليلي أو الاستنباطي ذكر النصوص القانونية والسوابق القضائية التي يستند إليها منطوق الحكم في مقدمة أو صدر الأسباب، ويليها ذكر العناصر الواقعية، وأخيرا منطوق الحكم الذي يبني على كل ما سبق ويعد تطبيقا له[1]

وكمثال عن المنهج التحليلي، القاعدة التي تجيز للقاضي تعديل العقد في حالة الظروف الطارئة والتي يمكن من شأنها جعل تنفيذ الالتزام مرهقا للمدين ارهاقا شديدا ، بحيث يهدده هذا التنفيذ بخسارة فادحة، فطبقا للمنهج التحليلي يحدد الباحث ما إذا كانت واقعة ما تنطبق عليها الظروف الطارئة من عدمه كما يبدي الباحث وجهة نظره في هذا القاعدة ،التي تجيز للقاضي تعديل العقد فيبرر الباحث هذا التدخل الذي يتم المخالفة لقاعدة العقد شريعة المتعاقدين أو على العكس ينتقده إذا كان لا يؤيده ولا يرى ضرورة له وهذا كله لا يأتي الا بعد دراسة النص وتحليه وفهمه معرفة الحكمة منه[2]

كذلك بحث موضوع جنسية أولاد المواطنة المتزوجة من أجنبي حيث لا تسمح معظم القوانين العربية بمنح هؤلاء الأولاد جنسية أمهم في حين يكتسب الأولاد جنسية أبيهم بصرف النظر عما اذا كان هذا الأب متزوج أجنبية أو مواطنة مما جعل الفقهاء يحللون هذا النصوص ويبحثون مدى تمشيها مع مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة المنصوص عليها في الدساتير ،ومدى توافقه مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء التي تقضي بالمساواة بين الأب والأم في ميراث الأبناء وأستخلص

[1] – يوسف شباط ، مرجع سابق ، ص 48

[2] – مرجع نفسه ، ص 48

الفقهاء من بحثهم مخالفة هذا النصوص للمبادئ العامة في الدستور ولقواعد العامة في الشريعة الإسلامية[1]

2- المنهج التاريخي:.

المنهج التاريخي هو المنهج الذي يعمل فيه الباحث على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية, كأساس لفهم المشاكل المعاصرة, والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل من خلال وضع الأدلة المأخوذة من الوثائق والمسجلات مع بعضها بطريقة منطقية, والاعتماد على هذه الأدلة في تكوين النتائج التي تؤدي إلى حقائق جديدة, وتقدم تعميمات سليمة عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو على الدوافع والصفات الإنسانية

والمنهج التاريخي هو منهج بحث علمي, يقوم الباحث من خلاله بالبحث والكشف عن الحقائق التاريخية, من خلال تحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية المسجلة في الوثائق والأدلة التاريخية, وإعطاء تفسيرات وتنبؤات علمية عامة في صورة نظريات وقوانين عامة وثابتة نسبيا. بل أن القضاء قد يلجأ إلى المنهج التاريخي للوصول إلى التفسير القانوني الصحيح للنص الواجب التطبيق على النزاع.

وبعتمد الباحث على هذا المنهج في حالة ما إذا رأى أهمية بالغة لبحث مشكلة البحث تاريخيا، فيخصص (تمهيدا او فصلا تمهيديا) للبحث في التأصيل التاريخي لمشكلة الموضوع أما أن يقوم البحث كله على المنهج التاريخي فنادر الحصول وربما يكون عديم الجدوى[2]

3- المنهج الوصفي :

يعرف المنهج الوصفي بأنه مجموعة الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتمادا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا كافيا ودقيقا لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع أو محل الدراسة،

[1] – يوسف شباط، مرجع سابق . ص 48

[2] – براء منذر كمال عبد اللطيف، ص24.

وعلى الرغم من أن الوصف الدقيق المتكامل هو الهدف الأساسي للبحوث الوصفية إلا أنها كثيرا ما تتعدى الوصف إلى التفسير وذلك في حدود الإجراءات المنهجية المتبعة وقدرة الباحث على التفسير و الاستدلال.

ويساهم المنهج الوصفي في التعرف على ظاهرة محل الدراسة والتعبير عنها تعبيرا كيفيا أو كميا، ووضعها في إطارها الصحيح، وتفسير جميع الظروف المحيطة بها، ويعد ذلك بداية الوصول إلى النتائج الدراسية التي تتعلق بالبحث، وبلورة الحلول التي تتمثل في التوصيات والمقترحات التي يسوقها الباحث لإنهاء الجدل الذي يتضمنه متن البحث.

وتجدر بنا الاشارة إلى أن جون هوارد أول مستخدمي منهج الدراسات الوصفية في العلوم القانونية، حيث قام بمسح للوقوف على حالة المسجونين، وبدأ بجمع الحقائق والأرقام عن السمن والمسجونين، مع إحصاء السجون، ثم قدم نتائج بحثه لمجلس العموم البريطاني حيث صدرت نتيجة له تشريعات مختلفة لإصلاح السجون والمسجونين في إنجلترا [1].

يرى البعض أنه حين تبني المنهج التاريخي في البحث، فيجب مراعاة عدة أمور أهمها[2]:

1- أن تكون الظاهرة محل البحث ممتدة زمنيا .ً، أي نجدها في الماضي والحاضر والمستقبل، كظاهرة إجرام الأحداث مثلا

2- .يجب أن تكون هناك أهمية عملية من جراء الدراسة ذات المنهج التاريخي، لأن دراسة الأصول التاريخية لموضوع معين يساعد على فهمه بشكل علمي صحيح، وبالتالي وضع الحلول الملائمة للمشاكل المتمخضة عنه.

3- يجب أن تتوافر المصادر اللازمة لإجراء الدراسة من خلال هذا المنهج، وأهمها الوثائق التي يجب التأكد من صحة ما تحويه من معلومات وبيانات .

---

[1] – وافية داهل ، مرجع سابق ، ص 4

[2] – صالح الدين فوزي ، " المنهجية في إعداد الرسائل والأبحاث القانونية" ،دار النهضة العربية بالقاهرة ، سنة 2000، ص 143.

وهكذا يساعد المنهج التاريخي، إلى جانب المنهج التأصيلي أو التحليلي على فهمٍ من القواعد القانونية، تظهر في مشكلة تغير القانون وثباته، والتدليل على أن كثيرا الوقت الذي تفقد فيه غيرها من القواعد القانونية القائمة، تأثيرها وفعاليته

4-المنهج المقارن

المنهج المقارن هو منهج يعتمده الباحث للقيام بالمقارنة بين قانونه الوطني وقانون أو عدة قوانين أجنبية أو أي نظام قانوني آخر ، كالشريعة الإسلامية، وذلك لبيان أوجه الاختلاف أو الاتفاق بينهما فيما يتعلق بالمسألة القانونية محل الدراسة، بهدف التوصل إلى أفضل حل لهذه المسألة، كما أن المقارنة التي يقوم بها الباحث تمكنه من أن يضع أمام المشرع أفضل الحلول ليستعين بها إذا ما أراد أن يعدل القوانين القائمة أو تشريع قوانين جديدة .

وقد يعتمد الباحث منهج المقارنة الأفقية الذي يقوم على بحث المسألة في كل قانون على حده، بحيث لا يعرض لموقف القانون الأخر حتى ينتهي من بحث المسألة في القانون الأول، أما إذا اعتمد الباحث منهج المقارنة الرأسية فإنه يتناول كل جزئية من جزيئات البحث في كل القوانين التي يقارن بينها في آن واحد[1]

وغيرٍ خاف أن منهج المقارنة الرأسية أفل كثير وأدق من مثيله على المستوى الأفقي، ومرد ذلك إلى أن المقارنة الأفقية تؤدي إلى تكرار الأفكار وتشتتها، فما يقال هنا يعاد هناك، فضلا عن أن الأمر في نهايته لا يخرج عن كونه دراستين منفصلتين لموضع واحد في نظامين مختلفين.

أما المقارنة الرأسية فهي تؤدي إلى حسن إدراك أوجه الاتفاق والاختلاف في الأنظمة المقارنة، فضلا عن منع تكرار الأفكار، وهو ما يؤدي في نهاية الأمر أن يكون البحث عظيم الفائدة للقارئ والباحث[2].

[1] – براء منذر كمال عبد اللطيف، ص24.-25

[2] – يوسف شباط ، مرجع سابق ، ص 56

ومهما يكن من أمر ، فإن المنهج المقارن عموما يساعد على تصور الاقتراحات حول إصلاح وتعديل التشريعات القائمة، أو حول توحيد القانون بين عدة دول .كما يساعد ذلك المنهج على زيادة إيضاح الحلول الواردة في القانون الوضعي، مما يقدم عونا لمن يهمه التعرف على أحكام قوانين البلاد المختلفة[1]

وتجدر الإشارة إلى أن إجراء المقارنة يتطلب شمول المنهج للتشريع والفقه والقضاء، فالمقارنة لا تقتصر على النصوص القانونية فحسب وإنما ينبغي أن تمتد لأراء الفقه وأحكام القضاء في ظل الأنظمة القانونية المقارنة[2]

ثالثا : أهمية تعدد المناهج في البحث القانوني

تتميز البحوث القانونية بتعدد المناهج، حيث يمكن دراسة الموضوع الواحد بإتباع أكثر من منهج، ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:

-تعدد الظاهر القانونية في حد ذاتها: وهذا يحتم استخدام أكثر من منهج في دراستها في إطار التكامل المنهجي.

-ارتباط العلوم القانونية بغيرها من العلوم، فارتباط القانون الكبير بالتاريخ مثال يستوجب استخدام المنهج التاريخي،

ولا يتفق المشتغلون بمناهج البحث العلمي على تصنيفات محدد لها، غير أن نه وان كان يجب التسليم بعدم لمكان الفصل بين المناهج، إلا أنه يمكن تقسيمها من أجل دراستها فقط، كما أن هذه المناهج تختلف باختلاف الظواهر المدروسة، وما يصلح منها لدراسة ظاهر قد لا يصلح لدراسة غيرها من الظواهر لاختلافها من حيث موضوعها وخصائصها، إلا أن ذلك لا ينفي

[1] – صالح الدين فوزي، مرجع سابق ، ص 139

[2] – براء منذر كمال عبد اللطيف، ص24.-25

إمكانية دراسة ظاهرة واحد بأكثر من منهج مع ضرورة تكييف ذلك مع غايات البحث الخاصة والقدرات الخاصة للبحث[1]

رابعا: حدود المنهج العلمي في دراسة الظاهرة الاجتماعية

عارض فريق من العلماء والفلاسفة في القرن الماضي مبدأ تطبيق المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية ، وكان يرون أن دراسة الظواهر الاجتماعية بإتباع الأساليب العلمية الدقيقة أمرٌ لا يمكن تحقيقه لما بين الظواهر العلوم الطبيعية والاجتماعية من اختلافات وفوارق جوهرية .

وبالرغم من أن تاريخ العلم يدل على أن كثيرا من الموضوعات التي لم يكن في الاستطاعة دراستها في القرن الماضي دراسة علمية صحيحة، قد أمكن إخضاعها في الوقت الحاضر للبحث العلمي الدقيق، فلا يزال بعض العلماء يرددن الإدعاءات القديمة ويقولون باستحالة دراسة الظواهر الاجتماعية بإتباع قواعد المنهج العلمي . وتتركز دعاوى هؤلاء المعارضين حول عدد من المسائل في[2]:

1- تعقد الظواهر الاجتماعية: وتغيرها:

تخضع الحياة الاجتماعية لعدد كبير من المؤثرات النفسية والطبيعية والثقافية والاجتماعية فالجماعات البشرية تتكون من مجموعات من الأفراد يختلفون فيما بينهم من النواحي النفسية, كما أنهم يتأثرون بالوسط الطبيعي الذي يعيشون فيه ويخضعون فيه للمؤثرات الجغرافية كالمناخ والطقس، ثم أنهم يتأثرون في نفس الوقت بالظروف الثقافية والاجتماعية التي تسود مجتمعهم كالأعراف والتقاليد وأنظمة الحكم ونماذج العلاقات الاجتماعية التي تحدد المكانات والطبقات

[1] – وافية داهل ، مرجع سابق ، ص 10.

[2] – أحمد جاسم مطرود الرماحي " حدود المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية " على الموقع الالكتروني التالي : https://art.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=8&lcid=46634# انشأ في 2015/12/13 على الساعة 16:46 أطلع عليه في 2022/10/03 على الساعة 15:28.

الاجتماعية[1]. مما يصعب التحكم في دراسة الظواهر الإجتماعية وتتعقد لوجود هذه المتغيرات المختلفة، كما أن تشابهها سوف يؤدي إلى صعوبة تحديد الموقف من هذه الظواهر، والحكم عليها، مما يضفي في الكثير من الأحيان إلى نتائج جد سلبية لا يمكن الاعتماد عليها في تصنيف الظواهر وضبطها، لاسيما أنها تتأثر بالسلوك الإنساني المعقد[2]

2- صعوبة تطبيق قاعدة الملاحظة على الظاهرة الإجتماعية:

يصعب على الباحث في العلوم الاجتماعية تطبيق الملاحظة المباشرة لأن الكثير من الظواهر الاجتماعية تكون معنوية وقيمية، غير قابلة للمس ولا يمكن تكرارها بالتجربة[3].

3- فقدان التجانس في الظواهر الاجتماعية:

بالرغم من أننا نستطيع أن نصدر بعض التعميمات عن الحياة الاجتماعية والسلوك الإنساني، فإن الظواهر لها شخصيتها المنفردة وغير المتكررة، ولا نستطيع أن نسرف في تجريد العوامل المشتركة في عدد من الأحداث الاجتماعية، لكي نصوغ تعميما أو قانونا عاما، ولكن هذا لا يعني الاختلاف في كل المجالات[4].

4- التحيزات والميولات الشخصية:

يصعب دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية دراسة موضوعية بعيدا عن الأهواء والعواطف الشخصية، فالظواهر الاجتماعية أكثر حساسية من الطبيعة، لأنها تهتم بالإنسان كعضو متفاعل في جماعة، وبما أن الإنسان مخلوق غرضي يعمل على الوصول إلى أهداف معينة،

---

[1] – أحمد جاسم مطرود الرماحي، المرجع السابق.

[2] – أحمد إبراهيم الشلبي ، تدريس الدراسات الاجتماعية بين النظرية والتطبيق ، المركز المصري للكتاب ، القاهرة ، 1998 ، ص 123.

[3] – أحميدوش مدني، مرجع سابق ، ص 35.

[4] – عبد المومن بن صغير، "الصعوبات التي تعترض الباحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية وحدود الموضوعية العلمية مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 1 ، أكتوبر 2013، ص 25 .

ويملك المقدرة على الاختيار، مما يساعده على أن يعدل من سلوكه، فإن مادة العلوم الاجتماعية والإنسانية تتأثر كثيرا بإرادة الإنسان وقراراته[1].

05-عدم دقة المصطلحات والمفاهيم في العلوم الاجتماعية:

حيث نلاحظ الفرق في استخدام المفاهيم في العلوم الاجتماعية والمفاهيم في العلوم الطبيعية، حيث تتميز المفاهيم الاجتماعية بالمرونة والغموض، وعدم الوضوح وتعدد استعمالها، في حين أن المفاهيم في العلوم الطبيعية تكون أكثر دقة وثبات[2].

5-عدم دقة القوانين والنظريات الاجتماعية

المعرفة المتوصل إليها نتيجة البحث تصاغ في قوانين ونظريات، تساعد على التنبؤ، وتفسر بها نظريات اجتماعية مماثلة .غير أف المنتقدين لتطبيق المنيج العلمي في دراسة المجتمع يرون صعوبة الوصول إلى قوانين تشبه في دقتها قوانين ونظريات العلوم الطبيعية، نتيجة عدم استقرار المجتمعات على حالها، وعد. خضوع الظواهر الاجتماعية لمبدأ الحتمية[3]

[1] – عبد المومن بن صغير، المرجع السابق

[2] – مرجع نفسه

[3] – أحميدوش مدني، مرجع سابق ، ص 37

المحاضرة رقم 04: مراحل إعداد البحث القانوني

إن إعداد بحث علمي ناجح يجب احترام مجموعة من المراحل المتكاملة والمترابطة، وسنحاول في هذه المحاضرة التفصيل نوعا ما في هذه المراحل وإعطاء نظرة عامة عنها نظرا لأهمية موضوعها الذي يحتاجه الطالب منذ بداية مزاولة أبحاثه على مستوى الليسانس إلى غاية إعداد مذكرة تخرجه على مستوى الماستر، علما بأنه فيما سيتم التفصيل أكثر فيها في السداسي الثالث ضمن مقياس منهجية إعداد مذكرة

أولا : مرحلة اختيار موضوع البحث

هي أول مرحلة وفي العادة يختار طلبة الماجستير والدكتوراه مواضيعهم بأنفسهم فيما يلجئ قسم من طلبة الماستر للأساتذة لمساعدتهم على الاختيار .ويفضل بطبيعة الحال اختيار الطالب لموضوعه بنفسه بما يتلاءم مع قدراته العلمية، تخصصه وميولاته الشخصية[1]، وعليه فإن مرحلة اختيار الموضوع تتحكم فيها نوعين من العوامل، عوامل ذاتية وعوامل موضوعية:

العوامل الذاتية تتمثل في الرغبة النفسية في البحث التي تلعب دور كبير في اختيار موضوع البحث لأنها تعد الدافع إلى البحث والتفكير والتحليل، ويتعين أن تكون هذه الرغبة صادقة وحقيقية تنم عن استعداده النفسي لغور غمار البحث العلمي، وليست نزوة نفسية أو ميل عاطفي أو عدم النضوج النفسي[2] ويمكن القول بأنه كلما كان الباحث يميل ذاتياً الى موضوع معين بحيث تستحوذ المشكلة على موضوع البحث على لبه كلما كان شغوفاً بإزالة الغموض الذي يكتنف

---

[1] – تجدر بنا الإشارة إلى أن اختيار الطالب لموضوع البحث بنفسه له ميزته الايجابية المتمثلة في استهواء الطالب لموضوع بحثه وهذا ما سيدفعه إلى البحث والابتكار، غير أن عيب الاختيار الفردي كما يرى عبد القادر الشيخلي (ص 9) ، فقد يكون الاحتيار أوسع مما يجب، مما يضيع على الطالب فرصة الابتكار وتكوين نظرية أو أراء جديدة، ولن يشعر الطالب بذلك إلا بعد أن يستغرق طويلا في إعداد بحثه

أما إذا فرض الأستاذ المشرف على الطالب بحثا معينا فإن الميزة الايجابية لهذه الطريقة، تتمثل في الأستاذ أكثر خبرة ودراية من الطالب وبالتالي يمده بجانب من جوانب خبرته العلمية والفنية يضاف إلى ما تقدم، أن هذا الأستاذ أعرف بحاجة الفكر القانوني الوطني بالمجالات التي تتطلب الدراسة والتقصي بغية تأسيس نهضة قانونية، أو توطيد أسس تشريعية لتنمية عامة .

[2] –عبد القادر الشيخلي " البحث القانوني النواحي الشكلية والموضوعية في كتابة البحث القانوني خصوصا في رسائل الماجستير والدكتوراه ونظم ترقية القضاة وتدرج المحامين " د ط ، دار محمد لاوي للنشر والتوزيع ، عمان، د س ، ص8

جوانب الموضوع، كلما هان عليه ما يبذله من جهد في سبيل القيام بذلك فيجتاز عقبات البحث المتعددة عقبة بعد عقبة في سهولة ويسر وبالجملة يكون اكثر كفاية لمعالجة الموضوع وبالتالي تزيد احتمالات نجاحه في كتابة البحث[1]

أما العوامل الموضوعية فهي تتمثل في :

- القدرة العلمية على البحث والتصور، وهو يعكس لنا استعداد الباحث ورغبته في البحث ضمن موضوع قانوني معين
- وفرة المراجع والمصادر، إذ الموضوع الذي تتوافر فيه مراجع ومصادر كثيرة أسهل تناولا على الباحث القانوني أو العلمي من البحث الذي تشح فيه المراجع غير أنه في ذات الوقت التي لا تتوافر فيها مراجع أجنبية وعربية كافية ميزة ايجابية كافية فهو فد احتار موضوعا جديدا لم يتناوله أحد قبله، أو تناوله قلة قليلة لا يكفي مسعاها لتكوين ذخيرة فقهية يرتكن إليها [2]
- جدة موضوع البحث وأصالته، وليس المقصود بجدة الموضوع وأصالته أن يكون الموضوع المختار بكرا لم يتم تناوله من قبل وان كان هذا هو الأفضل، وانما المقصود أيضا ان يتم تناوله بأسلوب جديد ومعالجة اشكاليته بطريقة مختلفة عن الدراسات السابقة، وفي نطاق القانون توجد العديد من الموضوعات الجديدة والمتجددة ذات قيم علمية نظرية وعملية حية ومفيدة في كافة مجالات الحياة العامة والخاصة، يجب ترصدها باستمرار ومعالجتها في صورة أبحاث علمية قيمة.

إضافة إلى هذه العوامل، ظهر في الآونة الأخيرة عامل موضوعي آخر هو معيار السياسة العامة للبحث العلمي فنظرا لارتباط البحث العلمي بكل أنواعه وصوره ومستوياته بالحياة العامة الوطنية والدولية، ونظرا لارتباط ولتكامل وتفاعل عمليات التكوين والبحث العلمي بالحياة

[1] – دليل كتابة البحث القانوني ، اصدار جامعة فيلادلفيا ، كلية الحقوق ، 2004–2005 ، ص 13

[2] – عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 13–14

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة، توجد سياسات عامة وخاصة للبحث العلمي لتربط وتدمج وسائل وجهود ونتائج البحوث العلمية بتوجيهات سياسة البحث العلمي السائد وتوجه عمليات البحث العلمي التي تشرف عليها – بطريقة مباشرة أو غير مباشرة– لتتجاوب مع أسس وأهداف ومحاور وسياسة البحث العلمي العامة والخاصة[1].

لذا فإن عامل وجود سياسة عامة وطنية ودولية أو خاصة للبحث العلمي تقوم كمعيار يتحكم في اختيار موضوع البحث العلمي والدولة الجزائرية تتبنى في مواثيقها وسياساتها وبرامجها العامة ومخططاتها الوطنية مبدأ ارتباط وتفاعل وتكامل عمليات التكوين والبحث العلمي ومتطلبات الحياة العامة وبرامج وسياسات التنمية الوطنية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن ثم كان على مؤسسات التكوين والبحث العلمي والأستاذ المشرف والباحث العلمي الأخذ بعين الاعتبار عند اختيار موضوع البحث أسس وأهداف ومحاور سياسة البحث العلمي في الجزائر، وذلك دون التضحية بقيم حرية الفكر والحياة العلمية في الوطن، وبدون التضحية بقيم التفتح على عالم الخلق والإبداع الإنساني العالمي[2]

ثانيا : اختيار المراجع والمصادر وجمعها

يقوم الباحث بالبحث عن المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع بحثه وجمعها، ويحاول تنظيمها على أسس منهجية مدروسة من أجل إستخلاص جميع المعلومات. وهي تنقسم إلى عدة أنواع، سنقوم بالتفصيل فيها تباعا.

[1] – فلادمير كورغانون، مناهج البحث العلمي، ترجمة الدكتور على مقلد، بيروت، دار الحداثة، بدون تاريخ،ص 37–93

[2] – انظر في مبادئ وأهداف ومحاور السياسة العامة للبحث العلمي في النظام الجزائري الميثاق الوطني، المصادق عليه في عام 1976، ص 91–105. والمثرى في 1986، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد7، الصادرة بتاريخ 16 فيفري 1986، ص 154.

أ – أنواع المصادر والمراجع من حيث طبيعتها :

1–المصادر والمراجع النظرية، وتشمل الكتب والمجلات والدوريات، الرسائل العلمية ، الأعمال المطروحة في أطار الأيام العلمية (ملتقيات ، ندوات ، أيام دراسية ...)، المطبوعات

2–المصادر العملية : تتمثل المصادر العلمية في تلك المصادر التي يقوم الباحث بنفسه بصياغتها كالاستبيانات والمقابلات .

ب–**أنواع المصادر والمراجع من حيث جدواها :**

1–المصادر العامة: ومفادها نلك الدراسات والبحوث التي تشكل المبادئ والقواعد والأصول لعلم قانوني معين، فالمعروف بداهة ان القانون يقسم إلى قسمين رئيسيين ، هما القانون العام والقانون الخاص، وعلى سبيل المثال القانون العام ينقسم إلى عدة فروع :

- القانون الدولي العام
- القانون الدستوري
- القانون الاداري
- القانون الجنائي
- القانون المالي

فإذا اختار الباحث احد الموضوعات التي تنتمي إلى فرع معين من فروع القانون العام، فإنه بحاجة إلى استيعاب هذا الفرع استيعابا تاما، وذلك لغرض فهم الاطار العام لموضوع البحث، وبناءا على ذلك عليه فإنه يتعين أن يقرأ عدة كتب جيدة في مجال هذا النوع، وبالتالي يفهم بصورة سليمة وعلى نحو دقيق نطاق بحثه[1]

[1] – عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 21

2-المصادر المتخصصة : وهي نوعان :

- المصدر او المرجع الذي ينتمي إلى ذات الموضوع بصورة غير مباشرة ، كأن يكون المصدر أو المرجع حول العقود الادارية بوجه عام أو أن ينتمي المرجع إلى ذات الموضوع بطريقة غير مباشرة كأن يكون حول عقد الأشغال العامة وهو نفس عنوان موضوع الرسالة .[1]

ج- **أنواعها من حيث المضمون :**

هناك ثلاثة أنواع منها :

1. الكتب المرجعية التي وضعت لكي لا تقرأ بالتتابع، بل يؤخذ منها معلومة أو أكثر عند الحاجة مثل : الموسوعات أو القواميس أو الأدلة .
2. كتب وضعت لكي تقرأ بالتتابع، ولكنها تحتوي على قيمة مرجعية لا يستهان بها، ويأتي ذلك من وجود أقسام أو فصول خاصة فيها مركزة أو مصادر أولية ومرتبة بشكل يجعلها مفيدة جدا للعمل المرجعي، أو وجود كشافات لها مفصلة تساعد على سرعة الحصول على المعلومات فيها مثل : كتب السير والتراجم وكتب التاريخ كتاريخ ابن خلدون أو كتب الحديث الشريف والسنن مثل صحيح البخاري او كتب التفسير مثل تفسير الميزان للطباطبائي ....الخ .
3. مواد غير الكتب وتكون لها قيمة مرجعية كبير، كالنشرات والكتب اليدوية والكتيبات العلمية والأدلة والأطالس (الخرائط) والصحف (أحيانا) حيث تحتوي على معلومات قد لا نجدها في الكتب[2].

وعموما، عادة ما ننصح الباحث أن يعتمد على أحدث المراجع والمصادر المتوفرة في نطاق بحثه، وعنصر الحداثة يكون بالنسبة ليوم مناقشة رسالته، إذ أن المراجع القديمة تكون وفق

---

[1] – عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق ، ص21

[2] – أسماء راضي محسن " محاضرات في مقياس المراجع العامة " ص 1

مراحلها التشريعية وهي ليست بأهمية المراجع الحديثة التي تعكس الأوضاع والتطورات السياسية والتشريعية الراهنة، فالمراجع القديمة لا يهتم بها إلا إذا كان لها علاقة ضرورية بموضوع البحث أو انها تحتوي على المبادئ والقواعد الأصولية التي ينطلق منها الباحث في بحثه .

د- أنواعها من حيث أصالتها

وتنقسم إلى أصلية وثانوية :

تشمل المصادر الأصلية (المصادر) تلك الوثائق التي نقلت الحقائق المتعلقة بالموضوع دون استعمال وثائق وسيطة في نقل هذه المعلومات. وهي كل وثيقة تناولت موضوعا وعالجته معالجة شاملة وعميقة بحيث تصبح أصلا لا يمكن للباحث في ذلك الموضوع الاستغناء عنها، وهي على أنواع منها: القوانين والنصوص التنظيمية.الأعمال التحضيرية للقوانين، الأحكام والاجتهادات القضائية،الإحصائيات الرسمية والمقابلات، تقارير وتوصيات المؤسسات والهيئات العامة، المراسلات الرسمية. المواثيق القانونية العامة والخاصة، الوطنية والدولية.، العقود والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة والمصادق عليها رسميا، الأحكام والمبادئ والاجتهادات القضائية الرسمية، نتائج وتقارير التحقيقات والمقابلات وسبر الرأي العام.

أما الوثائق الثانوية (المراجع) فهي تلك الوثائق التي نقلت الحقائق والمعلومات والمعارف المتعلقة بموضوع البحث من المصادر الأصلية لذا تسمى بالمراجع لأنها تعتمد على وثائق تتمثل في المصادر، كما تعرف بأنها المعلومات والبيانات التي دونها أشخاص لم يعاصروا أو يشاهدوا الظاهرة، كالمراجع التي تحلل مصدرا أوليا، حيث تنقل هذه المراجع معلومات عن المصدر الأول بشكل مباشر أو غير مباشر، وبذلك يمكن القول أن معلومات المراجع أقل دقة من معلومات المصادر لعدة أسباب منها احتمال الخطأ في اختيار المفردات والمصطلحات المناسبة خاصة عند ترجمة المعلومات من لغة إلى لغة، أو الخطأ عند نقل الأرقام والبيانات، واحتمالات الإضافة على البيانات الأصلية لغرض التوضيح، أو العكس حذف البيانات والمفردات لغرض الاختصار فتتغير الفكرة أو الحقيقة .لذلك ينبغي على الباحث الاعتماد على الوثائق الأولية (المصادر) في

جمع المعلومات، إلا في حالة صعوبة أو استحالة الحصول عليها، مع شرط تأكد الباحث من طبيعة أوعية المعلومات التي يعتمد عليها .ومن أمثلة الوثائق الثانوية الكتب القانونية العامة والمتخصصة، الدوريات، والرسائل العلمية الأكاديمية[1].

ثالثا- مرحلة القراءة والتفكير

وهي عملية الاضطلاع على كافة المعلومات التي تتعلق بالموضوع وتأملها وتحليلها حتى يتولد في ذهن الباحث نظام التحليل للموضوع فتجعله قادرا على استنتاج الأفكار والفرضيات والنظريات ومن هنا يجب التطرق لأهدافها وشروطها وأنواعها.

تستهدف عملية القراءة الواسعة والشاملة والمتعمقة والواعية لكل الوثائق العلمية المتعلقة بالموضوع واستيعاب وفهم كافة المعلومات والحقائق والأفكار الموجودة في الوثائق العلمية المتصلة بالموضوع[2].

أ- **شروط وقواعد القراءة:**

تتطلب عملية القراءة السلمية والناجحة لشروط القواعد يجب إحترامها حتى تتحقق الأهداف السابقة ومن أهم هذه الشروط:

1. سعة وشمول وتعدد القراءات وعمق الفهم والإطلاع.
2. عملية القراءة مرتبة ومنظمة.
3. اختيار الأوقات المناسبة للقراءة.
4. ترك فترات للتأمل والتفكير خلال أو مابين القراءات المختلفة[3]

---

[1] – وافية داهل ،مرجع سابق ، ص 20.

[2] – مصعب القطاونة " مراحل إعداد البحث العلمي القانوني " معروض عبر الموقع الالكتروني التالي : http://qatawneh.lawjo.net/8A/ أنشأ في 15 /2015/12 أطلع عليه في 2022/10/05 على الساعة 19:39

[3] – المرجع نفسه

ب- أنواع القراءة:

تنظم القراءة على أساس مدى عملها ودقتها وتركيزها إلى ثلاثة أنواع من القراءات لكل نوع وظائفه وأهدافه.

1- القراءة السريعة الكاشفة:

وهي القراءة الخاطفة التي تتعلق بالاضطلاع على فهارس وعناوين الوثائق المختلفة كما تشمل الإضطلاع على المقدمات وبعض فصول المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع

2- القراءة العادية:

تتركز حول المووضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة ويقوم الباحث فيها بإستخراج الأفكار والحقائق والمعلومات وتدوينها.

3- القراءة العميقة والمركزة:

وهي التي تنصب وتتركز حول بعض المعلومات ذات القيمة العلمية والمنهجية الممتازة وذات الارتباط الشديد بجوهر الموضوع محل الذاتية.

وبمجرد الانتهاء من عملية القراءة يستوجب التفرغ لعملية التأمل والتفكير في ما تمت قراءته وتحصيله خلال فترة زمنية معقولة وذلك حتى تتحقق عملية تخمر المعلومات والحقائق والأفكار والأساليب والصيغ المكتسبة بفعل القراءات وتتفاءل في عقل وذهنية الباحث للتحرك وتنطلق عملية الاستنتاجات والتصورات لعناصر وأجزاء هيكلة موضوع البحث وإقامة الفرضيات التي تستند إليها.

رابعا : مرحلة تقسيم الموضوع (إعداد خطة بحث)

هي المرحلة الرابعة الأساسية والجوهرية في إعداد الباحث العلمي لدراسته. والتي تتعلق بتقسيم موضوع البحث في شكل خطة، ويمكن تعريف خطة البحث بأنها **(الإطار العام المجمل للبحث والدي يعني خطوطه العامة الأصلية والفرعية بما يؤدي بالضرورة إلى بيان خاتمته أو نتائجه)** إذ آن عناصر الخطة تبين لنا جسم موضوع البحث وبعبارة أخرى تحدد لنا عناصر الموضوع الأساسية التي يتركز حولها البحث، ومن ثم فإن الباحث يستطيع أن يحدد نفسه تماماً في إطار هدا الموضوع ولا يخرج عنه، لاسيما إذا كان دقيقاً في تحديد عناصر الموضوع تحديدا ظاهراً في الخطة بوضوح وجلاء واستطاع أن يعالج موضوع البحث بفاعلية أكثر[1]

أ- مضمون خطة البحث

تتضمن مرحلة تقسيم الموضوع (خطة البحث) في البحث العلمي، جميع التقسيمات الكلية الأساسية أو الجزئية الفرعية، على أن تتم كل هذه التقسيمات وفق معايير وأسس منهجية منظمة، وبشكل علمي دقيق وواضح.

من المهم إخضاع عملية التقسيم للأسس العلمية السليمة، التي يتبع من خلالها روابط خاصة وأفكار منظمة، ومنها الأهمية والترتيب الزمني على سبيل المثال.

إن مرحلة تقسيم الموضوع في البحث العلمي تعني تحديد الفكرة الكلية الأساسية للموضوع، وأن يكون هذا التحديد واضح وجامع، بإعطاء الموضوع العنوان الرئيسي، ثمّ تحديد المدخل إليه بصورة مقدمة بحث علمي. وبعد ذلك تقسم الفكرة الرئيسية الأساسية، الى أفكار جزئية خاصة وفرعية، ومن خلال هذا التقسيم يبني الباحث هيكلية بحثه، ويعطيه العنوان الرئيسي، والعناوين الجزئية والفرعية.

[1] – دليل البحث القانوني ، مرجع سابق ، ص 17

وكمثال يكون التقسيم كما يلي: (أجزاء، أقسام، أبواب، فصول، فروع، مباحث، مطالب)، وضمنها يذكر المتن بشكل مرتب ومقسم بشكل صحيح وواضح، كأن نجد اولاً... ثمّ ثانياً.. ثالثاً.. إلى آخر، مع التقسيم إلى 1 ثمّ 2 ثمّ 3، أو أ، ب، ج

ومن أهم الشروط التي يجب أن تتواجد في تقسيم وتبويب الموضوع نجد:

1. الشمولية والتعمق أثناء التفكير في جميع فروع وأجزاء ونقاط وجوانب موضوع البحث العلمي.
2. إتباع الموضوعية والمنطق والمنهجية العلمية أثناء تقسيم الموضوع في البحث العلمي، والابتعاد عن الأهواء الشخصية والآراء الخاصة.
3. أن يتم اعتماد مبدأ المرونة في خطة البحث وتقسيماته.
4. أن يكون التحليل والتقسيم مضبوط وواضح، وأن لا يكون مجرد تجميع لمعلومات أو بعض العناوين الفارغة التي لا أهمية لها.
5. أن لا يكون هناك أية تداخل أو تكرار أو اختلاط بين المحتوى الذي تتضمنه الموضوعات والعناصر، ومختلف العناوين الرئيسية أو الفرعية، أو العامة أو الخاصة.
6. أن يكون هناك توازن وتقابل أفقي وعمودي في مرحلة تقسيم الموضوع في البحث العلمي، وذلك بين مختلف تقسيمات البحث الرئيسية والفرعية، وعلى سبيل المثال يجب أن لا يكون الاختلاف كبير جداً بين حجم باب وحجم باب آخر[1].
7. أن تكون التقسيم متوازن تعتمد على التقسيم الثنائي(بابين لرسائل الدكتوراه، فصلين لمذكرة الماستر، مبحثين لبحوث الأعمال الموجهة).وفي حالات نادرة ما يعتمد عل التقسيم الثلاثي
8. أن لا تكون خطة البحث مستنسخة من المراجع العامة أو الخاصة، إذ على الباحث أن يستعين بالمادة العلمية لمساعدته على التقسيم لا للنقل الحرفي، فيبذل مجهود ليبرز قدراته وذكائه في ابتكار عناوين جديدة[2].

---

[1] – مرحلة تقسيم الموضوع في البحث العلمي مدونة الأكاديمية عبر الموقع الالكتروني التالي : https://www.bts-academy.com/blog_det.php?page=2001&title أنشأ في 2022/03/17 اطلع عليه في 2022/09/05 على الساعة 21:42

[2] – أستاذة خدام " محاضرات في مقياس منهجية البحث العلمي ، ماستر 1 ، تخصص القانون الخاص ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ، 2020-2021، ص 15

9. تفادي تقسيم الخطة–إذا كان الموضوع محل دراسة مقارنة–إلى قسمين منفصلين. مثلا معالجة الموضوع في الفصل الأول وفق الشريعة الإسلامية وفي الفصل الثاني يعرض موقف المشرع الأسري. لأن ذلك سيوقع الباحث في تكرار يرهقه، ويسقط عنه معلومات، ويفقد البحث قيمته لعدم اتصال المعلومات ببعضها وترابطها، فلا تظهر المقارنة بشكل صحيح. ولذا ينصح معالجة عناوين وجزئيات الموضوع وفق الشريعة وقانون الأسرة تحت نفس العنوان.

ب- أنواع خطة البحث :

تنقسم الخطة من حيث مراحل إعدادها إلى خطة مبدئية وخطة شبه نهائية وخطة نهائية وفيما يلي بيان الأنواع الثلاثة[1]:

1-الخطة المبدئية

هي تلك الخطة التي يضعها الباحث في ضوء المراجع المحددة المتاحة له قبل معالجة البحث وتتميز هذه الخطة بأنها تركز على أسس الموضوع وعناصره الأساسية وبعض فروعه الهامة وذلك أمر طبيعي فالمسائل غير الأساسية والتفصيلات والفروع التي تأتي في المرتبة الثانية أو الثالثة في الأهمية لا تظهر إلا بعد المعالجة المتعمقة للبحث وتسمى هذه الخطة بالخطة المبدئية لأنها تستدل حتماً في ضوء المعالجة العميقة للموضوع إذ من النادر أن يحتفظ الباحث بخطته المبدئية بعد الإقدام على المعالجة.

2-الخطة شبه النهائية

لا يجب أن يرسخ في الذهن أن الخطة عند وضعها في صورتها الأولى تعتبر ثابتة لا تتغير،, بل على العكس يجب أن يرسخ مبدأ تغير الخطة وفقاً للمعالجة التي تتعمق تدريجياً، وهذه المعالجة هي التي تظهر قدر التغيير في الخطة , فقد تجعله محدوداً بالنسبة للمسائل الأساسية

[1] – دليل البحث القانوني ، مرجع سابق ، ص 22

شاملاً للمسائل الفرعية , وقد تجعله شاملاً لكل من المسائل الأساسية والفرعية مما قد يصل الى حد قلب الخطة المبدئية رأساً على عقب والباحث إذن لا يكون أسيرا للخطة المبدئية بل عليه أن يغلق من هذا الآمر عندما يعد الخطة شبه النهائية والنهائية.

3-الخطة النهائية :

لا يمكن للخطة شبه النهائية أن تحيط تماماً وبشكل دقيق بكل جزيئات الموضوع ، كما أنها أن لا يمكن أن تحوي عناوين الأبواب والفصول والمباحث والمطالب والفروع بشكل دقيق فمثل هذه الأمور لا تبرز إلا أثناء كتابة البحث وتحريره فحينما نعالج فكرة معينة فأنها تتبلور في شكلها النهائي بعد صياغتها والإلمام بكل تفصيلاتها، ومن ثم فإن هذه المعالجة وهذه الصياغة هي التي تبرز عنوان الفرع أو المطلب أو المبحث أو الفصل أو الباب، بل حتى عنوان البحث فبعد صياغة عنوان الفرع تبرز الصياغة الدقيقة لعنوان المطلب وبعد الصياغة الدقيقة لعنوان المطالب تبرز الصياغة الدقيقة لعنوان الفصل ... وهكذا.

والواقع أن هذه العناوين تتفاعل ويؤثر كل منها في الآخر، حيث يمكن أن يتغير عنوان فصل ما، وذلك نتيجة التوفيق بين مباحث هذا الفصل، والعكس قد يتغير عنوان مبحث يتلاءم مع عنوان بقية المباحث وعنوان الفصل ذاته . وجدير بالإشارة إلى أنه إذا كان من الجائز تغيير عناصر الخطة وفق المراحل السالف الإشارة إليها، فإن هذا التغيير غالباً مالا يكون جوهرياً ولا يمس المحاور الرئيسية للبحث التي استقر عليها الباحث منذ البداية، ولكنه يمكن أن يمس الفروع أو يمس صياغة العناوين وليس الفكرة الأساسية للبحث، فإذا مس تغيير الخطة جوهر الفكرة الأساسية للبحث , فإن مثل هذا التغيير قد يقلب الخطة رأساً على عقب، بل إننا سنكون أمام موضوع جديد يحتاج إلى خطة جديدة تماماً في عناصرها الرئيسية وتفصيلاتها[1]

خامسا : مرحلة جمع المعلومات وتخزينها:

[1] – دليل البحث القانوني ، مرجع سابق ، ص 22-23

هي المرحلة التي تلي مرحلة تقسيم الموضوع في إعداد البحث العلمي، حيث يتجه الباحث إلى جمع وتخزين معلوماته البحثية.

ولهذه المرحلة أهمية بالغة في نجاح الدراسة العلمية، فكلما كانت المعلومات أكبر وأحدث ومناسبة أكثر لموضوع البحث، كلما نجح الباحث في الوصول إلى نتائج أكثر دقة، لأنه اعتمد على بيانات ذات مصداقية وشفافية عالية.

وهنا على الباحث أن يعطي الأولوية للمصادر الأولية المباشرة في حال تواجدها، والاعتماد على الأكثر حداثة منها، مع استبعاد المعلومات الضعيفة والغير الموثوقة أو المكررة، ويجب كذلك استبعاد أي معلومات متعارضة مع الحقائق العلمية.

تتعدد طرق تخزين المعلومات التي تمّ تجميعها، ومن أهم هذه الطرق طريقة البطاقات[1]، وطريقة الملفات خاصة[2]، حيث تعتبر هاتين الطريقتين الأكثر استخداماً من طرف الباحثين. بالإضافة إلى الطرق الحديثة التي أصبحت معتمدة التي تتمحور حول وسيلتين أساسيتين وهما نسخ أو تصوير المراجع والمصادر بآلات النسخ الحديثة والتنقيب عن هذه المراجع باللجوء إلى تقنية المعلومات بواسطة الانترنيت[3].

---

[1] – البطاقة قطعة من الورق المقوى مربعة أو مستطيلة، يستحسن أن تكون بحجم واحد بألوان متعددة تتعدد بتعدد أبواب أو فصول البحث، يتم ترتيبها حسب عناصر البحث وعناوينه، تكون الكتابة على وجه واحد منها، وكل البطاقات المتعلقة بعنوان رئيسي تجمع في ظرف أو ر ف أو صندوق أرشيف مكتبي واحد، ويتبع الباحث أي معلومة يدونها في هذه البطاقات بجميع بيانات المصدر أو المرجع الذي أخذها منه .من مساوئ هذه الطريقة احتمال ضياع البطاقات وفقدانها كليا أو جزئيا، وصعوبة حملها إلى الأماكن التي ينتقل إليها الباحث.

[2] – يتكون الملف من غلاف سميك من الورق المقوى أو البلاستيك، معد م الملفات حسب خطّة البحث، مع ترك ف فراغات لاحتمال أي إضافة، أو تسجيل معلومات مستجدة لاحتمال التغيير والتعديل، ومن الممكن إضافة ما قد يلزم من أوراق في أي وقت و وينطبق على هذا الأسلوب ما سبقت الإشارة إليه بالنسبة لأسلوب البطاقات من حيث وجوب تسجيل البيانات المتعلقة بالمصدر الذي تم تدوين المعلومات منه. وأن تكون عملية التدوين على وجه الورقة دون ظهرها اكثر تفصيل أنظر داهل وافية ص 30 .

[3] – أحميدوش مدني ، مرجع سابق . ص 107

وعلى العموم على الباحث أن يتسلح ويتزود بمجموعات المبادئ والإرشادات والتوجيهات التي تساعده في جمع أكبر وأنسب كمية من المعلومات حول موضوع البحث بطريقة منظمة وواضحة، ومن هذه القواعد والإرشادات والتوجيهات:

1-حتمية الدقة والتعمق في فهم أراء ومحتويات الوثائق وأراء الفقهاء، والحرص واليقظة في التقاط وتسجيل الآراء والأفكار والحقائق في البطاقات أو الملفات والمدعمة بالحجج الكافية[1]

2- يجب أن ينتقي الباحث بعناية ودقة ما هو هام وجوهري ومرتبط بموضوع البحث من المعلومات والحقائق والأفكار فقط، ويترك ما يعتبر حشوا وتزيدا[2].

3-يجب احترام قواعد ومنطق تصنيف وترتيب البطاقات أو الملفات المستخدمة في جمع وخزن المعلومات.

4-قاعدة احترام الترابط والتسلسل المنطقي بين المعلومات والحقائق والأفكار[3]

سادسا : مرحلة الكتابة

تتمثل المرحلة الأخيرة والنهائية من مراحل إعداد البحث العلمي في مرحلة صياغة وكتابة البحث، هي مرحلة تتطلب التركيز والدقة، وتحتاج إلى مجهود فكري وقدرات يستعين فيها الباحث بالقراءة المركزة ، تتخللها فترات التحليل والتفسير والنقد، وإيجاد الحلول، والإجابة عن التساؤلات، وإعلان النتائج المتوصل إليها[4].

ولكتابة البحث العلمي أهداف نذكر منها:

- إعلام القارئ بنتائج البحث.

-الإعلان عن أفكار الباحث وآرائه مدعمة بأسانيد وحجج.

---

[1] – أحمد شلبي، " ، كيف تكتب بحثا أو رسالة، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة التاسعة، 1976، ص 76.

[2] – المرجع نفسه

[3] – أحمد بدر، أحمد بدر، أصول البحث العلمي 1977، ص 184.

[4] – أستاذة خادم ، المرجع السابق ، ص 17

– وضع نظريات والتوصل إلى حلول ونتائج وإعلانها.

أما عن مقومات كتابة البحث العلمي فهي تتمثل في :

- الاعتماد واستخدام المنهج العلمي أو المناهج العلمية حيث أن عددها ونوعها يتحدد بناء على موضوع الدراسة المختار، ويعتبر المنهج العلمي مقوم جوهري وحيوي في كتابة البحث، حيث يسير الباحث بطريقة علمية منهجية في تحليل وترتيب الأفكار للوصول إلى نتائج موضوعية وذات قيمة علمية، ويضبط عملية سير العقل البشري
- مراعاة الأسلوب، من حيث سلامة اللغة ووضوحها
- تفادي التكرار والجمل الركيكة، الدقة والوضوح، ارتباط العناصر ببعضها البعض وعدم تدعيم التناقض وكذا تدعيم الأفكار بالحجج والأدلة
- بروز شخصية الباحث وتقيده بالموضوعية والابتعاد عن النزعة الذاتية والتعصب والجدل العقيم.

–التجديد والابتكار.

- الحفاظ على الأمانة العلمية، وذلك بإرجاع الفكرة إلى صاحبها الأصلي وأن لا ينسبها الباحث إلى شخصه حتى لا يتهم بالسرقة العلمية، ولأجل ذلك عليه احترام قواعد وشروط الاقتباس والتهميش[1].

[1] – الأستاذة خادم ، مرجع سابق ، ص 18

المحاضرة رقم 05: أدوات جمع المعلومات والبيانات

تعد المعلومات والبيانات المصدر الأساسي لبناء البحث العلمي، والتي يقوم الباحث بجمعها من مصادرها المختلفة والتي قد تكون كتباً، أو أبحاثاً متعلقة بموضوع البحث، أو مخطوطات أو غيرها من المصادر المكتوبة وغير المكتوبة، ويمكن الحصول على المعلومات والبيانات عن طريق اتباع طرق مختلفة ومتنوعة حسب طبيعة البحث والهدف منه[1]، قبل التطرق لهذه الأدوات يجب علينا أن نفرق بين مصطلحي البيانات والمعلومات

يقصد بالبيانات، مجموعة من الحقائق التي تعبر عن مواقف أو أفعال سواء عن طريق كلمات أو أرقام أو رموز مثال ذلك: درجات الحرارة، ساعات العمل وغيرها، ولا تفيدنا هذه البيانات في تكوين معرفة وهي على صورتها الحالية المجردة إلا بعد دراسته، أما المعلومات فهي المعرفة التي تكونت نتيجة تحليل البيانات و إجراء العمليات المطلوبة عليها، والمعلومات عادة ما تكون أكثر معنى من البيانات بحيث تساعد متخذي القرارات في اتخاذ قراراتهم[2]

وبالرجوع إلى أدوات جمع المعلومات فهي تتمثل في: الملاحظة، المقابلة، الاستبيان والتي سيتم التفصيل فيها تباعا

- **أولا: الملاحظة**

1-تعريف الملاحظة:

الملاحظة هي مشاهدة ومراقبة الظواهر المختلفة، أو متابعة لسلوك ظواهر محددة، أو أفراد محددين خلال فترة، أو فترات زمنية محددة، وضمن ترتيبات بيئية تضمن الحياد، أو الموضوعية

---

[1] – تسنيم معابرة " طرق جمع المعلومات في البحث العلمي" ، مقال معروض عبر الموقع الالكتروني التالي: https://mawdoo3.com اخر تحديث 23 أغسطس 2018 على الساعة 18:36 اطلع عليه بتاريخ 2021/02/14 على الساعة 18:16

[2] – عبد الناصر سويسي " أساليب جمع البيانات والمعلومات و إعداد الإحصائيات " معروض عبر الموقع الالكتروني التالي: http://www.aca.gov.ly/attachments/article/214/ .

لما يتم جمعة من بيانات أو معلومات ثم التسجيل التفصيلي للملاحظات التي تنتج عن هذه المشاهدة"

2- أنواع الملاحظة:

تتنوع طرق الملاحظة لجمع المعلومات بشكل كبير، ومن أنواع الملاحظة ما يأتي:

أ -الملاحظة المباشرة والملاحظة غير المباشرة:

الملاحظة المباشرة هي التي يتصل فيها الباحث بشكل مباشر مع الأشخاص أو الأشياء الذين تتم عليهم الدراسة. أما الملاحظة غير المباشرة فهي الطريقة يقوم بها الباحث بملاحظة الظاهرة أو السلوك اعتمادا على التقارير والسجلات التي يعدها الآخرون.

ب-الملاحظة المحددة والملاحظة غير المحددة: الملاحظة المحدد:

وهي عندما يحمل الباحث التصور المسبق عن البيانات أو السلوكيات. أما الملاحظة غير المحددة فتتم هذه الملاحظة عند قيام الباحث بالدراسة المسحية لمعرفة ظاهرة معينة، أو معلومات مختلفة.

ت- **الملاحظة البسيطة والملاحظة المنتظمة:**

الملاحظة المنتظمة هي التي تستخدم غالبا في البحوث والدراسات الاستكشافية، والتي يكون للباحث حولها معلومات كافية. وتستخدم هذه الملاحظة في الظروف العادية دون إخضاع الظاهرة موضع البحث للضبط، ودون استخدام الأدوات الميكانيكية كالمسجلات والكاميرات، أما الملاحظة غير المنتظمة فهي التي يحدد الباحث فيها نوع البيانات المراد جمعها حول الظاهرة موضع

الدراسة، وتمتاز هذه الملاحظة بتوافر شروط الضبط فيها، وتحدد فيها زمان مكان الملاحظة بشكل مسبق. وتستخدم هذه الملاحظات غالبا في الدراسات الوصفية واختبار الفرضية[1].

ث- **ملاحظة دون مشاركة وملاحظة بالمشاركة:**

وتسمى كذلك بالملاحظة البسيطة، فيها يقوم الباحث بدراسة الظاهرة موضع الدراسة عن كثب دون أن يشترك في أي نشاط تقوم به الظاهرة. مثل: مراقبة العمال في أماكن العمل عن بعد، وما لحظة سلوك مجموعة من الأطفال. ماذا يميز هذا النوع؟،[2] اما الملاحظة بالمشاركة فهي تلك التي يشارك فيها الباحث الظاهرة أو الأفراد الذين يتم ملاحظتهم، ويدون ما لاحظه بناءا على تجربته الشخصية، وقد استخدم هذا الأسلوب في دراسة أساليب النفاعل بين المسجونين وإدارة السجون.

3-إيجابيات وعيوب الملاحظة:

تتمثل الايجابيات فيما يلي:

- تستخدم في البحوث التجريبية والمسحية وتهدف إلى جمع البيانات عن السلوك اللفظي والغير اللفظي .
- تعتمد بدرجة كبيرة على حاضر الموقف وليس الماضي.
- oيمكن الباحث أن ينمي علاقات مع من يلاحظهم
- أسلوب الملاحظة أقل تحيزا من أساليب البحث الأخرى
- الملاحظة تتطلب عددا قليلا من المبحوثين.

---

[1] – سمية إيكان " أدوات البحث العلمي "محاضرات في تصميم وبناء البحث العلمي، موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تحضير بدني، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف معروض على https://www.univ-chlef.dz/ieps/wp-content/uploads/cour،

[2] – سمية إيكان، المرجع نفسه .

- يمكن الحصول على معلومات لا نتحصل عليها في المقابلة والاستبيان .

أما عيوب الملاحظة فتتمثل في :

- قد يعتمد البحوث عن قصد انطباعات غير حقيقة للباحث وذلك لمعرفهم أنهم تحت المالحة
- كثيرا ما تتطلب العوامل الخارجية أو عوامل طارئة تؤثر في شخصية الباحث في عملية الملاحظة
- إذا اندمج الباحث مع المجموعة فقد يؤثر ذلك على أحكامه
- الطبيعة الذاتية الملاحظة مرتبط بالصدق الخارجي
- في بعض الأحيان لا يمكن استخدامها في ما لاحظه الناس الخاصة
- لا يمكن للباحث أن يتنبأ بموضوع حدث معين[1]

4-استخدامات الملاحظة:

يجب على الباحث استخدام الملاحظة كأداة من أدوات البحث العلمي لجمع بيانات الدراسة في حالة القيام ببحث موجه أو لمتابعة أحداث معينة أو التركيز على أبعاد محددة دون غيرها. فتستخدم الملاحظة في هذه الحالة لأن الإنسان يستطيع التمييز بين الأشياء ذات الصلة والأشياء غير ذات الصلة وانتقاء ما يلزم من معلومات والتركيز عليها. وكذلك في حالة رصد السلوك الاجتماعي في المواقف الطبيعية، حيث يمكن للمقابلة أو للاستبيان أن تؤثر على إجابات المبحوثين في محاولة لإرضاء الباحث أو لإخفاء معلومات لا يرغبون في التعبير عنها[2].

أضف إلى ذلك حالات البحوث التجريبية، ففي كثير من الأبحاث يتم عمل مجموعات ضابطة ومجموعات تجريبية، ويتم فيها رصد الاختلافات بين المجموعتين باستخدام أداة الملاحظة كأداة من أدوات البحث العلمي، وذلك يضمن للباحث التحكم في البيانات المستقبلة ورصد

---

[1] – سمية إيكان، المرجع السابق.

[2] – " أدوات البحث (الإستبانة، المقابلة / الملاحظة، الاختبار، الحدث " موقع المنارة للاستشارات دون كاتب " على الموقع التالي : https://www.manaraa.com/post/3575 د ت إ اطلع عليه في 2021/02/16 على الساعة 14:04.

الاختلافات بشكل فعّال. وبالإضافة لذلك ففي الحالات التي يرغب فيها الباحثون في الحصول على معلومات نوعية وليس كمية فيتوجب عليهم استخدام الملاحظة كأداة لجمع بيانات الدراسة، خاصةً وأن الملاحظة يتم فيها وصف المعلومات والبيانات بطريقة تفصيلية وتعكس مختلف التأثيرات التي تصاحب وقوع السلوك بصورة حية. وفي بعض المجالات البيولوجية، وعلوم الفلك، يتوجب عليك استخدام الملاحظة كأداة لجمع معلومات الدراسة[1].

ثانيا: المقابلة

يرى الباحثين ان للمقابلة مكانة مرموقة في جمع المعلومات الميدانية، وأصبحت تستخدم استخداما واسعا في المجتمعات المتقدمة اليوم، لأهداف علمية بحثية، ويعتبر استخدامها في البحوث كأداة لجمع البيانات بما تتميز به من مسعى كلامي ومحادثة بين الباحث والمبحوث في إطار تفاعلي معين[2]

وفي البحوث الاجتماعية، والإنسانية تمثل، المقابلة مكانة متميزة لأنها قد تسمح بالوصول، إلى معلومات وبيانات هامة تلعب دورا أساسيا في الأبحاث الأكاديمية، خصوصا وأنها قد توجه الباحث الى الوصول مباشرة الى المادة العلمية من خلال ما يسمى بالمقابلة المتعمقة التي تمكن الباحث من أن يسبر أغوار مشاعر فرد معين أو مجموعة محدودة من، الأفراد تجاه قضايا أو ظواهر معينة وأن يتعرف على اتجاهاتهم أو خبراتهم أو مواقفهم[3]

[1] – أدوات البحث المرجع السابق.

[2] – عليان عبد الحميد" محاضرات في مقياس مدارس ومناهج " موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك علوم أنسانية ، 2019–2020 ، ص 1

[3] – عليان عبد الحميد ، المرجع نفسه .

1-تعريف المقابلة:

المقابلة عبارة عن حوار بين الباحث ومجموعة المفحوصين، بقوم الباحث من خلاله بطرح أسئلة، يجيب عليها المبحوثين ، ويتم تسجيل ذلك بكل دقة، ويمكن أن يستخدم الباحث أدوات إلكترونية في التسجيل؛ كبديل عن التسجيل الكتابي الذي قد يضيع من وقت الباحث، ويقلل من تركيزه عند طرح الأسئلة.

2-<u>تصنيفات المقابلة:</u>

تصنف المقابلات في البحث العلمي وفقًا لأسس متنوعة:

- تصنيف المقابلة على أساس مواجهة البحث للمبحوثين: ووفقًا لذلك فإن هناك المقابلة المباشرة وجهًا لوجه، والمقابلة من خلال الإنترنت أو عبر الهاتف.
- تصنيف المقابلة على أساس طبيعة الأسئلة التي يطرحها الباحث: وهناك الأسئلة المفتوحة (تقتضي الإجابة بالنقاش والتوضيح)، والأسئلة المغلقة(الإجابة بنعم أو لا)، والأسئلة المفتوحة المغلقة (تجمع بين الطريقتين).
- تصنيف المقابلة على أساس عدد المبحوثين: وتصنيف المقابلة في ذلك إلى المقابلة الفردية والمقابلة الجماعية.

3-مزايا وعيوب المقابلة:

من خلال الواقع التجريبي في مجال البحث العلمي، تبين أن المقابلة أداة هامة وناجحة من أدوات البحث العلمي، وقد تكون في بعض الأحيان هي الأفضل والأنسب والأنجح ولا يسد مسدها أو يعطي نتائجها أي أداة أخرى، حيث يكون المفحوصين مثلا من الأطفال أو من كبار السن أو من المصابين والعجزة أو غير ذلك من الحالات الخاصة، وهي بذلك تتمتع بمزايا وخصائص متميزة لا ينكرها من اطلع على أبجديات البحث العلمي، ولكن مع كل هذا فإن المقابلة لا تخلو

من السلبيات والعيوب والتي تشكّل عوائق امام الباحث فتؤثر على أدائه وجهده، وعلى نتائج البيانات وجمع المعلومات التي يتوصل إليها الباحث[1]

من مزايا المقابلة أنه يسهل استخدامها مع مجموعة المفحوصين غير المؤهلين علميًّا، إذ يمكن استخدامها في الحالات التي يصعب فيها الاستبانة كأن تكون العينة من الأميين أو من صغار السن وبالتالي يستطيع الباحث توضيح ما يصعب فهمه من أسئلة، وفي الوقت نفسه فإن ذلك الأسلوب يريح أفراد عيِّنة الدراسة، والعناصر البشرية بوجه عام تفضل التحدث عن الكتابة النصية، ويمكن من خلال المقابلة تحقيق نسبة 100% من مطالعة الآراء، على عكس الاستبيان، الذي قد لا يتمكن الباحث من جمع جميع الاستبيانات كما سوف نرى.

ومن مزايا المقابلة أيضا أنها توفر مؤشرات غير لفظية تعزز الاستجابات وتوضح المشاعر كنغمة الصوت وملامح الوجه، كما أنها تتسم بالمرونة وقابلة الشرح وتوضيح الأسئلة للمستجوب في حالة صعوبتها أو عدم فهمه لها[2]

أما عيوبها فهي قد تتطلب جهدًا كبيرًا؛ نظرًا لاحتياج الباحث للوجود وإجراء الحوار مع المبحوثين، وقد تكون أماكن وجودهم متفرقة، وفي الوقت ذاته يتكبد الباحث نفقات مالية كبيرة في سبيل جمع المعلومات والبيانات.

ثالثا: الاستبيان

1- مفهوم الاستبيان

يعرف الاستبيان أو الاستقصاء على أنه مجموعة من الأسئلة المرتبة بطريقة معينة؛ بهدف استطلاع آراء مجموعة من الأفراد يمثلون عيِّنة الدراسة، حول موضوع أو قضية معينة، وكذا التَّعرُّف على خصائصهم أو سماتهم.

---

[1] – عليان عبد الحميد، المرجع السابق ، ص 6

[2] – مرجع نفسه ، ص 5

تناسب أداة الاستبيان الأبحاث العلمية المتعلقة بدراسة مشكلات الإنسان، مثل الطلاق أو العنوسة أو الأمراض السلوكية ... إلخ، وذلك على خلاف الأبحاث الأخرى التي تتعلق بظواهر طبيعية أو تجارب علمية، حيث يلزمها أدوات بحث أخرى مثل الاختبارات أو الملاحظات .كما يمكن أن القول ان أداة الاستبيان تناسب الأبحاث الوصفية بصورة أكبر من الكمية، وذلك على الرغم من إمكانية استخدامها في النوعين[1]

2-**تصنيفات الاستبيان:**

يصنف الاستبيان إلى أكثر من نوع، وسنوضح التصنيف من حيث نوعية الأسئلة التي يتضمنها؛ حيث ينقسم إلى:

- **الاستبيان المغلق:** ويشمل ذلك النوع أسئلة يتم تحديدها بإجابات مختصرة؛ لكي يختار منها المبحوثون ما يرونه مناسبًا فيما يخص آراء كل فرد، فعلى سبيل المثال في حالة طرح سؤال بين أسئلة الاستبيان كما يلي:
- هل توافق على توفير قطارات مخصصة لكبار السن؟ (أ) نعم (ب) لا.
- هل تــرشد من المــياه التي تستخدمها كل يوم؟ (أ) نعم (ب) لا.
- **الاستبيان المفتوح:** ويحتوي ذلك النوع من الاستبيانات على أسئلة دون أن يحدد الباحث إجابات لها، ويترك الحرية كاملة للمبحوثين لطرح آرائهم، وذلك النوع مهم في حالة الحاجة لجمع معلومات دقيقة، ومثال على ذلك: كيف تستخدم شبكة الإنترنت؟ ماذا تتوقع أن يحدث في حالة تغيير مكان عملك؟
- **الاستبيان المفتوح المغلق:** ويشمل الاستبيان المفتوح المغلق نوعي الأسئلة المحددة بإجابات وغير المحددة، فهناك بعض المعلومات التي يتطلب فيها الأمر استفاضة في الشرح من جانب المفحوصين، لذا تصاغ مفتوحة، وأخرى يمكن أن تصاغ بشكل مغلق[2].

---

[1] – عليان عبد الحميد، مرجع سابق ، ص 2.

[2] – موقع المنارة للاستشارات مرجع سابق

3-مزايا الاستبيان وعيوبه

يُعَدُّ الاستبيان من أكثر أدوات البحث العلمي اقتصاديةً، وذلك إذا ما تمت مقارنته بالأدوات البحثية الأخرى، كما أنه يتسم بالبساطة في إعداده، ويوفر جوًّا من الحرية للمبحوثين في إجابتهم عن الأسئلة بمفردهم دون أي ضغوط أو إملاءات خارجية، كما أنه لا يتطلب توجهًا إلى حيث إقامة المبحوثين، ويمكن إرساله من خلال البريد أو عبر شبكة الإنترنت.

وعلى الرغم من مزايا الاستبيان المتعددة والسابق ذكرها، فإن هناك بعض العيوب التي قد تشوبه، مثل الحاجة لمتابعة إعداد الاستبيانات التي تم طرحها، وكذلك احتمالية عدم وجود صدق في إجابة بعض المبحوثين[1].

4-مراحل إنجاز وإعداد الاستبيان[2]

المرحلة الأولى:

تتمثل تلك المرحلة في اختيار نوعية الاستبيان سواء بشكل مغلق أو مفتوح أو متنوع، يتوقف الاختيار على نوعية المعلومات التي يود الباحث العلمي جمعها؛ فهناك بعض الأبحاث تتطلب الدراسة بصورة متعمقة مثل الأبحاث المتعلقة بسلوكيات مجموعة من الأفراد، لذا فمن المفضل استخدام الاستبيان غير المحدد (الاستبيان المفتوح)، وهناك البعض الآخر لا يتطلب سوى التعرف على معلومات بسيطة من المبحوثين، ويمكن في تلك الحالة استخدام الاستبيان المحدد (الاستبيان المغلق)، وهناك من بعض الأبحاث التي تتطلب استخدام النوعين، والباحث العلمي هو الأقدر على تحديد متطلباته، وأي نوع من أدوات البحث العلمي يلزمه .

المرحلة الثانية:

تتعلق بتصميم استمارة الاستبيان، من خلال صياغة الأسئلة المتعلقة بموضوع البحث العلمي، ويجب أن تكون واضحة، وذات أسلوب سلس كي يتفهمها أفراد عينة الدراسة، مع أهمية استخدام

---

[1] – المرجع نفسه

[2] – أنظر : عليان عبد الحميد، مرجع سابق ، ص 4

الأسلوب المهذب في طرح الأسئلة، مثل: يرجى الإجابة عن الأسئلة، وفي النهاية شكًرا عن استجابتكم ... إلى ما غير ذلك من أساليب إنشائية راقية تحفز المستجيبين وتدفعهم نحو الإجابة عن الأسئلة المطروحة بصدق.

المرحلة الثالثة:

تلك المرحلة عبارة عن اختيار العينة، وطريقة اختيار حجم العينة تتوقف على المعلومات التي يرغب الباحث العلمي في جمعها، وهل تحتاج إلى تعمق ودراسة موسعة أم لا.

المرحلة الرابعة:

تعد تلك المرحلة على درجة كبيرة من الأهمية، وتتمثل في تجربة الاستبيان على المستجيبين كمرحلة سابقة على الطرح النهائي للاستبيان، والهدف من ذلك هو التعرف على مدى وجود انحرافات في الأسئلة الموجودة بالاستبيان، وفي حالة ما إذا أثبتت التجربة، فجود ذلك يجب أن يقوم الباحث العلمي بتعديل الأسئلة؛ للتأكد من فائدتها في الحصول على المعلومات، وكذلك يمكن أيضا، عرض الاستبيان على خبراء أو مكتب بحث علمي، من أجل التعرف على مدى إيجابيته من عدمها.

المرحلة الخامسة:

هي مرحلة طرح استمارة الاستبيان على المستجيبين، ويمكن ذلك من خلال اللقاء المباشر بعينة الدراسة، أو عن طريق إرسال الاستبيان بالبريد في حالة كون المبحوثين في مناطق بعيدة عن الباحث العلمي، وفي الوقت الحالي، وفي ظل التطور التكنولوجي والتوسع في استخدام الحواسب الآلية، يمكن طرح الاستبيان من خلال المواقع الإلكتروني عن طريق إنشاء موقع إلكتروني أو استئجاره لوقت محدد، وكذلك يمكن استخدام آلية ذات تكلفة بسيطة مثل نشر الاستبيان على مواقع التواصل الاجتماعي، من خلال إنشاء مجموعة على الفيسبوك، وبعد الانتهاء من الإجابة عن الاستبيان يتم إرساله إلى الباحث العلمي على البريد الإلكتروني.

المحاضرة رقم 05 : مهارات البحث الالكتروني[1]

أدت الطفرة الكبيرة التي حدثت في عالم الاتصالات، وخاصة فيما يتعلق بالحاسبات الآلية، وظهور شبكة عالمية مثل " الانترنت، وإتاحة العديد من المعلومات، تغير أسلوب وطريقة البحث تغييرا كبيرا، إذ أصبح الباحثون (سواء كانوا طلبة أو أساتذة) لا يعتمدون على البحث التقليدي الذي يتاح في مختلف المراجع المكتوبة الموجودة على أرفق المكتبات، بل أصبحوا تحصلون على ما يردون من معلومات ومصادرها من خلال الاتصال المباشر بالانترنت.الأمر الذي أكد على أهمية الوعي المعلوماتي الذي يمثل حجر الزاوية في تطوير مهارات التعلم الذاتي والتعليم المستمر ويساعد في النهوض بالبحث العلمي وإن كان بعض الباحثين اليوم لديهم بعض القدرات الإدراكية في التعامل مع الأنترنت خصوصا لدى الطلبة بسبب التكنولوجيات الرقمية التي ترعرعوا في أحضانها، إلا أننا لاحظنا ضياع كبير لدى العديد منهم عند استعماله في مجال البحث العلمي خصوصا، لعدم وجود قواعد خاصة تحكم البحث عن المعلومة الرقمية وتحدد كيفية وضع وتنسيق المراجع الإلكترونية؟ مما أثر على جودة البحوث العلمية التي اعتمدت في جزء كبير من دراستها على المراجع والمصادر الالكترونية؟ لذا فهم يحتاجون إلى توسيع معارفهم والعمل على امتلاك المهارات البحثية وتعديل ممارساتهم التعليمية من أجل دمج استخدام التكنولوجيات الرقمية والمهارات البحثية الجديدة. حتى يستطيع استثمارها في العالم الافتراضي بغرض الحصول على بحث علمي ذي نوعية شكلا ومضمونا

لذا سنقوم في هذه المحاضرة أن نقدم أهم المهارات التي يجب على الطالب امتلاكها لأعداد بحث جيد:

[1] – أنظر : شريفة سوماتي ، " مهارات البحث عن طريق الإنترنت ودوره في تطوير البحث العلمي" مداخلة ألقيت بمناسبة اليوم الدراسي حول المنهجية في العلوم القانونية المنظم من قبل جامعة امحمد بوقرة بومرداس قسم القانون العام يوم 03 مارس 2022 .

أولا: المهارات التي يجب توافرها في الباحث أثناء استخدام الانترنت في البحث العلمي:

الباحث هو الشخص الذي يستعمل كل الوسائل في الوصول إلى المعرفة، متخطياً في ذلك كل الصعوبات التي تواجهه، ولا يتم له ذلك إلا بتنظيم معلوماته تنظيماً منهجياً سليماً، ومن ثم فالباحث هو من يمسك بأسباب المعرفة العلمية ليتمكن من السيطرة على البيئة المحيطة به، وبناء تقدمه العلمي والتكنولوجي

لذلك يجب عليه أن بمجموعة من الصفات الأساسية ليتمكن من استغلال جوانب بيئته استغلالا محكما، ويمكن تقسيم هذه الصفات إلى نوعين يتعلق الأول بالصفات المعرفية الأساسية، ويتعلق الثاني بالصفات الشخصية

1-الصفات المعرفية الأساسية :

هناك مجموعة من التقنيات يتعين على كل شخص مستعمل للإنترنت خصوصا الباحث أن يكون على إلمام بها، يمكن إجمالها في:

- معرفة لغة البحث وهي اللغة العربية وعلى الأقل واحدة من اللغات الأجنبية الشائعة في الاستعمال، ونخص هنا بالذكر كل من الانجليزية والفرنسية.
- القدرة على استخدام برامج التصفح مثل Internet Explorer, Netscape Navigator.
- استخدام لوحة المفاتيح والفأرة وقوائم الأوامر القابلة للسحب .pulldown menus
- معرفة بعض مصطلحات الإنترنت.
- القدرة على استخدام الروابط.
- استخدام أوامر المساعدة .'Help'
- القدرة على استخدام البريد الإلكتروني.
- القدرة على تحميل الملفات من الشاشة وطباعة الصفحات من الإنترنت.
- معرفة بعض مصطلحات قواعد المعلومات.

- القدرة على البحث في الحقول في أكثر من نظام.

فالمهارة في البحث تتطلب من الباحث أن يكون على دراية ومعرفة بالكلمات التي تتفق بسرعة مع ما يرغب به وبصورة مباشرة، واختيار الكلمة المناسبة للبحث من خلال امتلاكه للمهارات السابقة التي تساعد في الحصول على نتائج سريعة ودقيقة.

2-الصفات الشخصية

تتعلق الصفات الشخصية، بتلك الصفات التي يتعين توافرها لدى الباحث خصوصا والتي تميزه عن باقي الأشخاص، يمكن اجمالها في:

- أن يكون الباحث محبا للعلم والاستطلاع لا يقف عند حد معين، واسع الاطلاع، عميق التفكير.
- أن يعتز بآرائه ويحترم آراء الآخرين
- أن يمتع بالدقة في جميع الأدلة والملاحظات وعدم التسرع في الوصول إلى قرارات مالم تدعمها الأدلة الدقيقة الكافية.
- أن يكون ميالاً إلى التأمل والتحليل حتى يستطيع أن يتصور كيفية سير العمل وينطلق من خلال تصوراته الخيالية إلى واقع يجسده في عمل علمي منظم
- أن يكون لديه العزيمة، صبوارً، ولديه استعداد لمواجهة الصعاب والتغلب عليها.
- أن يكون متواضعا في طرح أفكاره ومناقشته لأفكار الآخرين.

ثانيا: مهارات البحث في قواعد المعلومات الإلكترونية

يتحكم في عملية البحث عن المعلومات عبر الانترنت مجموعة من المهارات، يتعين على الباحث معرفتها والإلمام بها، سنقوم بتبيانها وشرحها فيما يلي:

1-تحديد مكان البحث

يحتوي الإنترنت على العديد من المواقع التي يمكن البحث فيها على المعلومات والمصادر الالكترونية، لذلك ينبغي على الباحث أن يحدد المكان أو الموقع الذي يريد البحث فيه، ومن أهم هذه نذكر :

- محركات البحث على شبكة الانترنت لاكتشاف ما موجود على الشبكة مما تبحث عنه مثل غوغل AltaVista , Excite, HotBot, Infoseek, Lycos, WebCrawler, (Google Yahoo WebSearch,،
- أدلة الانترنت(internet guides) ومنها تلك المتخصصة بشتى أنواع الاهتمامات، فهناك دليل المجلات العلمية مثلا، ودليل الجامعات، ودليل الباحثين، ودليل المواقع العراقية او التونسية او العربية ... الخ
- المقابلة باستخدام الانترنت عبر عدة طرائق مثل برامج مثل المسنجر .(messenger) أو باستخدام برنامج بالتولك.paltal أو برامج المحادثة (تشات(chat .
- المواقع الالكترونية، التي تضع استمارات استبيان او استطلاعات للرأي.
- المكتبات الالكترونية المتوفرة على شبكة الانترنت.
- المنتديات الالكترونية، وهي مواقع تبادل الآراء والأفكار لإعداد من مرتادي الشبكة تجمعهم خصائص مشتركة، مثل فئات الشباب أو النساء أو اهتمامات مشتركة مثل الرياضة والفن. ويتم الانضمام لهؤلاء وفق فتح حساب مجاني عادة يحصل بموجبه المشترك على كلمة مرور إلى جانب لقبه الخاص

2-عملية البحث عن المصادر الالكترونية

المصادر الإلكترونية، هي تلك المصادر التي أتاحتها تكنولوجيا المعلومات من خلال تحويل المجموعات الورقية إلى أشكال الكترونية سهلة الاستخدام أمام المستفيدين للمعلومات في الوصول على ما يحتاجونه من معلومات بسرعة ودقة وشمولية وافية، فمجرد أن تضع موضوعاً معيناً في محرك البحث وتبحث فإنه يظهر لك آلاف المواقع حول هذا الموضوع ويوضع فيها جميع

المؤلفات والمقالات العلمية ومنها ما هو على شكل مواقع رسمية لجامعات أو معاهد أو مجلات علمية دولية، وحتى الندوات والمؤتمرات يوجد لها مواقع على الإنترنت بالإضافة إلى الجرائد ودوائر المعارف والموسوعات والقواميس أو المعاجم

كل هذه المعلومات المتنوعة المصادر والأشكال متاحة على الإنترنت مما سبب كما يري البعض الفوضى المعلوماتية والتي يقتضي الوصول إليها طرق بحثية تختلف عن طرق البحث في البيئة التقليدية.

وبغية الحصول على نتائج أفضل من عملية البحث من خلال محركات البحث، توجد مجموعة توصيات يضعها الخبراء في استخدام البحث على شبكة الانترنت، هي:

1- الإلمام بالموضوع الذي تبحث عنه وبتداخلاته مع الموضوعات الأخرى.
2- *تحديد نوع البحث في قواعد المعلومات، بحث بسيط أو بحث متقدم.*
3- اختيار كلمات البحث بشكل دقيق ومباشر للموضوع الذي يراد البحث عنه، مع ضرورة *استخدام كلمة بحث واحدة أو عبارة بحث واحدة (مكونة من كلمتين أو* ثلاثا) للبحث البسيط واستخدام عدة كلمات بحث أو مجموعة من الكلمات للبحث المتقدم.
4- لا تكتف بطريقة واحدة في إدخال كلمة البحث، بل يجب المحاولة بعديد المترادفات والصيغ لكلمات البحث (صيغة المفرد أو الجمع)
5- لدى البحث عن المفاهيم المجردة استخدم صيغ المفرد لدى البحث عن الأشياء المحسوسة أو الأشخاص والجماعات استخدم صيغ الجمع
6- لا تستخدم العبارات العامة وكثيرة الاستخدام (مثل حروف الجر والعطف)
7- إذا كنت تبحث عن موضوع محدد حاول أن تتعرف على محركات البحث المتخصصة
8- إذا لم تكن مرتاحاً من نتائج محرك بحث ما، حاول استخدام محرك بحث آخر أو في إمكانك استخدام محرك بحث يجمع عدداً من محركات البحث

9- من أجل الحصول على معلومات دقيقة حاول أن تستخدم الأدلة الموضوعية بدلاً من محركات البحث.

وتجدر الإشارة ليس كل ما يعرض على الأنترنت صحيحا. لذا لابد من تقييم المعلومات التي تحصلنا عليها والنظر إليها بعين ناقدة .لذا لابد من حسن اختيار المعلومات الالكترونية التي تظهر لنا من خلال نتائج البحث وفق الشروط الأبية:

1- أن يتم اختيار المصادر الموثوق منها التي توفر أكبر قدر ممكن من المعلومات التالية: اسم المؤلف، صفة المؤلف أو موقعه، مكان عمل المؤلف، تاريخ المعلومات...

2- ان تكون المعلومات صادقة وصحيحة، الأمر الذي يتطلب أن تكون المعلومات لا تتناقض مع نفسها

3-تجنب الدخول إلى المواقع التي لا تعرض إجابات واضحة لما تبحث عنه.

4- إلتزام الحياد والموضوعية في طرح الأفكار ذلك أن النزاع من أجل المصلحة هو أكبر عائق في البحث العلمي، فف في بعض الأوقات مصدر المعلومات يمكن أن يكون مفيداً بطريقة ما (مالياً، سياسياً، نفسياً مثلاً) ويمكن أن يقودك إلى قبول بعض المعلومات وليس إلى الحقيقة الموضوعية

المحاضرة 06: أزمة البحث العلمي في الجامعات

أنّ المتابع لواقع البحث العلمي في الجامعات والمؤسسات البحثية الجزائرية سيلاحظ عدة مشكلات تعيق تطور البحث العلمي؛ الأمر الذي أثّر أيّما تأثير على القيمة العلمية للبحوث ذاتها. وعلى مكانة الجامعة من جهة أخرى.

وفيما يلي رصد لأهم المشكلات التي تواجه البحث العلمي والتي قمنا بتقسيمها إلى نوعين أساسين هما:

أولا : مشكلات ذاتية

تتعلق المشكلات الذاتية عموما بالصفات الشخصية للباحث ذاته، فالمعلوم والمتفق عليه أن الباحث هو المخطط والمنفذ والموجه لجهود البحث العلمي، لذلك له أهمية بالغة في قيام بحث علمي جيد ومتميز[1]، غير أن الباحث في الجامعة الجزائرية يعاني من عدة مشكلات أثرت أيما تأثير على جودة البحث العلمي، تتمثل في :

1-الافتقار إلى الأصالة:

تعتبر الأصالة من أهم الخصائص التي يجب أن يتفرد بها موضوع البحث المختار من طرف الباحث، والمقصود بالأصالة هنا تميز أفكار البحث العلمي بالحداثة والجدة من جهة، والاستقلالية من جهة أخرى.

والأسباب التي تجعل البحث العلمي يفتقد إلى الأصالة كثيرة لعل من أهمها تلك المتعلقة بالباحث نفسه الذي لا يمتلك القدرة على التصور والتحليل والمقارنة واستشراف المستقبل والقدرة على طرح

[1] – فتيحة حفحوف" معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين – دراسة ميدانية في جامعات سطيف قسنطينة، مسيلة" رسالة ماجستير في علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة فرحات عباس ، سطيف، سنة 2007-2008 ص، 140

البدائل التي يتطلبها تغيير الظروف، وخاصة القدرة على تصور الفرضيات واقتراح الحلول الملائمة[1]

2-السرقة العلمية:

السرقة العلمية هي ضد للأمانة العلمية التي يتوجب على كل باحث منتسب إلى الوسط الأكاديمي سواء كان طالبا أم أستاذا باحثا التحلي بها، بأن يلتزم للإشارة إلى المصادر الأصلية للمعلومات المستخدمة في بحثه[2].

وتجدر بنا الإشارة إلى أن السرقة العلمية في الجزائر تتخذ ثلاث صور أساسيه، السرقة الشاملة، والسرقة الجزئية، والسرقة عن طريق الترجمة. بحيث بينت الدراسات أن 50 بالمائة من طلبة الماستر يستعملون النوع الأول والثاني، و 10 بالمائة من طلبة الماجستير والدكتوراه يستعملون الصورة الثالثة

الجدير بالذكر أن الوزراة الوصية في الجزائر حاولت التقليل من ظاهرة السرقة العلمية من خلال إصدار التعليمة رقم 933 المؤرخة في 28 جويلية 2016 يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها المعدل والمتمم. ويعتبر هذا القانون آلية كفيلة بردع وكبح جماح هذه الآفة وتردع كل مخالف للأمانة العلمية[3]

3-الإخلال بالمنهج العلمي وأصوله:

يقصد بالإخلال بالمنهج العلمي وأصوله عدم التزام الباحث الطريقة العلمية أو الأصول التي يتعين إتباعها عند إجراء البحوث العلمية، سواء في ذلك ما يتعلق بخطوات التفكير العلمي المنظم، واختيار المنهج الملائم للبحث، ووضع الفروض العلمية المناسبة واختبارها، واستخدام أدوات

---

[1] – فتيحة حفحوف المرجع السابق، ص 16.

[2] – عبد الله بوجرادة" أخلاقيات البحث العلمي والسرقة العلمية" مقال منشور عبر الموقع الالكتروني التالي: https://www.univ-ouargla.dz/Cours_Inauguraux/cours_inaugurale_Interjection اطلع عليه بتاريخ 2018/01/29 على الساعة 16:04.

[3] – معمري مسعود وعبد السلام بني حمد، المرجع السابق، ص 8.

البحث العلمي الملائمة لطبيعة الدراسة مع إتقان استخدامها، وعرض الأفكار وفق خطة منهجية مترابطة ومنطقية وغير ذلك من الأصول العلمية التي تضمن إخراج البحث العلمي بالصورة الصحيحة السليمة[1]

4-التقليل من قيمة البحث العلمي :

لا يزال بعض الباحثين لا تعي قيمة البحث العلمي، وبالتالي لا تعمل جاهده على تمكين البحث العلمي وتيسير أموره، فهي ترى أنه مجرد ترف فكري أو علمي وليس هناك داعي لإضاعة المال والوقت على البحوث العلمية، وهذه الإشكالية تنعكس على نقاط أخرى كثيرة في إجراءات البحث العلمي[2]

ثانيا: مشكلات خارجية

1-مشكلات معلوماتية:

يمكن إيجازها فيما يلي :

- صعوبة الحصول على بعض أوعية البيانات خاصة في الإدارات الحكومية التي تضع عراقيل أمام الباحثين أو في الدول التي تمارس حجب بعض مواقع الإنترنت
- سرية الأرقام حيث تعمل بعض الجهات الرسمية على إحاطة الأرقام والإحصاءات الرسمية بسرية غير مبررة، وعدم تزويد الباحث بها تحت دعاوي أنها معلومات أمنية.
- مشكلة التكوين وبرامجه وأساليب تدريسه، حيث نجد انه لحد الآن لا زالت المناهج تحوي على مقررات دراسية تقليدية مع ضعف الارتباط بمتطلبات التنمية.

---

[1] – عبد الفتاح خضر ، مرجع سابق، ص 55

[2] – سامية عزيز، باية بوزغاية" المشكلات التي تواجه البحث العلمي في الجزائر" عبر الموقع الالكتروني التالي: https://manifest.univ-ouargla.dz/index.phphtml ، اطلع عليه بتاريخ اريخ 2018/01/28 على الساعة 15:37.

2-مشكلات مادية أومالية :

تتعلق مجملها بضعف تمويل البحوث العلمية، فالمعلوم أن الإنفاق على البحث العلمي لا يعتبر هدرا وإنما هو استثمار إذا أحسن التصرف فيه "وهناك اتفاق دولي حول نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير وقيمته1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، باعتبار أن هذا المستوى من الإنفاق هو الذي يمكن أن يحقق أثرا.

3-**مشكلات إدارية:**

تتعلق مجملها بالفساد الإداري يلاحظ تفشي ظاهرة الفساد الإداري في كثير من القطاعات الرسمية التي لديها ميزانيات للبحوث، حيث يضطر الباحث إلى إشراك بعض منتسبي تلك القطاعات إلى فريق البحث رغم عدم حاجته إليهم وذلك لضمان أن يحصل على تمويل البحث.

الفصل الثاني: المنهجية التطبيقية

تعنى المنهجية التطبيقية بتدريب الطالب كيفية التعليق والتحليل القانوني الذي يحتاجه أثناء مساره الأكاديمي وحتى المهني، وهي تعتبر منهجية مهمة جدا بالنسبة للطلبة والقانونين في شتى المسائل القانونية المعروضة عليهم و لذلك قد يستعملها الطالب من الجانب الأكاديمي ليتدرب على المنهجية و تطبيق الجانب النظري مع التطبيقي،كما أنه قد يستشار أي قانوني من طرف بعض العوام حول مختلف القضايا والمسائل والنصوص القانونية ولذلك عليهما تطبيق منهجية سليمة تساعدهما للوصول إلى معطيات وحلول قانونية مرتبة ومتسلسلة تسلسلا منطقيا[1] وصولا إلى حلول قانونية صحيحة وسليمة .

تبعا لما سبق سنتناول في هذا الفصل :

- منهجية حل استشارة قانونية
- منهجية التعليق على النصوص القانونية
- منهجية التعليق على الأحكام والقرارات الفضائية .

[1] – عبد الكريم بوحميدة " منهجية حل الاستشارات القانونية " كلية الحقوق والعلوم السياسية . جامعة غرادية ، متوفر على الموقع الالكتروني التالي https://www.researchgate.net/profile/Abdel-Karim أطلع عليه في 2022/07/25 ، ص 1 .

المحاضرة 01: منهجية حل استشارة قانونية

أولا: مفهوم الاستشارة القانونية

تعني الاستشارة القانونية أن يستشير شخص ما في أمر أو نزاع ويريد أن يعرف الرأي القانوني حوله. والإجابات التي تعطى حوله تسمى بالاستشارة القانونية، والتي تشكل جزءا عاما في عمل رجل القانون، بل ربما احتلت الجزء الأهم من نشاطه[1] وعليه فإن الاستشارة القانونية هي رأي أو موقف من مسألة معينة، إبتداءا من النصوص القانونية المنطبقة وتفسيرها، وصولا إلى موقف الفقه والاجتهاد منها[2]. وهذا الرأي يقدمه شخص متخصص في مجال الاستشارة المطروحة عليه بهذا المعنى، يمكن القول أن المستشار القانوني هو شخص متخصص في القانون والقضايا القانونية يقدم المشورة والمساعدة بشأن مجال خبرته.

وتتضمن الاستشارة عادة جملة من الوقائع التي تثير مشاكل قانونية وعي فرصة للطالب كي يتدرب على كيفية توظيف معلوماته النظرية في حل المشكلات الواقعية العملية، أي أن الاستشارة القانونية شكل من أشكال المواضيع التطبيقية الهادفة إلى التحقق من قدرة الطالب على استيعاب أحكام القانون وإنزال حكمها على الواقع لإعطاء الحلول [3]

ثانيا :أطراف الاستشارة القانونية

تكون الاستشارة القانونية بين طرفين هما:

أ- **المستشير**: وهو الذي يطلب حكم القانون بشأن مسألة معينة، وهو شخص غير مختص في القانون، يمكن أن يكون عبارة عن شخص طبيعي أو معنوي، كما هو الشأن بالنسبة للشركات والجمعيات.

---

[1] – صالح طليس، المرجع السابق ، ص241

[2] – مرجع نفسه، ص242

[3] – محاضرات في منهجية البحث العلمي ، دون ناشر ، معروضة على : http://elearning.univ-djelfa.dz/pluginfile.php/47111/mod_resource/content/0/ ص 14 .

ب- المستشار: هو الشخص المختص في المسألة القانونية المطروحة، أو الشخص المختص في القانون مثل: طالب جامعي مختص في القانون، أو محامي أو موثق أو محضر قضائي...

ثالثا: مراحل حل استشارة قانونية

يجب أن نشير في البداية إلى أن حل استشارة قانونية بشكل علمي دقيق يستلزم قراءتها بترو وتأن وتركيز عدة مرات، وذلك حتى يتسنى للطالب فهمها وتشخيصها وحصر مسائلها القانونية حصرا كاملا .

وتمر الإجابة عن الاستشارة القانونية بمرحلتين أساسيتين، مرحلة تحضيرية ومرحلة تحريرية وتختم بحوصلة .

أ- المرحلة التحضيرية :

تندرج تحتها استخراج الوقائع ، الاجراءات ، والمسائل القانونية كما يلي :

1-استخراج الوقائع

نعمد في هذه المرحلة الى تبيان الوقائع المترابطة مع بعضها البعض بصورة تعكس الوضع الواقعي ونعرضه على القاعدة القانونية لنعطيه الوصف القانوني الصحيح . وللتمكن من ذلك، وكخطوة أولى للحل نحاسب عليها في كل مسألة قانونية، وبعد فهم السؤال نقوم باستعراض وقائع النزاع، والوقائع هي مجموعة الأحداث القانونية والمادية التي أدى تتابعها إلى تكوين موضوع النزاع أو عناصر المسألة، مثل: (شراء عقار، عقد زواج، إلحاق الضرر بالغير)...،ويتم ترتيبها وفقا لما يلي:

- فصل كل واقعة عن الأخرى و ضعها بالتتابع
- استبعاد الوقائع غير المنتجة لآثار قانونية.
- الحذر من إضافة أو افتراض وقائع غير مذكورة في المسألة.
- عدم تحمِّيل القضية أو المسألة وقائع أكثر مما تتحمل

- -عدم استنتاج واقعة من وقائع أخرى. [1].
- تكتب بطريقة كاملة و مجردة أي عدم إصدار حكم مسبق بشأنها

2-استخراج الإجراءات

هي المراحل الإدارية (تظلم – إعذار..) والقضائية (رفع دعوى، استئناف، طعن بالنقض...) التي مر بها النزاع ، وعليه اذا تضمن رأي الاستشارة جانبا إجرائيا يلتزم المستشار القانوني بذكر وسرد وحصر واستخراج الإجراءات كما وردت في نص الاستشارة القانونية ويقوم بترتيبها بحسب التسلسل الزمني لحدوثها.

3-استخراج المسائل القانونية

تقدم التساؤلات في منهجية الاستشارة من خلال مصطلح "طرح المسائل القانونية" و تستخرج هذه المسائل القانونية من العناصر ان وجدت (كما يجب حصرها كاملة، بمعنى ضرورة الإلمام بها دون البحث في المسائل فيها، مثال ان كان النزاع بين بلدية وموظف فلا داعي للبحث في طبيعة النزاع، كما أنه يمكن ترقيم المسائل القانونية أو الاستغناء عن الترقيم واستعمال مطات فقط، و تقدم هذه المسائل قي شكل تساؤلات[2] مثال :

- ما طبيعة النزاع القائم بين (س ع) و (ب ن)؟
- هل التظلم وجوبي في النزاع القائم بين(س ع) و (ب ن) ؟
- ما هي الدعوى الملائمة؟
- ما هي الجهة القضائية المختصة ؟

[1] – صالح طليس، المرجع السابق ، ص 222.

[2] – عبد الكريم بوحميدة، المرجع السابق ، ص 3

ب- المرحلة التحريرية

يكون فيها الإجابة عن المسائل القانونية تعاجل بواسطة فقرات، حيث تخصص لكل مسألة قانونية فقرة خاصة بها.

مثلا :

- **الفقرة الأولى: فيما يخص طبيعة النزاع؟**

يجب فرز الوقائع وذكر الخاص منها بهذه المسألة و الفقرة، و ان كان للوقائع جميعها علاقة بهذه المسألة ذكرت كاملة، مع احترام قواعد ترتيبها

- **السؤال القانوني**

هو قراءة لما جاء في المسألة القانونية وتجسيدا لها، قد يقتصر على تساؤل واحد وقد تكون هناك أسئلة قانونية فرعية بحسب متطلبات المسألة ككل

-الحل القانوني :

يقصد بالحل القانوني القاعدة القانونية أو حكم القانون أو السند القانوني الذي تعتمد عليه للوصول إلى الإجابة فان وجدنا نصا قانونيا يحكم المسالة القانونية المطروحة فلا داعي للتعرض إلى موقف القضاء والفقه، ذلك أن الهدف من الاستشارة هو البحث عن الحل القانوني الصحيح والمنطقي لا الدخول في الجدال وبالمقابل إن لم نجد يحكم المسألة فيمكننا الاستعانة بالموقف القضائي والفقه إن لم تكن هناك قاعدة قانونية ولا اجتهاد قضائي يحكم المسألة [1].

وهكذا يتم معالجة كل الفقرات بتخصيص لكل سؤال قانوني من المسائل القانونية الموالية التي طرحت في المرحلة التحضيرية الواقعة الخاصة بها والحل القانوني المناسب لها.

[1] – عبد الكريم بوحميدة، المرجع السابق ، ص 3

ج – **حوصلة :**

هي تجميع للإجابات الفرعية الخاصة بالفقرات المعالجة سابقا انطلاقا من الأولى إلى الأخيرة مثال :

يعتبر النزاع القائم بني السيد....و السيد.....نزاعا اداريا كون أحد الطرفين جهة ادارية وفقا لما نصت عليه االمادة .....من قانون.....و على السيد ... ان يرفع دعوى الغاء .....على.... امام الغرفة الإدارية لمجلس قضاء الجزائر المختصة نوعيا ومحليا... [1].

ثالثا: نموذج تطبيقي لحل استشارة قانونية

نص الاستشارة :

دخل السيد أ إلى بلدية س لاستخراج شهادة ميلاد فلاحظ أشخاص كثر الآخر تلو الآخر أمام شباك الحالة المدنية فتوجه مباشرة إلى الموظف المسئول لطلب استفسار عندها تدخل الحاجب و طلب منه احترام مكانة الآخرين فوقع شجار انتهى إلى دفع الحاجب السيد) أ (و خشونته مما أدى إلى اصطدامه بباب زجاجي سبب له أضرار جسيمة –. استشارك السيد أ عن نوع الدعوى ووسائل تأسيسها؟

الحل :

أولا – استخراج المعطيات والوقائع

– دخل السيد أ إلى بلدية س لاستخراج شهادة ميلاد

– فتوجه مباشرة إلى الموظف المسئول لطلب استفسار

[1] – م عبد الكريم بوحميدة ، مرجع سابق ،ص 4

– تدخل الحاجب وطلب منه احترام مكانة الآخرين فوقع شجار انتهى إلى دفع الحاجب السيد) أ (و خشونته مما أدى إلى اصطدامه بباب زجاجي سبب له أضرار جسيمة

–ثانيا : **الإجراءات** : لا توجد

ثالثا: المسائل القانونية

1–ما طبيعة تصرف الحاجب؟

2–هل الضرر الذي ألحق بالسيد أ قابل للتعويض؟

3–ما هي الدعوى الملائمة؟

4–على من تقع مسؤولية الضرر الذي ألحق بالسيد أ ؟

الفقرة1 :فيها يخص طبيعة تصرف الحاجب

الوقائع : و نذكرها كاملة.

السؤال القانوني : ما طبيعة تصرف الحاجب أو هل يعتبر تصرفه تصرف شخصي أم مرفقي؟

الحل القانوني :

المادة 145/01 من قانون البلدية : نصت على أن البلدية مسئولة عن الأخطاء التي يرتكبها رئيس المجلس الشعبي البلدي و المنتخبون و موظفو البلدية أثناء قيامهم بوظائفهم.

اجتهادات الفقهاء : حاول الفقه وهو بصدد مسألة مسؤولية البلدية و حاول أن يجد و يميز بين الخطأ الشخصي والمرفقي كمعيار للأهواء الشخصية أو معيار النية " كهوريو " أو معيار الخطأ الجسيم أو معيار الهدف لدوجي أو معيار الخطأ المتصل أو المنفصل بالقضية.

الإجابة : هناك خطأ شخصي يتمثل في دفع الحاجب للسيد أ بخشونة أدت إلى إصابته بجروح بليغة، إذن هناك خطأ مرفقي حدث داخل البلدية لسوء سيرها و بما أنه وقع داخل المرفق فإن البلدية مسؤولة عن الخطأ الحاجب مسؤولية مرفقية ولهذا يجب منها تعويض للسيد أ عن الأضرار المسببة من طرف الحاجب.

المحاضرة 02: منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية

لا شك أن التعليق على الأحكام والقرارات القضائية يمثّل أحد أهم الوسائل للتعرف على ما تحويه من مفاهيم قانونية وتطبيقات واقعية تساعد حتما على حلّ المسائل التي تُعرض على القضاء ويفصل فيها بحلول مختلفة .كما أن اكتشاف الصيغ المتبعة في حل ما يعرض من نقاط قانونية يقتضي قراءة تلك الأحكام والقرارات بتمعن وتفكير لتنمية القدرات الذاتية للتحليل والتعليل، وهو ما من شأنه أن ينمي لدى المعلّق تقديم رأي قانوني مقنع معلّل منطقيا وقانونيا، وينمي لديه تلك المهارات لإيجاد وتقييم الحلول القانونية المناسبة[1]

يقصد بمنهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية تحليل الحكم أو القرار ومناقشة الحلول التي أعتمدها القاضي في النزاع المطروح أمامه. وما يجدر بنا الإشارة إليه هو إذا كان دور القاضي في المجتمع محصور أساسا في تطبيق القانون على الوقائع المعروضة عليه ، فإن دور الباحث ليس العمل على إيجاد حل للمشكل القانوني باعتبار أن القضاء قد بث فيه، ولكنه مناسبة للتأمل ومحاولة لفهم الاتجاه الذي ذهب إليه القضاء[2]

ويتفق أساتذة منهجية البحث العلمي في القانون على أن التعليق على الأحكام والقرارات القضائية يتم بإتباع خطوات أساسية، غير أنه قبل التطرق إليها ينبغي علينا التطرق إلى الأجزاء الأساسية التي يتكون منها الحكم أو القرار القضائي.

---

[1] – بدري جمال ، المرجع السابق ، ص 6

[2] – ميمون جمال الدين " منهجية الاعتماد على الأحكام والقرارات القضائية في الأبحاث العلمية " معروض على الموقع الالكتروني التالي : https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/457/3/3/81731 ص 537

أولا: أجزاء الأحكام والقرارات القضائية [1]

الحكم أو القرار القضائي هو ما تصدره الجهة القضائية في خصومة وفقا للقواعد المقررة قانونا في نهايتها أو أثناء سريانها، وسواء صدر في موضوع الخصومة أو في مسألة إجرائية. يعتبر الحكم أو القرار القضائي النهاية الطبيعية التي تختم بها الخصومة القضائية، ويمكن تجزئته إلى أربعة أجزاء رئيسية هي كالتالي، الديباجة ، الوقائع المناقشة وأسباب الحكم أو القرار ، وأخير، المنطوق

4-الديباجة:

يتصدرها (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – باسم الشعب الجزائري) ويذكر فيها الجهة القضائية التي أصدرت الحكم أو القرار وتاريخ صدوره وموضوعه .تتضمن كذلك أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وكاتب الضبط، وممثل النيابة العامة إن اقتضى الأمر، وكذا أسماء الخصوم وألقابهم، وصفاتهم ومحل إقامتهم وأسماء وكلائهم.

5-الوقائع :

يشتمل هذا الجزء على عرض موجز لوقائع الدعوى، بالإضافة إلى الأدلة الواقعية والأسانيد والحجج القانونية وذلك تبعا لما جاء به الخصوم دون تعديل أو تحريف، كما يتضمن بيان عن المسائل المعروضة للفصل فيها.

يحوي هذا الجزء أيضا مختلف الإجراءات والمراحل التي مرت بها القضية، وخلاصة ما انتهت إليه من غير أن يبين القضاة موقفهم منها

6-المناقشة وأسباب الحكم أو القرار:

[1] – أنظر : بدري جمال ، مرجع سابق ، ص 6-7

تتمثل الأسباب في الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يبني القضاة على أساسها حكمهم أو قرارهم، وتسمى أيضا بالحيثيات. ويظهر في هذا الجزء دور القضاة، حيث يناقشون هنا طلبات ودفوع الخصوم، متجهين إلى أحد أطراف الدعوى، وفي هذا الجزء أيضا نجد الحل القانوني الذي تبناه القضاة فصلا في النزاع .

7-المنطوق:

يحوي هذا الجزء الموقف الفاصل في الدعوى ويأتي عادة بعد عبارة لهذه الأسباب، مثل "قرر المجلس القضائي إبطال الحكم الأول والفصل من جديد في الحكم على المستأنف عليها ..."، "قررت المحكمة رفض الدعوى لعدم التأسيس وإلزام المدعي بالمصاريف القضائية"، "قررت المحكمة العليا قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا ..."، إلخ

ثانيا: خطوات التعليق على الأحكام والقرارات القضائية

1-عرض الوقائع:

يبدأ التعليق بعرض واضح لوقائع النزاع المطروح أمام الجهة القضائية وفقا لما يلي :

-يقوم الباحث بتلخيص الوقائع الموجودة في القرار.

-الوقائع تشمل الأحداث التي يدور حولها النزاع، إضافة إلى الطلبات التي تقدّم بها الخصوم.

-على الباحث أن يراعي في عرضه للوقائع، التّسلسل الزّمني في حدوثها، بلغة وأسلوب المعلق.

-على الباحث عرض الوقائع الأساسيّة كما وردت دون إضافة من عند الخصوم، لأنّ الحل القانوني ينطلق من الوقائع كما طرحت على المحكمة.

-إذا كان الخصوم متّفقين حول الوقائع، على المعلّق أن يشير إلى ذلك، أمّا إذا كان هناك بين الخصوم في عرضهم للوقائع، أيضا على المعلّق أن يشير إلى ذلك.

- وإذا كان هناك أتفاق حول جزء من الوقائع واختلاف في الجزء الآخر منها، فعلى الباحث أن يعرض الوقائع المتّفق عليها أوّلا و بعدها يعرض أقوال كلّ خصم في الجزء الآخر غير المتّفق عليه

2- **الإجراءات :**

هي المراحل القضائية المختلفة التي مر بها النزاع على المستوى الهيئات القضائية و/أو الإدارية إلى غاية صدور القرار محل التعليق .

3-**الادعاءات والأسانيد**

يتمثل هذا العنصر في طلبات وادعاءات الخصوم وكذلك الحجج والبراهين القانونية التي يدافع بها كل طرف على طلباته وهي مجموعة الأسانيد التي يتم اعتمادها بالنسبة لكلا طرفي النزاع من أجل الإثبات، وغالبا ما نجدها في العبارات التالية: (حيث صرح...، حيث ادعى...، حيث زعم ...، حيث أستند.. ونجده أيضا في عبارة عن الوجه المأخوذ[1]...

4-**المشكل القانوني :**

يتمثل هذا العنصر في الإشكالية أو مجموعة من الإشكاليات المطروحة أمام القضاة، والتي يجب عليهم الفصل فيها ونصل إلى معرفة المشكل القانوني انطلاقا من:

-من استدلالات القضاة.

[1] - نصيرة لوني " منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية " معروض على الموقع الالكتروني التالي: https://www.elmizaine.com/2019/12/blog-post_9.html اطلع عليه في 2022/07/26

-من الحل القانوني الذي يصل إليه القضاة و هي الحيثية الأخيرة.

و يطرح المشكل القانوني بصيغة استفهامية انطلاقا من القرار المطلوب التعليق عليه كما أنه يجب تجنب الأسئلة النظرية، كما يجب ان يطرح المشكل بدقة حتى يتجنب الطالب أمورا نظرية و يتقيد بجوهر النزاع.

مثلا :إذا كان القرار يتعلق بالغلط لا يمكن أبدا طرح السؤال على هذا الشكل: ما معنى الغلط. بل يجب أن يكون المشكل القانوني عاما شاملا وغير مركبا أي بسيطا.

5- الحل القانوني :

هي الحيثية الأخيرة والتي نجدها قبل عبارة... و لهذه الأسباب، ومن أجلها في الجزء الأخير من القرار، وهو القرار الذي قضى به القضاة المحكمة العليا وهو منطوق القرار[1].

مع صياغة الحل القانوني بشكل واضح ومختصر، مراعيا الأمانة والموضوعية في بيان الحل القانوني.

5-خطة التعليق :

يجب وضع خطة تكون مناسبة للإجابة عن المشكل القانوني والتي تستلزم أن تكون نظرية و تطبيقية في نفس الوقت بمعنى إعطاء معلومات نظرية و إسقاطها على قضية الحال. مع مراعاة الشروط المنهجية و ضرورة الإلمام بالموضع من اجل التوصل إلى معطيات علمية و قانونية تضع لنا حلا للمشكل الذي أثاره النزاع من جهة و من جهة أخرى تبين مدى إلمام الطالب بالجانب النظري و قدرته على التحليل و التطبيق في أي إشكال قانوني كان[2].

يجب تجنب العناوين النظرية مثل قولنا:

[1] – نصيرة لوني، المرجع السابق.

[2] – مرجع نفسه .

المبحث الأول :مفهوم المحل

المطلب الأول :شروطه

المطلب الثاني :مشروعيته

لا نقسم الخطة بحيث يخصص المبحث الأول للقسم النظري والمبحث الثاني للقسم التطبيقي وإنما يجب أن تكون كل العناوين تطبيقية انطلاقا من الحكم أو القرار المطلوب التعليق عليه[1].

ويقوم الطالب بالتعليق على الحكم أو القرار القضائي انطلاقا من المعلومات النظرية التي تلقاها ويرى مدى تطبيقها على أرض الواقع لذلك لا يمكن للطالب أن يحسن التعليق إلا بعد إدراكه التام بكل المعلومات النظرية الذي يدور حوله الموضوع . كما يجب على الطالب إذا أمكن له ذلك أن يذكر بعض الأحكام والقرارات وكذلك إذا كان هناك اجتهاد قضائي في موضوع التعليق كما أن ذلك يساعده على معرفة إذا كان ذلك القرار كسابقيه أو سابقة قضائية.

-يجب على الطالب أن يعلق على الحل الذي توصل إليه القضاة و ما موقفه من موضوع النزاع و الحل المتوصل إليه أي هل القرار صحيح قانوني أم باطل

خاتمة :

وتتمثل في ذكر كل النقاط الأساسية التي توصلنا إليها من نتائج وكذلك موقفنا من القرار هل نعارض أو نؤيد، مع العلم أن الخاتمة تترك فقط لعادة النقاط المهمة المتوصل إليها من التعليق ولا يمكن أن تذكر فيها إشكاليات جديدة .

بخصوص التعليق على القرارات القضائية ليس هناك ما يلزم المعلق على ختم التعليق، غير انه في الحالات التي يستقر فيها رأيه على وضع الخاتمة، فإنه يمكن ان تتضمن هذه الأخيرة ما يلي:

[1] – مرجع نفسه.

* أن تكون الخاتمة بمثابة استنتاج للنتائج التي يرجى تحقيقها من وراء هذا التعليق.

* أن تتضمن الخاتمة اقتراحات من المعلق.

* أن تتضمن انفتاحا مستقبليا على حلول يراها المعلق جديرة بالاهتمام.

* أن تتضمن طرح تساؤلات تفتح آفاق جديدة لبحث.

* أن تتضمن نظرة شمولية للحل المقترح.

كما يمكن للمعلق أن يبدي رأيه الشخصي على القرار، بموافقته او معارضته، كما يمكن أن يعطي تصوره المستقبلي للقرار المدروس، ومدى تماشيه مع القواعد القانونية المعمول بها.[1]

ثالثا : نموذج تطبيقي في التعليق على الأحكام والقرارات القضائية [2]

سنكتفي في هذا المثال بالتطرق الى التعليق مباشرة دون التطرق إلى كامل القرار القضائي

ويتعلق التعليق بالقرار رقم 7304 الصادر عن مجلس الدولة، الغرفة الأولى، في تاريخ 2002/09/22.

1-أطراف النزاع

- ش م، أستاذة تعليم متوسط، الساكنة بحي550 مسكن الجلفة، في حقها الأستاذ س . م ،طاعنة.
- مدير مديرية التربية لولاية الجلفة، الممثل القانوني لوزير التربية، غير ممثل بمحام، طاعن ضده.

2-الوقائع والاجراءات:

– رفعت الطاعنة دعوى إلغاء ضد قرار إداري صادر عن مديرية التربية لولاية الجلفة،

[1] – لوني نصيرة، مرجع سابق .

[2] –النموذج من اقتراح الدكتور سعداوي كمال " نموذج التعليق على نص قانوني للأفواج 19-20-21-22 السنة ثانية ليسانس " عبر منصة التعليم عن بعد :

– رفض دعوى الطاعنة لعدم التأسيس، بموجب قرار رقم3011 صدر عن الغرفة الأولى لمجلس الدولة بتاريخ.12/07/1999

– استأنفت الطاعنة القرار القضائي الصادر أمام مجلس الدولة، الذي قض الذي قض بتأييد قرار المحكمة الإدارية ، فلم يبق أمام الطاعنة أي فرصة للطعن.

–حاول محامي الطاعنة استغلال ثغرة قانونية وردت في القرار القضائي، وتقدم بمذكرة طعن بالنقض ضد القرار رقم3011، ملتمسا نقض وإبطال هذا القرار.

– لم تمثل مديرية التربية بمحام وفق ما تقتضيه إجراءات التقاضي، ولم ترد على عريضة الطعن بالنقض رغم تبليغها القانوني.

3– **الأسانيد**

- اعتبر مجلس الدولة أن قراره نهائي حين فصل في الطعن بالنقض فيقضي الحال، واستندا لأحكام المادة 11 من القانون العضوي رقم 98–01 المؤرخ في غي 1998/05/30/المتعلق باختصاصات مجلس الدولة و تنظيمه وعمله. فمن المقرر قانونا الطعن بالنقض يكون أمام جهة قضائية تعلوا الجهة التي أصدرت القرار محل الطعن. لذلك لا يمكن لمجلس الدولة الفصل في الطعن بالنقض المرفوع أمامه ضد قرار صادر عنه.
- تنص المادة 40 من القانون العضوي98–01 كل قرار يصدر عن مجلس الدولة يمكن الطعن فيه أمامه،بطريق التماس إعادة النظر أو بطريق اعتراض الغير الخارج عن الخصومة أو بتصحيح خطأ مادي،حسب ما هو مشار إليه في قانون الإجراءات المدنية والإدارية. أمام هذا المانع، فإن مجلس الدولة ليس مختصا بالفصل بطريق الطعن بالنقض في قرار صادر عنه عملا بأحكام القانون العضوي رقم98–01 وقانون الإجراءات المدنية والإدارية، مما يتعين التصريح بعدم قبول عريضة الطعن بالنقض شكلا

4–الاشكالية

هل بإمكان مجلس الدولة الفصل بالنقض في القرارات الصادرة عنه؟ وماهي الحالات التي تجعله صاحب الولاية القضائية بالفصل بالنقض؟ وما المقصود بالجهات القضائية الإدارية الفاصلة بصفة نهائية؟

5-الحل القانوني

أثار عدم تمكين المتقاضين من حق الطعن بالنقض أمام مجلس الدولة نقاشا قانونيا وفقهيا، ففي ذلك تعارض مع مبدأ التقاضي على درجات،مما يحرم المتقاضين من إحدى درجات التقاضي لاسيما ضد الإدارة التي تتمتع بالسلطة العامة.إن سكوت المشرع عن هذا الفراغ القانون يفتح باب التأويل والاجتهاد حيث يتمتع مجلس الدولة بالولاية القضائية-سلطة النظر والفصل في قضايا خولها له القانون- كدرجة أولى (ابتدائي نهائي)،و كدرجة ثانية (استئناف) أو درجة ثالثة (النقض) وفق المادة 40ق إ م إ والقانون العضوي98-01

لذا هل أحكام المادة 11 تشكل الإطار القانوني الوحيد للطعن بالنقض الإداري؟ هل يمكن اعتبار أحكام المواد250-233ق إ م إ إطارا مكملا للإجراءات المتعلقة بالطعن بالنقض الإداري؟ بالنسبة لمديرية التربية التي لم ترد على عريضة الطعن بالنقض، يرجع الأمر لسبب أنها ممثل قانوني للدولة، والتي لا تحتاج إلى محام يمثلها أمام المجلس. إن الطعن بالنقض يرتبط ارتباطا وثيقا بالطعن بالاستئناف في أحكام الجهات القضائية الإدارية،إذ تخضع الأحكام غير القابلة للطعن بالاستئناف للطعن بالنقض دون الجمع بينهما قياسا على عدم جواز الطعن بطعنين في آن واحد في نفس القرار.

حيث قرر الطعن بالنقض في الأحكام غير القابلة للإستئناف أمام مجلس الدولة طبق المادة11من القانون العضوي رقم01/98،بالنسبة للقرارات الصادرة نهائيا عن الجهات القضائية الإدارية وكذا قرارات مجلس المحاسبة.وهو ما يشكل ضمانة قانونية لتوحيد الاجتهاد القضائي من جهة، ويحقق لمجلس الدولة ممارسة الرقابة القانونية على الأحكام والقرارات القضائية طبقا للدستور،بما يخفف من مساوئ غياب درجات التقاضي من جهة أخرى. وقد أثير نقاش فقهي حول الولاية القضائية لمجلس الدولة كدرجة نقض، فرأى البعض فرضية استبعاد

تطبيق ق إ م إ، وحصر الإطار القانوني المرجعي للطعن بالنقض الإداري أمام مجلس الدولة في أحكام المادة11من القانون العضوي98-01 .وأن يعود لاجتهاد القضاء وضع قواعد الإجراءات بهذا الطعن،لعدة اعتبارات:

3-أن المشرع أفرد أحكام الطعن بالنقض في قانون الإجراءات المدنية(القديم)لصالح غرف المحكمة العليا دون الغرفة الإدارية،التي لم تكن مختصة أصلا بالطعن بالنقض.

4- أن المنازعات الإدارية تخضع بصفة عامة لإجراءات تختلف عن إجراءات الطعن أمام الجهات القضائية العادية، و منها الطعن بالنقض.

5-عدم وجود نص قانوني في قانون الإجراءات المدنية يحيل إلى هذا الأخير والمتعلقة بالطعن بالنقض العادي إلى أحكام الطعن بالنقض الإداري.

أشارت المادة11 للجهات التي تخضع أحكامها لرقابة مجلس الدولة عن طريق النقض، والقرارات النهائية الصادرة عن الجهات القضائية الإدارية وقرارات مجلس المحاسبة.حيث يتعلق الأمر بقرارات ذات طبيعة قضائية نهائية،والتي استنفذت كافة طرق الطعن الأخرى باعتبار النقض سبيلا أخير للأفراد للدفاع عن حقوقهم.

استبعدت الجهات القضائية الإدارية الخاضعة للسلطة القضائية)مجلس الدولة والمحاكم الإدارية،(يعتبر مجلس الدولة أعلى هيئة قضائية يصدر قرارات قضائية بصفة ابتدائية نهائية، لا تقبل الطعن فيها بالاستئناف أو النقض، لأن تلك القرارات قد خضعت لتعقيبه بصفته قاض استئناف فليس هناك ما يبرر الطعن فيها أمامه مرة أخرى.

من جهة استبعدت أحكام المحاكم الإدارية استنادا للمادة 2 من القانون المتعلق بالمحاكم الإدارية، التي حددت صفة الأحكام التي تصدرها وطرق الطعن فيها،التي تصدر بصفة ابتدائية قابلة للاستئناف وغير قابلة للطعن فيها بالنقض، فالمادة11المذكورة أعلاه تنص صراحة أن القرارات القابلة للطعن بالنقض هي قرارات صادرة عن جهة قضائية تفصل بصفة نهائية عكس المحاكم الإدارية من جهة أخرى.

لا توجد هيئات قضائية إدارية دنيا في النظام الإداري الجزائري تفصل بصفة ابتدائية ونهائية يطعن في قراراتها بالنقض أمام مجلس الدولة.

يتبين من قراءة المادة11 من القانون العضوي المتعلق بمجلس الدولة أنها تفسح المجال إلى وجود جهات أخرى لها طابع قضائي،بالرغم من أن هذا النص يضفي غموضا حول تحديد تلك الجهات، فأصبح الاحتمال ينصرف إلى بعض هذه الهيئات كاللجان التأديبية التابعة للمنظمات المهنية لاسيما منظمة المحامين والمجلس الأعلى للقضاء. لكن وبعد الممارسة القضائية وما أظهرته من اختلالات كبيرة، اتضح للمشرع ضرورة إصلاح الوضع بأن أقر محاكم استئناف إدارية في تعديل قانون الإجراءات المدنية .

بالنسبة للسؤالين المتعلقين بالتوصيف والفصل في الطعن، يبدو أن:

8- .سبب توصيف الأطراف بالطاعنة والطاعن ضدها، أن عريضة الطعن لا ترقى إلى مستوى النقض، فهي غير موجودة، أي أنها في حكم العدم.

9-الفصل في الشكل يغني عن التطرق للموضوع، الذي يصبح النظر فيه دون جدوى.

المحاضرة 03: منهجية تحليل نص قانوني

يقصد بتقنية تحليل النص القانوني كآلية منهجية، تفكيك النص وتجزيئه إلى مجموعة العناصر التي يتألف منها، وتحديد أجزائه ومكوناته، بمعنى أكثر دقة يمكن القول بأنه عملية التحليل تقوم على دراسة مفصلة حتى يتمكن المتفحص لذلك النص من استيعابه وتحديد المعنى الذي قصده من كان وراء وضع ذلك النص[1].

ويعرف الأستاذ علي مراح التعليق على النص القانوني بأنه "**عمل مركب لأنه يقوم على مجموعة متناسقة من الأفكار (سواء كانت مبادئ أو مفاهيم أو ما ينتج عنها من نتائج)، حيث تقوم على عملية التوفيق بين عملية تحليل الأفكار وتفتيتها لتمييز وإدراك المسائل الأساسية والثانوية، وتبيان الأفكار الهامة والفرعية، وبين عملية التركيب التي تعالج بناء وتوحيد هذه الأجزاء وإقامة الروابط بينها، والعلاقات والقوانين التي تحكمها في سياق المنظور المعلوماتي المحصلة حول تلك الأجزاء – (المكونة للموضوع محل 6التعليق)، وهذا يؤدي إلى الحصول على معرفة جديدة[2]**."

هذا ولا ينبغي الخلط بين تحليل النص والتعليق على النص وتفسير النص. فعندما نتحدث عن التعليق على النص فإننا نكون بصدد عملية تفسير وتوضيح للموضوع محل

---

[1]– يوسف حنان " كيف تحلل نصا قانونيا " معروض على ا : https://ar-ar.facebook.com/9anouninformationts/posts/190773784587913 أنشأ في 10 سبتمبر 2015 اطلع عليه في 2022/07/17 على الساعة 12:31

[2] – علي مراح، منهجية التفكير القانوني نظريا وعلميا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 154

ذلك التعليق ويكون ذلك بقدر من الحرية، وبأسلوب شخصي، والذي يخلص فيه المعلق إلى إعطاء فكرة عن الموضوع أو عن ذلك النص، وبالتالي فإن التعليق هو بمثابة فحص انتقادي لمضمون وشكل النص (غالبا ما نجد بعض الاجتهادات القضائية التي تكون قد أسست لمبدأ معين أو تراجعت عنه هي التي تكون محل تعليق)

أما فيما يتعلق بتفسير النص فإنه يعنى به تحديد مضمونه ومعناه من عدة زوايا، ويمكن لأي نص أن يكون محل تفسير سواء كان نصا واضحا وسليما أو كان غامضاً ومعيبا ،وفي هذا الإطار ظهرت العديد من المدارس كمدرسة الشرح على المثون والمدرسة التاريخية أو الاجتماعية...الخ.

لذلك فالذي يظهر أن تحليل النص لا ينحصر فقط في القيام بعملية تحليل اللغة التي كتب بها النص أو أسلوب النص، وتحليل مضمونه كما سوف ستم بيانه، بل الأكثر من ذلك ،يجب أن يعمل المحلل على إظهار أصل النص ومصدر وبنيته وشكله، والقيام بمقابلته ومقارنته بنصوص أخرى عامة أو خاصة وطنية أو أجنبية، ويمكن أن يكون كذلك من بين النصوص القانونية الموضوعية أو الإجرائية الشكلية[1].

ومن الناحية الموضوعية الهدف من تحليل النص القانوني هو إدراك قصد المشرِع على نحو صحيح بل وربما تصويب ما قد يقع فيه هذا الأخير من أخطاء.

وفيما يلي سنتعرض لخطوات تحليل النص القانوني الذي يندرج ضمن مرحلتين أساسيتين :

أولا : المرحلة التحضيرية [2]

تستهدف هذه المرحلة البحث عن كل العناصر الشكلية والموضوعية المرتبطة بالنص وذلك تمهيدا لمناقشته، والمرحلة التحضيرية تتضمن مجموعة من الخطوات تتمثل في:

---

[1] – يوسف حناذ مرجع سابق. .

[2] – فوزية هاشمي منهجية إعداد البحث العلمي " جامعة مولاي الطاهر سعيدة، معروض على الموقع الالكترونية : https://e-learning.univ-saida.dz/pluginfile.php/27502/mod_resource/content ص ص 1-3.

أ – التحليل الشكلي:

ويستهدف التعريف بالنص ووصف مظاهره الخارجية، ودراسته من الناحية الشكلية التي تتضمن العناصر التالية:

1–تحديد طبيعة النص:

أي إذا كان النص موضوع التحليل صدر بموجب قانون أو أمر أو مرسوم، أي حسب ترتيبه 2– **تحديد موقع النص من مصدره الشكلي:**

ويقصد بشكل المصدر الذي اقتبس منه النص، حيث يقوم الباحث بتحديد موقع النص من التقنين الذي اقتبس منه، و كذا تحديد رقم التقنين، تاريخ صدوره و نشره في الجريدة الرسمية دون نسيان عدد الجريدة و سنة و تاريخ صدورها متبوعة برقم الصفحة مثال المادة 183 التي نص عليها المشرع في الفصل الثاني تحت عنوان التنفيذ بطريق التعويض، من الباب الثاني تحت عنوان آثار الالتزام من الكتاب الثاني تحت عنوان الالتزامات و العقود من الأمر رقم 58/75 ،المؤرخ في 1975/09/26 ،المتضمن القانون المدني، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 1975/09/30 ،العدد 78 ،ص 1000 ،المعدل و المتمم .

3–تحديد المصدر المادي للنص:

يقصد بالمصدر المادي محاولة الطالب التعرف عن المادة الخام أو الأولية التي استقى منها المشرع أو الفقيه أفكاره، بمعنى البحث عن أصل وضعه إن كان نصا تشريعيا، أو أصل المبادئ التي يعتمد عليها إن كان نصا فقهيا، بمعنى البحث عن المذهب الذي تأثر به الكاتب [1].

[1] – بدري جمال، مرجع سابق ، 21

في حالة ما إذا كان النص تشريعيا، سيتضح للطالب بسهولة المصدر المادي الذي تأثر به المشرع الجزائري، ويظهر ذلك في مواضع كثيرة أين يتبنى المشرع نظريات وأفكار أنظمة قانونية مختلفة أو تشريعات أجنبية تعالج مسائل بطريقة يتأثر بها المشرع حين وضعه للقوانين .وكمثال على ذلك، يمكن ملاحظة تأثر المشرع الجزائري بكل من المشرع الفرنسي والمشرع المصري أثناء إعداده للقانون المدني والتشابه الكبير الموجود في عدة مواد قانونية، حيث يمكن للطالب أثناء التعليق ذكر تلك المواد ومقارنتها بعضها ببعض .كمثال توضيحي، يمكن ذكر[1] :

- تقابل المادة 25 من القانون المدني الجزائري المادة 29 من القانون المدني المصري
- تقابل المادة 59 وما بعدها من القانون الجزائري المادة 89 وما بعدها من القانون المدني المصري.
- تقابل المادة 124 من القانون الجزائري المادة 1382 من القانون المدني الفرنسي،
- تقابل المادة 163 من القانون المدني المصري – .تقابل المادة 580 من القانون المدني الجزائري المادة 708 من القانون المدني المصري

4-في بنية النص:

و يتم هذا البحث من الناحية الطبوغرافية و الناحية اللغوية كالتالي:

*** البنية الطبوغرافية للنص:**

و تشمل طول النص و قصره و عدد الفقرات التي تضمنها، مع تحديد بدايته و نهايته بكل دقة

- **البنية اللغوية :**

[1] – مرجع نفسه ، ص 21.

البناء اللغوي و النحوي للنص(: يشمل كيفية صياغة النص و الألفاظ المستعملة و دالاتها اللغوية و االاصطلاحية ، إلى جانب التركيز على الأسلوب المستخدم و مدى دقته و انسجامه مع خصوصيات اللغة الفنية القانونية

5- تحديد و شرح المصطلحات الفنية:

تتمثل في تحديد أهم المصطلحات القانونية التي تضمنها النص تحديدا كميا، مع الحرص على شرحها بإيجاز وذلك للحكم على مدى ملاءمتها للسياق الموضوعي للنص و انسجامها معه، وكذا مدى دلالتها اللغوية لأن اللغة القانونية لغة فنية متخصصة، إلى جانب تقييم الأسلوب المستخدم الذي ينبغي أن يكون أسلوبا قانونيا.

6--التحليلي الموضوعي، وتشمل تحليل مضمون النص و يتمثل عبر الخطوات التالية

أ- استخراج الفكرة العامة للنص ؛ ب -استخراج الأفكار الأساسية للنص ؛ ت - طرح الإشكالية

ب-ثانيا : المرحلة التحريرية للتعليق على نص قانوني[1]

تشمل مايلي :

- **التصريح بالخطة**

بعد طرح الإشكالية واستخراج الفكرة العامة و الأفكار الأساسية يتم وضع خطة تعبر عن التصوير العام للموضوع.

تعتبر الخطة البناء الهيكلي للنص، لذا لابد على الباحث عند صياغتها مراعاة الشروط الواجب توافرها من توازن في الخطة، الربط بين العناوين الأساسية و الفرعية، عدم التناقص و التكرار.

[1] - نضيرة لوني " منهجية التعليق على نص قانوني " معروض على الموقع الالكتروني التالي :
https://www.elmizaine.com/2020/01/blog-post_71.html

والاعتماد على مبدأ أحادية ثنائية التقسيم و لتحليل النص يستعين الباحث بجمع المعلومات المكتبية، و توفير المادة العلمية، فيعتمد على الآراء الفقهية، الأحكام القضائية.

- **المناقشة**

تتم المناقشة بتحرير ما جاء في عناوين الخطة بدءا بالمقدمة و مرورا بصلب الموضوع و الانتهاء بالخاتمة.

- **المقدمة**

من خلالها يقوم الباحث بذكر الفكرة الأساسية التي يتضمنها النص و العوامل التي أدت إلى إصداره تكون تمهيدا لما سيتم معالجته.

ويتم فيها عرض المسالة القانونية المراد مناقشتها بصورة وجيزة.

- **دراسة صلب الموضوع**

يتم التعليق على النص القانوني وفقا للخطة المقترحة كما يجب تفادي إعادة كتابة ما جاء في النص، بل يجب شرح الأفكار و نقدها و إبداء الرأي مع تبريرها بالاعتماد على الأسس القانونية التي تخدم الموضوع.

- **الخاتمة**

يتم فيها ذكر النتائج المتوصل إليها خاصة تلك التي على صلة مباشرة على الإشكالية المطروحة.

والتوصل إلى مرحلة يتم فيها الاستنتاجات الأساسية المستنبطة من النص التشريعي موضوع المعالجة، و طرح المقترحات المقدمة من اجل تعديل او مراجعة النص، سواء في صياغته او على مستوى أحكامه، مع إمكانية طرح صيغة بديلة للنص.

نماذج للتعليق على نص قانوني

النموذج الأول: المادة 01 من القانون المدني الجزائري[1]:

نص المادة:

" يسري القانون على جميع المسائل التي تتناولها نصوصه في لفظها أو في فحواها. وإذا لم يوجد نص تشريعي، حكم القاضي بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية، فإذا لم يوجد فبمقتضى العرف، فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي و قواعد العدالة".

مقدمة:

- **أولا : التحليل الشكلي:**
- **طبيعة النص:**

النص الذي بين أيدينا هو نص ذو طبيعة قانونية تشريعية كونه عبارة عن مادة مأخوذة من القانون المدني الجزائري.

- **مصدر النص:**

النص هو المادة 01، مأخوذ من الباب الأول المعنون آثار القوانين و تطبيقها، من الكتاب الأول المسمى أحكام عامة، من الأمر رقم 75-58 مؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975 يتضمن القانون المدني معدل و متمم.

- **البناء المطبعي:**

كتب النص بآلة الحاسوب وهو خال من الأخطار المطبعية كما أنه قصير متكون من ثلاث فقرات قصيرة تربط بينهم حروف العطف المتمثلة في الواو و الفاء وهي:

الفقرة الأولى: تبدأ من يسري القانون.....فحواها.

الفقرة الثانية: وإذا لم يوجد نص.....العرف.

الفقرة الثالثة: فإذا لو يوجد.....العدالة.

- **البناء اللغوي:**

[1] – نضيرة لوني ، المرجع السابق .

جاءت المادة بألفاظ و لغة سهلة وواضحة تحتوي على بعض المفردات المفتاحية نذكر منها:

العرف: هو مجموعة من القواعد القانونية غير المكتوبة الناشئة عن إتباع الناس عامة او فئة منهم لسلوك معين لمدة طويلة مع اعتقادهم بإلزاميتها وأن مخالفتها ينتج عنها توقيع جزاء مادي.

مبادئ القانون الطبيعي و قواعد العدالة:

هو مجموعة من القواعد التي لم يشرعها البشر و إنما نجدها في ذات الإنسان أي فطرته و ما عليه سوى اكتشافها و تطبيق قواعده التشريعية الموضوعية عليها.

- **البناء المنطقي:**

جاء البناء المنطقي للمادة 01 متسلسلا ما أعطى للنص صفة السهولة و الوضوح فقد استعمل المشرع الأسلوب الخبري المناسب للإعلام و الأخبار.

ثانيا : التحليل الموضوعي

<u>الفكرة العامة:</u> تتمثل مصادر القانون المدني الجزائري في التشريع، الشريعة الإسلامية و مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة.

<u>الأفكار الأساسية:</u>

1- يعتبر التشريع مصدرا رسميا للقانون.

2- يلجأ القاضي إلى مبادئ الشريعة الإسلامية و العرف في حالة غياب نص تشريعي.

3- تعتبر مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة مصدرا احتياطيا في حالة غياب المصادر الأصلية.

طرح الإشكالية: فيما تتمثل مصادر القانون طبقا للقانون المدني الجزائري ؟

<u>التصريح بالخطة</u>

<u>مقدمة:</u>

<u>الإشكالية:</u> **<u>فيما تتمثل مصادر القانون طبقا للقانون المدني الجزائري ؟</u>**

<u>المبحث الأول: المصادر الرسمية</u>

المطلب الأول: التشريع

الفرع الأول: التشريع الأساسي

الفرع الثاني: التشريع العادي

الفرع الثالث: التشريع الفرعي

المطلب الثاني: الشريعة الإسلامية

المطلب الثالث: العرف.

المبحث الثاني: المصادر الاحتياطية

المطلب الأول: مبادئ القانون الطبيعي

المطلب الثاني: قواعد العدالة

خاتمة.

النموذج الثاني : التعليق المادة 6 من قانون الإجراءات الجزائية

ذهب الدكتور محمد محمد بكرارشوش في تعليقه على المادة 6 من ق ا ج الى احترام منهجية التعليق على النصوص القانونية المتفق عليها ، وذلك وفق التحليل الأتي[1] :

أولا: التحليل الشكلي :

1-طبيعة النص:

النص ذو طبيعة قانونية، يتضح ذلك من خلال أساسه، بالإضافة إلى صيغته ومحتواه، إذ تضمن أحكاما قانونية. وبعبارة أخرى، قواعد قانونية ملزمة عموما. أمّا من حيث نوع هذه القواعد، فهي قواعد الشكل التي تتضمن أحكاما إجرائية تتعلق بتحريك الدعوى العمومية وشروطها وسيرها، كما ينبئ ذلك بوضوح موقعها في التقنين الجنائي كما هو مبين أدناه. هذا من حيث عموم النصّ .

أمّا بخصوص الفقرة الثانية من نصّ المادّة 6مكرر، فلقد خالفت الأصل، إذ احتوت على حكم تجريمي، حيث جرّمت فعل عدم التبليغ عن الجرائم المرتكبة من طرف المسيرين، وذلك بالنسبة

[1] – التعليق هو من اجتهاد و إعداد محمد بكرارشوش " التعليق على المادة 6 من قانون الإجراءات الجزائية " مجلة دفاتر السياسة والقانون ، المجلد 13، العدد 1 ، 2020، ص 366-377

لأعضاء الهيئات الاجتماعية للمؤسسة العمومية الاقتصادية. فالتجريم موقعه قواعد الموضوع التي يتضمنها قانون العقوبات والنصوص الخاصّة المكملة له.

2- موقع النص:

يقع النص موضوع الدراسة والمرتب وفق تسلسل المواد ضمن قانون الإجراءات الجزائية الجزائري في المادة 6 مكرر والتي جاءت ضمن الأحكام التمهيدية تحت عنوان "في الدعوى العمومية والدعوى المدنية"، بحيث يعد هذا النصّ ، من طبيعة قانونية إجرائية ضمن منظومة القانون الجنائي الجزائري التي تحتوي كما هو متفق عليه، على كلمن قواعد الموضوع، المعروفة في التشريع الجزائري بقانون العقوبات والنصوص الخاصّة المكملة له. هذا من جهة. بالإضافة إلى قواعد الشكل أو القواعد الإجرائية التي تتضمن أساسا قواعد تحريك وسير الدعوى العمومية، المعروفة في النظام القانوني الجزائري بقانون الإجراءات الجزائية. هذا من جهة ثانية. لقد أضيفت هذه المادة بموجب الأمر رقم02-15المؤرخ في23يوليو2015(ج. ر. عدد 40 من سنة 2015)

3-**أسلوبّ النص:**

جاء النص من الناحية اللغوية بأسلوب إنشائي وبسيط وواضح، حيث تضمن عبارة نهي بداء : "لا تحرك الدعوى العمومية..."،مع عبارات متتالية، إلى آخر الفقرة الأولى ساردا عناصر في صورة شرط رئيسي وشروط فرعية، منتهيا بجواب للشرط الرئيسي. أمّا من حيث تحرير النصّ ، فلقد صيغ صياغة قانونية واضحة، فمن خلال السياق العام للنصوص القانونية المتضمنة المبادئ العامة لتحريك الدعوى العمومية والواردة في قانون الإجراءات الجزائية، تضمن نصّ المادّة6مكرر فقرة 1استثناء من الأصل المتمثل في صلاحية النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية في جميع الحالات التي يصل إلى علمها حصول وقائع يمكن وصفها وصفا جزائيا وذلك بشكل تلقائي.حيث جاءت صياغة النصّ محل الدراسة خلافا للأصل كما أشرنا أعلاه، بصيغة نهي النيابة العامة عن تحريك هذا النهي أو المنع من تحريك الدعوى العمومية ضد مسيري المؤسسات العمومية الاقتصادية، غير أن العمومية ليس مطلقا بل في حالة واحدة وهي

عدم وجود شكوى ضد المسيرين.أمّا في حال رفع الشكوى من الجهات المخولة قانونا، فيصبح بإمكان النيابة العامة تحريك الدعوى العمومية ضد المسيرين. وبالتالي، فإنّ النهي المصاغ في نصّ المادّة 6 مكرر، يعد في حقيقة الأمر تقييدا وليس منعا مطلقا.

4 –**تقسيم النص**

قسم الدكتور بوكراشوش النص من حيث البناء اللغوي ثم من حيث المضمون القانوني، فلقدّ تضمنت المادّة 6مكرر من قانون الإجراءات الجزائية من الناحية اللغوية فقرتين أساسيتين، حيث بدأت الأولى من كلمة "لا تحرك الدعوى العمومية..." وانتهت عند عبارة "... في القانون التجاري وفي التشريع الساري المفعول".

أمّا الفقرة الثانيةّ، فلقد بدأت بعبارة "يتعرض أعضاء الهيئات..." وانتهت بعبارة "... المقررة في التشريع الساري المفعول".

يظهر من خلال نظرة فاحصة سطحية الفرق بين الفقرتين من حيث عدد الكلمات، فالفقرة الأولى جاءت طويلة نسبيا مقارنة بالفقرة الثانية، حيث احتوت54 كلمة وحرف، أمّا الثانية فبنيت على19كلمة وحرف فقط.

وعليه، يمكن القول أنّ هناك عدم توازن بين الفقرتين من حيث البناء اللّغوي، فهل يؤثر ذلك التباين الشكلي على المضمون من حيث الأفكار أوالأحكام القانونية ونوعيتها أو طبيعتها؟وذلك ما سوف نعرفه من خلال دراسة العناصر أدناه

ثانيا : التحليل الموضوعي

أ–**الفكرة الرئيسية**

تدور الفكرة الرئيسية والتي يمكن القول أنّه قد احتوتها كل من الفقرة الأولى والفقرة الثانية من نصّ المادّة6 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية، حول تقييد النيابة العامة عن تحريك الدعوى العمومية ضد مسيري المؤسسات العمومية الاقتصادية، أو بعبارة أخرى الحد من إطلاق يد النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية ضد مسيري فئة من المؤسسات العمومية. فضلا عن ذلك، يمكن تلخيص الفكرة الرئيسية للنص في مسألة إشراك جهات أخرى،ذات صلة

بفئة من المؤسسات العمومية تتمتع بمركز قانوني هام وذات مصلحة مباشرة مع النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية،ضد المسيرين، مع تحميلها لجانب من المسؤولية مقابل هذا الإشراك في حال عدم قيامها بالتبليغ عن الوقائع التي تشكل جريمة

ب-الأفكار الثانوية

أمّا الأفكار الثانوية التي احتواها نصّ المادّة 6 مكرر، سواء ما تضمنته الفقرة الأولى أو الفقرة الثانية منه،فيمكن تلخيصها كالآتي:

الفكرة الثانوية الأولى:

الشروط الشكلية والموضوعية لمتابعة مسيري المؤسسات العمومية الاقتصادية

الفكرة الثانوية الثانية:

تجريم فعل عدم التبليغ عن جرائم أعمال التسيير بالنسبة لأعضاء الهيئات الاجتماعية للمؤسسة العمومية الاقتصادية.

تجدر الإشارة إلى أنّه يمكن لكل فكرة من تلك الأفكار أن تقسم بدورها إلى أفكار فرعية أو ثانوية أخرى لتشكل عناصر جزئية.

الإشكالية :

ما هي شروط تحريك الدعوى العمومية ضد مسيري المؤسسات العمومية الاقتصادية إذا تعلق الأمر بأعمال التسيير التي قد تؤدي إلى سرقة أو اختلاس أو ضياع أو تلف أموال عمومية أو خاصة؟ وما هي الأسس القانونية والموضوعية لهذا الإجراء؟

التصريح بالخطة

مقدمة

المبحث الأول : تحديد المقصود بالمؤسسات العمومية الاقتصادية

المبحث الثاني : أشكال تجريم أعمال التسيير

خاتمة

المحاضرة الرابعة :كيفية تحرير مذكرة استخلاصية لمسابقة القضاء

تعد المذكرة الاستخلاصية من المواضيع الجديدة هلى طلبة القانون ودارسيه، وهذا راجع لكون المناهج الدراسية الجامعية لا تحتوي على هذا النوع من المواضيع، فيكون أمر الإجابة عنها محيرا،وبالنظر لأهمية هذا الموضوع خصوصا بالنسبة لطلبة الماستر الذين يرغبون في اجتياز مسابقة القضاء، فقد اثرنا أن نخصص ضمن محاضرات هذا السداسي حيزا لتوضيح المقصود بالمذكرة الاستخلاصية ومنهجية الإجابة عليها، لأنها تتطلب تقنيات منهجية خاصة لإعدادها، ولأن الطالب خلال إعدادها يتعامل مع عدد من الوثائق يجب عليه أن يستخرج أهم ما ورد فيها من مسائل وإشكالات قانونية ويحاول الإجابة وتقديم الحلول له.

أولا– مفهوم المذكرة الاستخلاصية :

المذكرة الاستخلاصية عبارة عن امتحان شامل لقدرات الطالب أو المتسابق في مسابقة القضاء الكتابية، يتضمن مجموعة من الملفات القانونية قوانين، قرارات قضائية، ونصوص فقهية ، في أربع صفحات ، تأتيك مبعثرة وأحيانا متناقضة أو متعارضة، لكنها في مجملها تعالج موضوعا معينا، الهدف منها اختبار معلومات الممتحن وقدرته في التحكم في الوقت وتحليل الوثائق والمعلومات ومنهجيته في إعداد خطة مناسبة لتحرير الإجابة. وهذا يشمل بصفة عامة ما يلي:

- تنظيم مجموعة من العناصر المبعثرة في شكل منظم ومنسق.

- تشكيل متجانس ومرتب يقارن من خلاله المترشح الوثائق المقدمة مع المسائل القانونية محل الاستخلاص.
- التمييز بين المسائل الأساسية والثانوية بحيث يمكن على أساسها التوصل إلى مقابلة النصوص وتلاقي الأفكار وهو ما يسمح من تقدير مهارة المترشح واستعداده للوظيفة المستقبلية التي لا تعتمد على إعادة كتابة أفكار الآخرين أو على النقل الحرفي وإنما تعتمد على روح النقد والاختيار.
- تلخيص حيادي وموضوعي وعليه استعمال ضمير المتكلم وعدم التحمس لرأي وتقديم وجهة النظر الشخصية بحيث يكون تلخيصا وافيا لا يحرف أفكار المؤلفين عن موضعها ولا يحملها أكثر مما تعنيه[1].

وهنا يمكننا القول أن المذكرة الاستخلاصية من الناحية المنهجية هي معالجة مجموعة من الوثائق القانونية و الفقهية و القضائية بطريقة علمية بهدف استخلاص ما تضمنته من أفكار أساسية وثانوية، وعرضها عرضا متسلسلا يكشف عن قدرة الطالب على استيعاب مضامين تلك الوثائق، وتلخيصها و استخلاص ما اشتملت عليه و تضمنته من مسائل قانونية تتطلب التحليل، إنتهاءا بتقييمها وربما تقويمها، عبر ما يسجله من نتائج و يعرضه من حلول، ذلك لأن وثائق المذكرة الاستخلاصية تختلف شكلا و تتقارب أو تتفق موضوعا وتنفرد منهجيا، من خلال طريقة إعدادها إضافة إلى اعتمادها على مناهج مختلفة[2].

ثانيا : مراحل تحرير المذكرة الاستخلاصية

أ- المرحلة التحضيرية

[1] – أنظر : دليل التوجيهي للمترشحين لمسابقة الالتحاق بسلك القضاء 2013

[2] – بوراس مهجية " المذكرة الاستخلاصية " http://e-learning.univ-tebessa.dz/moodle/course/info.php?id

تتطلب هذه المرحلة من الطالب معالجة المسألة القانونية التي تتضمنها الوثائق المرفقة بطريقة منهجية دقيقة وذلك بإتباع ما يلي:

1-**تصنيف الوثائق:** حيث نبدأ بالسهلة التي تعطي فكرة دقيقة.

2-**التمعن في الوثائق:** (طبيعة الوثائق، تاريخ الوثائق.... الخ)

3-قراءة الوثائق

وتعتبر المرحلة الأولى لصياغة المذكرة الاستخلاصية؛ وتتطلب صياغتها مجموعة من الخطوات نلخصها فيما يلي:

-قيام الطالب بقراءة سريعة ثم بقراءة مركزة لكي يفهم ماجاء في الوثائق.

- الاحتفاظ بالأفكار العامة وتسجيلها في مسودة وعليه أن يتحقق من استعماله لكل الوثائق الواردة في الملف

- عند وجود آراء متناقضة يجب تسجيل الملاحظات حول اختلاف الآراء ليناقشها لاحقا.

-عند نهاية القراءة وحتى الوثائق يقوم الطالب بترتيبها بحيث يتعرف على تركيب الاجتهاد القضائي مع مراعاة تكامل أو تعارض الوثائق حسب محتواها ويستخلص الخطوط العريضة للمسألة المعروضة، ثم يشرع بعدها في إعداد الخطة المناسبة وتحرير المذكرة[1]

ب- **المرحلة التحريرية** [2]

المرحلة التحريرية أو التنفيذية هي مرحلة هامة وحاسمة، إذ يتعين على الطالب تنفيذ الخطة وتحرير المذكرة على ضوء ما جمعه من معطيات وانتهى باستخلاص الأفكار من الوثائق المقدمة له، وتحرر المذكرة وفق المنهج التالي:

[1] - سامية شرفة : " إعداد مذكرة إستخلاصية " موجهة لطلبة سنة أولى ماستر قانون الأسرة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2020-2021 . ص 3

[2] - سقلاب فريدة ، المرجع السابق ص 80-81

1- المقدمة:

تهدف الخطة عموما في المذكرة الاستخلاصية إلى ضمان تقديم كامل وواضح وموضوعي لمحتوى الملف[1]، يجب أن تكون المقدمة مختصرة وقصيرة، تتضمن التعريف بالموضوع الذي استخلصه الطالب من الوثائق المقدمة وتنتهي بطرح الإشكالية وبالتقسيم الذي اعتمده الطالب للإجابة على هذه الإشكالية.

2- المتن:

يقوم الطالب هنا بدراسة المسألة القانونية المعروضة عليه وفقا لخطة متسلسلة تجمع العناصر المشتركة التي تتضمنها الوثائق الملحقة، ويمنع على الطالب تخصيص مطلب لكل وثيقة لأن هذا يتعارض تماما مع المبدأ الذي تقوم عليه المذكرة الإستخلاصية، ويجب على الطالب عدم الاعتماد على النقل الحرفي للجمل وفقراتها وإنما على الأفكار الرئيسية التي تحتويها، ويمكن للطالب كذلك الإشارة إلى الوثيقة المرجعية أثناء التحليل، كذكر رقم المادة القانونية ورقم القانون وتاريخ صدوره، وأيضا رقم وتاريخ الحكم أو القرار القضائي، أو الإشارة إلى رأي فقيه معين من خلال ذكر عنوان المرجع المنسوب إليه أو المقال المنشور[2].

ويتعين على الطالب مراعاة والتزام ما يلي :

6-أن يكون العرض مرّكزا ومختصرا اختصارا غير مخل يراعى فيه ألا يتجاوز عدد صفحات المذكرة الاستخلاصية ثلاث أو أربع صفحات.

7-أن يكون عرضا مؤطرا ومبررا.

---

[1] – عزايز إلهام " المنهجية القانونية " موجهة لطلبة السنة أولى ماسنر قانون خاص " كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة وهران 2 ، ص1

[2] – سقلاب فريدة ، المرجع السابق ص 80

8-يجب على الطالب في المذكرة الاستخلاصية تقديم صورة وافية وموضوعية لمحتوى الوثائق دون الإدلاء برأيه الشخصي في الموضوع أو إضافة معلومات من عنده ولو بصفة ضمنية.

9-يجب الاكتفاء بتحليل وجهات النظر والاتجاهات الفكرية الموجودة في الوثائق المقدمة[1].

3- خاتمة:

إن خاتمة المذكرة الإستخلاصية ليست مثل خاتمة البحث العلمي لأن في هذا الأخير نحلل ونناقش ونعطي في الختام النتائج والاقتراحات، أما المذكرة الإستخلاصية فهي مجرد استخلاص للأفكار والمعلومات الواردة في الوثائق المقدمة للطالب، وعليه فإن خاتمة المذكرة الإستخلاصية هي مجرد خلاصة لما بحوزة الطالب من معلومات ومعطيات تحصل عليها من خلال الوثائق التي هو بصدد دراستها.

ثالثا : بعض الأخطاء التي يقع فيها المتسابقون في المذكرة الاستخلاصية.

- جمع وثائق وإعداد حوصلة لكل وثيقة بصفة مستقلة عن باقي الملف.
- معالجة كل الأفكار والوثائق بدون أساس منهجي.
- عرض حال عن قراءة الوثائق وموجز مقتضب لمختلف النصوص.
- شرح النصوص الموجودة في الملف.
- التعبير عن رأي شخصي يتعلق بالنصوص أو الأفكار التي تعرضها أو اتخاذ موقف تجاه المناقشة التي أثارها الموضوع محل الاختبار[2].
- **رابعا : نموذج مذكرة استخلاصية مسابقة القضاء سنة 2008[3]**

[1] – – عزايز إلهام، المرجع السابق ، ص 2

[2] – دليل التوجيهي للمترشحين لمسابقة الالتحاق بسلك القضاء2013.

[3] – عزايز إلهام، المرجع السابق ، ص 5-6

أ- الموضوع:

حرر مذكرة استخلاصية في أربع صفحات على الأكثر حول تصرفات مريض مرض الموت بالاستناد على الوثائق التالية

1-النصوص القانونية:

- المادة 408 و المادة 776 من القانون المدني
- المادة 204 من قانون الأسرة

2-الاجتهاد القضائي

- قرار المجلس الأعلى رقم 33719 المؤرخ في 9 يوليو 1984

7-مقتطف من الوسيط في شرح القانون المدني لعبد الرزاق السنهوري

ب- الاجابة النموذجية

المقدمة

يتعلق ملف موضوع المذكرة الاستخلاصية بتصرفات مريض مرض الموت وحكم هذا الأخير، وتشير الواثئق التي يتضمنها هذا الملف إشكاليتين أساسيتين، وتخص الأولى حكم وطبيعة تصرفات مريض الموت، هل هي تصرفات باطلة أم تصرفات صحيحة، وإذا كانت صحيحة، فما هي الاثار التي ترتبها؟ والثانية تتعلق بالواقعة الواجب إثباتها ممن يطعن في التصرف الصادر من المريض مرض الموت

أولا - حكم تصرفات مريض مرض الموت:

يستخلص من النصوص القانونية الواردة في الملف، وكذا من النص الفقهي أن تصرف مريض مرض الموت سواء كان وفقا للمادة 408 من القانون المدني أو كان هبة طبقا للمادة 204 من قانون الأسرة يأخذ حكم الوصية و يعتبر تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت، أما الحكم الوارد في نص المادة 776 من القانون المدني ، فما هو إلا ترديد لأحكام المادتين السالفي الذكر.

ويستفاد من النص الفقهي الوارد في الملف أن المشرع قد استلهم هذا الحكم في النصوص المذكورة أعلاه من أحكام الشريعة ومما توصل إليه الفقه الإسلامي، إذ أن المشرع قد أخذ بالراجح و المألوف بين الناس، فافترض أن الباعث الدافع إلى التصرف حال مرض الموت هو الخشية من الموت، وأن إرادة المريض مرض الموت تتجه إلى التحايل على القانون لمخالفة أحكام الميراث، وهي كلها من النظام العام، فعامله بنقيض قصده وحول التصرف من بيع أو هبة إلى وصية، ورتب عليه أثرا غير الأثر التي أراد المريض مرض الموت ترتيبها على التصرف . ذلك أن المريض الذي يقتنع أنه لا يقوم من هذا الفراش، و إنما هو هالك لا محالة فليس بحاجة إلى التصرف مثل البيع و الهبة، بل له أن يوصي لغير الوارث في حدود الثلث، فإن فعل غير ذلك بأن باع أو وهب عامله المشرع بنقيض قصده واعتبر تصرفه وصية .

على أن قرار المجلس الأعلى قد ذهب مذهبا آخر، إذ اعتبر أن بيع المريض مرض الموت إبطال تأسيسا على انعدام ركن الرضا، حينما ألزم الطاعنين في القرار المعروض علينا أن يثبتوا أن مورثهم كان فاقد التمبيز أثناء التصرف، ذلك أن النزاع لا يخضع للمادة 408 من القانون المدني والمادة 204 قانون الأسرة، لأن وقائعه حدثت في ظل القانون القديم، و لكن مع ذلك فإن أحكام الشريعة الإسلامية المطبقة آنذاك تعتبر– كما جاء في النص الفقهي الوارد في الملف – أن تصرفات المريض مرض الموت تصرفات صحيحة ولكنها لا ترتب الأثر الذي اتجهت إليه إرادة المريض مرض الموت لأنها تخالف أحكام الميراث، وإنما ا آثارا أخرى رتبها المشرع على التصرف لأنها تتفق مع أحكام الميراث

ثانيا– الواقعة حمل الإثبات في دعوى الطعن في تصرفات المريض مرض الموت:

يتبين من النصوص القانونية الثلاثة والنص الفقهي الواردة في الملف أن الذي يريد أن يطعن في تصرف صادر من مورثه وهو مريض مرض الموت وجب عليه إثبات أن هذا التصرف، بيعا كان أو هب قد صدر منه و هو مريض مرض الموت، أو صدرت منه وهو في حالة مماثلة لمرض الموت، أو ما عبر عنها المشرع في المادة 204 ق. أسرة بالحالات المخيفة، مثل حالة

الخنقى و الغرقى . ذلك أنه يكفي للطاعن أن يثبت بجميع طرق الإثبات المتاحة –لأن المرض واقعة مادية – أن مورثه كان مريضا أثناء إبرام التصرف، ولم يشف من هذا المرض حتى مات أثنائه، إذا لم تمر سنة على التصرف، ولا دخل لتأثير المرض على القدرة العقلية للمريض، بل لم يفترض المشرع عدم سلامة العقل بل أفترض أن المريض أراد التحايل على أحكام الميراث، فجعل حق الورثة يتعلق بثلثي التركة من لحظة إصابة المورث بمرض الموت، و لم يترك لهذا الأخير إلا الثلث يتصرف فيه وفقا ألحكام الوصية، فإذا كان التصرف لأحد الورثة فإنه لا يسري مطلقا في حق الورثة إلا إذا أجازوه، أما إذا كان لغير الوارث فإنه يسري في حق الورثة في حدود الثلث و ما زاد عن ذلك يتوقف على إجازهتم.

غير أنه يلاحظ أن المجلس الأعلى قد اتجه اتجاها آخر فاشترط على الطاعن أن يثبت بإلاضاقة إلى أن المورث كان مريضا مرض الموت، بأن هذا المرض قد أفقده التمييز، و في هذه الحالة نكون أمام بطلان العقد لانعدام الرضا، فرغم أن حيثيات القرار تشير إلى أن الطاعن يلتمس اعتبار التصرف وصية لأنه صدر في مرض الموت، فإن المجلس رأى أن الواقعة الواجب إثباتها هو سلامة العقل من عدمه .و بالرجوع إلى نص المادة 776 من القانون المدني يبدو أن المشرع قد حدد صراحة الواقعة الواجب إثباتها لترتيب الحكم الوارد فيها، وهي أن التصرف صدر من المورث في مرض الموت و لم يشف منه إلى أن مات، كما أن هذا التفسير يستخلص من المادة 204 ق .أ، إذ أن الشخص الذي يكون في حالة مخيفة مثل الموشك على الغرق في سفينة، فإن تصرفه يأخذ حكم المريض مرض الموت رغم أن حالة الغرق لا تقلل من قدرته العقلية.

قائمة المراجع المعتمدة

أولا : الكتب

- أحمد بدر، المكتبات الجامعية، القاهرة، مكتبة غريب، 1977،
- أحمد حافظ نجم و آخرون " دليل الباحث، دار المريخ 2002،

- أحمد شلبي، " ، كيف تكتب بحثا أو رسالة، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة التاسعة، 1976، ص 76.
- أحمد إبراهيم الشلبي ، تدريس الدراسات الاجتماعية بين النظرية والتطبيق ، المركز المصري للكتاب ، القاهرة ، 1998 .
- براء منذر كمال عبد اللطيف " أصول البحث القانوني التقليدي والالكتروني" ط 3 / مكتبة السنهوري، بيروت، 2018.
- عبد القادر الشيخلي " البحث القانوني النواحي الشكلية والموضوعية في كتابة البحث القانوني خصوصا في رسائل الماجستير والدكتوراه ونظم ترقية القضاة وتدرج المحامين " د ط ، دار محمد لاوي للنشر والتوزيع ، ، د س ، عمان.
- علي مراح، منهجية التفكير القانوني نظريا وعلميا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- محمد عمار عوابدي " مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر ، 1987
- فلادمير كورغانون، مناهج البحث العلمي، ترجمة الدكتور على مقلد، بيروت، دار الحداثة، بدون تاريخ.

ثانيا : المطبوعات البيداغوجية

- استاذة خدام " محاضرات في مقياس منهجية البحث العلمي ، ماستر 1 ، تخصص القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، 2020-2021.
- حوبة عبد القادر " محاضرات في مناهج العلوم القانونية " مقدمة لطلبة السنة أولى ليسانس ، المركز الجامعي ورقلة 2009-2010.
- سمية إيكان " أدوات البحث العلمي "محاضرات في تصميم وبناء البحث العلمي، موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تحضير بدني، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف.

- سقلاب فريدة، " محاضرات في منهجية العلوم القانونية" ، جامعة عبد الرحمن ميرة ، بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017-2018.
- سامية شرفة : " إعداد مذكرة استخلاصية " موجهة لطلبة سنة أولى ماستر قانون الأسرة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2020-2021 .
- عزايز إلهام " المنهجية القانونية " موجهة لطلبة السنة أولى ماستر قانون خاص " كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة وهران 2

ثالثا: الرسائل العلمية

- فتيحة حفحوف" معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين – دراسة ميدانية في جامعات سطيف قسنطينة، مسيلة" رسالة ماجستير في علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة فرحات عباس ، سطيف، سنة 2007-2008 .

رابعا: الأيام العلمية

- شريفة سوماتي " مهارات البحث عن طريق الأنترنت ودوره في تطوير البحث العلمي" مداخلة ألقيت بمناسبة اليوم الدراسي حول المنهجية في العلوم القانونية المنظم من قبل جامعة امحمد بوقرة بومرداس قسم القانون العام يوم 03 مارس 2022 .

خامسا: المواقع الالكترونية

– أحمد ابراهيم خضر : 14 صفة يجب أن يتحلى بها الباحث الجيد " معروض على موقع https://www.alukah.net/web/khedr/0/55444/ أنشأ بتاريخ 2013/06/02 أطلع عليه في 2021/02/12

– أشرف عبد اللطيف، مهارات البحث العلمي " معروض على الموقع الالكتروني التالي: " https://doc-ashraf.yoo7.com/t66-topic أطلع عليه في 2021/02/13

– تسنيم معابرة " طرق جمع المعلومات في البحث العلمي" ، مقال معروض عبر الموقع الالكتروني التالي: https://mawdoo3.com اخر تحديث 23 أعسطس 2018 على الساعة 18:36 اطلع عليه بتاريخ 2021/02/14 على الساعة 18:16

- فوزية هاشمي منهجية إعداد البحث العلمي " جامعة مولاي الطاهر سعيدة، معروض على الموقع الالكترونية : https://e-learning.univ-saida.dz/pluginfile.php/27502/mod_resource/content

- سامية عزيز، باية بوزغاية" المشكلات التي تواجه البحث العلمي في الجزائر" عبر الموقع الالكتروني التالي: https://manifest.univ-ouargla.dz/index.phphtml ، اطلع عليه بتاريخ اريخ 2018/01/28 على الساعة 15:37.

- عبد الناصر سويسي " أساليب جمع البيانات والمعلومات و إعداد الإحصائيات " معروض عبر الموقع الالكتروني التالي:http://www.aca.gov.ly/attachments/article/214 /.

- عبد الله بوجرادة" أخلاقيات البحث العلمي والسرقة العلمية" مقال منشور عبر الموقع الالكتروني التالي: https://www.univ-ouargla.dz/Cours_Inauguraux/cours_inaugurale_Interjection اطلع عليه بتاريخ 2018/01/29 على الساعة 16:04.

- عبد الكريم بوحميدة " منهجية حل الاستشارات القانونية " كلية الحقوق والعلوم السياسية . جامعة غرادية ، متوفر على الموقع الالكتروني التالي https://www.researchgate.net/profile/Abdel-Karim أطلع عليه في 2022/07/25

- محمود شرقي: " البحوث النظرية والتطبيقية في العلوم الانسانية" معروض على : https://platform.almanhal.com/Files/2/112530. اطلع عليه في : 2021/02/12.

- ميمون جمال الدين " منهجية الاعتماد على الأحكام والقرارات القضائية في الأبحاث العلمية " معروض على الموقع الالكتروني التالي : https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/457/3/3/81731

- نصيرة لوني " منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية " معروض على الموقع الالكتروني التالي: https://www.elmizaine.com/2019/12/blog-post_9.html اطلع عليه في 2022/07/26 .

- نصيرة لوني " منهجبة التعليق على نص قانوني " معروض على الموقع الالكتروني التالي : https://www.elmizaine.com/2020/01/blog-post_71.html

- يوسف حنان " كيف تحلل نصا قتنونيا " معروض على ا : https://ar-ar.facebook.com/9anouninformationts/posts/1907737845879 أنشأ في 10 سبتمبر 2015 اطلع عليه في 2022/07/17 على الساعة 12:31

- مرحلة تقسيم الموضوع في البحث العلمي مدونة الأكاديمية عبر الموقع الالكتروني التالي : https://www.bts-academy.com/blog_det.php?page=2001&title أنشأ في 2022/03/17 اطلع عليه في 2022/09/05 على الساعة 21:42

فهرس المحتويات:

مقدمة: 2
الفصل الأول: المنهجية النظرية 5
المحاضرة 01: مفهوم البحث القانوني تعريفه، علاقته بالمنهجية، أهميتة ،أنواعه ومصادره..... 5
أولا: تعريف البحث القانوني:..... 5
ثانيا: علاقة البحث القانوني بمنهجية البحث العلمي..... 6
ثالثا: أهمية وأهداف البحث القانوني 7
رابعا: أنواع البحوث العلمية القانونية : 9
خامسا: مصادر البحوث العلمية القانونية 12
المحاضرة رقم 2: صفات الباحث والبحث العلمي الجيد 14
أولا: خصائص الباحث العلمي الجيد..... 14
ثانيا: خصائص البحث الجيد: 17
المحاضرة رقم 03 : المنهج العلمي في البحث القانوني..... 19
أولا : تعريف المنهج العلمي: 19
ثانيا: أنواع المنهج العلمي في البحث القانوني..... 20
ثالثا : أهمية تعدد المناهج في البحث القانوني 26
رابعا: حدود المنهج العلمي في دراسة الظاهرة الاجتماعية..... 27
المحاضرة رقم 04: مراحل إعداد البحث القانوني 30
أولا : مرحلة إختيار موضوع البحث..... 30
ثانيا : اختيار المراجع والمصادر وجمعها..... 32
ثالثا- مرحلة القراءة والتفكير..... 36
رابعا : مرحلة تقسيم الموضوع (إعداد خطة بحث) 37
سادسا : مرحلة الكتابة..... 43
المحاضرة رقم 05: أدوات جمع المعلومات والبيانات 45
أولا: الملاحظة..... 46

ثانيا: المقابلة..... 49
ثالثا: الاستبيان 52

المحاضرة رقم 05 : مهارات البحث الالكتروني 55
أولا: المهارات التي يجب توافرها في الباحث أثناء استخدام الانترنت في البحث العلمي:..... 56
ثانيا : مهارات البحث في قواعد المعلومات الالكترونية 57
المحاضرة 06: أزمة البحث العلمي في الجامعات 61
أولا : مشكلات ذاتية 61
ثانيا: مشكلات خارجية..... 63
الفصل الثاني: المنهجية التطبيقية 65
المحاضرة 01: منهجية حل استشارة قانونية 66
أولا: مفهوم الاستشارة القانونية..... 66
ثانيا :أطراف الاستشارة القانونية 66
ثالثا: مراحل حل استشارة قانونية 67
رابعا: نموذج تطبيقي لحل استشارة قانونية 70
المحاضرة 02: منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية 72
أولا: أجزاء الأحكام والقرارات القضائية..... 73
ثانيا: خطوات التعليق على الأحكام والقرارات القضائية..... 74
ثالثا : نموذج تطبيقي في التعليق على الاحكام والقرارات القضائية..... 78
المحاضرة 03: منهجية تحليل نص قانوني 83
أولا: مراحل تحليل نص قانوني 8
ثانيا : نماذج للتعليق على نص قانوني..... 88
المحاضرة الرابعة :كيفية تحرير مذكرة استخلاصية لمسابقة القضاء..... 95
أولا- مفهوم المذكرة الاستخلاصية :..... 95
ثانيا : مراحل تحرير المذكرة الاستخلاصية..... 96
ثالثا : بعض الأخطاء التي يقع فيها المتسابقون في المذكرة الاستخلاصية..... 99
فهرس: 107